

سَيِّدِ قَطْبَ

نَحْنُ
جَمِيعُ
إِسْلَامِيُّ

دارالشروق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الدعوة الاسلامية اليوم حاجة بشرية عامة ، قبل أن تكون ، حاجة الوطن الاسلامي ، نعم إن الوطن الاسلامي الكبير المتعدد من شواطئ الاطلنطي إلى شواطئ الهندية والباسيفيكي ، والتنقل في قلب أوربة وإفريقيا وآسيا في حاجة أولية إلى هذه الدعوة ، ولن يكون له بغيرها كيان حقيقي . ولكن البشرية كلها ليست اليوم بأقل حاجة إلى هداية الإسلام من ذلك الوطن الإسلامي الخاص .

وسواء أكانت البشرية تحس هذه الحقيقة أم لا تحسها ، فإن هذا لا يغير من وضعها شيئاً فحاجة المريض إلى الطب والعلاج لا تتوقف على شعور المريض بهذه الحاجة ، بل إنه كثيراً ما يرفض تناول الدواء ، وكثيراً ما ينفر من الطبيب ، وكثيراً ما يلهمي الصحة والقدرة وهو أشد ما يكون حاجة إلى الطبيب والدواء .

كتب « ج . ه . دينسون » في كتابه : « العواطف كأساس

«الحضارة» يصف القوة التي سبقت بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

«ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتقدمين على شفا جرف هارمن الفوضى لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يلث ثم ما يعتقد به ما يقوم مقامها ، وكان يبدو ان المدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود اربعة الآف سنة مشرفة على التفكك والانهيار ، وإن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الممجحة ؛ إذ القبائل تحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيار بدلاً من الاتحاد والنظام ، وكانت المدينة كشجرة ضخمة متفرعة امتد متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله — واقفة تترفع وقد تسرب إليها العطس حتى اللباب .. وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه » .

والبشرية اليوم ليست احسن حالاً وإن اختفت الأسباب ان الحيرة والقلق والشروع والاضطراب تزين كلها على الضمير البشري في كل مكان في البلاد التي كانت تعتنق ديانة سماوية أو في البلاد الوثنية على السواء ، لم يعد هنالك يقين في شيء حتى يجد الضمير البشري في ظله المدوع والراحة والقرار . لم يعد هذا الضمير يطمئن إلى عقيدة أو مبدأ أو وضع أو نظام . لقد فضلت أوربة وأمريكا عنها كل مقدساتها القديمة ابتداء من

القرن السادس عشر . وآمنت بالعلم وبلغ هذا (الإله الغربي) الجديد ذروة قداسته خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحسب الناس هناك أن له مقررات ثابتة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .. ولكن ما كاد القرن العشرون يبدأ وينتصف حتى اهتز عرش هذا الإله المتقلب الذي لا يثبت على حال . لقد اتضح أن مقرراته كلها قابلة للنقض ، وأنه هو الذي ينقضها بيديه يوماً بعد يوم . بل لقد بدا هذا الإله ذاته ضائعاً بين تصوراته وأدواته ومقاييسه إلا أنه لم يعد له مقياس ثابت يقينه ، بعد ما أصبح هو بيده يحطم سائر المقاييس التي ظنها الناس غير قابلة للتغيير والتعديل .

كان هذا الإله قد بدأ بتصور خاص للمادة .. وكان قد أعلن أن كل ما عدا المادة وهم لا يتنازل — جلالته — للنظر فيه أو البحث عنه .. فإذا هو ينتهي — بعد تحطيم الدرة على يديه — إلى أن المادة كما تصورها شيء لا وجود له . وأنه في حاجة إلى جهد شاق لتعريفها من جديد ! ومن ثم دار هذا الإله حائراً بين مخلوقاته ، التي تقلب هي بذاته تصوراته !

ومن ثم فقدت البشرية اطمئنانها إلى هذا الإله الجديد ، الذي فقد هو ذاته وإيمانه بنفسه وبوسائله ومقاييسه وتصوراته !

وكانت البشرية قد افلتت من قيود العقيدة الدينية قد انطلقت إلى عبادات جديدة فأمر يكما مثلاً قد نبذت كل المقدسات التي عرفتها البشرية في تاريخها كله ، واتخذت لها ثلاثة جديدة :

الانتاج . والمال . والله . وروسيا على الضفة الأخرى كفرت بالله الواحد واتخذت لها آلهة المادة ، والاقتصاد ، وكارل ماركس.

ولكن شيئاً فشيئاً اخذت البشرية تتبين أن هذه الآلهة وتلك إنما تقود العالم كلها إلى حروب طاحنة واستعمار بغيض . وحيوانية تنتكس إلى مدارج البشرية الأولى ؛ وان العقد النفسية والأمراض العصبية ؛ والقلق الفردي والعائلي والاجتماعي والدولي هي البركات التي تتلقى بها تلك الآلهة الكافرة عبادها المتسمسين !

ولست أدرى كيف يعيش الناس في روسيا السوفيتية وراء الستار الحديدي ولو كانوا يعيشون — كما تدعى الابواب الشيوعية — لما كان لهذا الستار الحديدي ضرورة ، ولرحبة الحكومة السوفيتية من يطلبون زيارتها لرؤيتها ما فيها . ولتركت الشعب الروسي يطلع على نظم العالم الأخرى وهي مطمئنة إلى أنه سيؤثر نظامه وينتقم له ، ويلعن النظم الأخرى .

ولكني أدرى كيف يعيش الناس في أمريكا . بلد الانتاج القائم والثراء الفاحش واللذائذ المباحة .. لقد شهدتهم هناك والقلق العصبي يأكل حياتهم على الرغم من كل مظاهر الثراء والنعمة ووسائل الراحة . إن متعتهم هياج عصبي ومرح حيواني وإنه يغسل اليك أنهم هاربون دائمآ من أشباح تطاردهم ، لئنما الآت تتحرك في جنون وسرعة وهياج لا يقر له قرار . وكثيراً ما كان يغسل إلى أن الناس هناك في طاحونة دائرة لا

تبني ليل نهار ، صباح مساء ، تطعن بهم ويطعنون ، لا يهدأون لحظة . ولا يطمئنون إلى أنفسهم ولا إلى الحياة من حولهم — إن كانوا يحسون ما حولهم — ليست هنالك لحظة للتأمل ، ولا حتى للشعور بالحياة ذاتها وهي تدور حتى أوقات راحتهم ورياضتهم في المنتزهات والغابات وعلى شواطئ البحار والبحيرات ... تراهم فيها فنحس أنهم في «شغل ؟» كأي شغل خلال العمل ؛ وكل ما هنالك من فارق أنهم في مكان غير المكان ، وفي عمل غير العمل . ولكن لا راحة ولا هلوء ولا تأمل ، ولا اطمئنان.

لأنهم يتتجون كثيراً . ما في ذلك شك . إنهم يكسبون كثيراً ما في هذا شك أيضاً ولكن من يتتجون ولمن يكسبون ؟ للذات الكسب وللذات الانتاج ؛ العنصر الإنساني لا وجود له ، «تأمل ذلك الكسب و ذلك الانتاج الاحساسي بذوافعه ونتائجها في يقظة فكر وحساسية قلب ، تلوّقه بمحس الانسان المتميز عن حسن الآلة .. كل ذلك لا تلمحه في سيماء وجهه ولا في تعبير لسان ! إنها الطاحونة الدائرة ليل نهار : تطعن ، وتبعثر ما تطعنه . وتبجمعه مرة أخرى لتطعنه من جديد ! والناس والأشياء والزمان والمكان .. كلها تدور في تلك الطاحونة الدائرة التي لا تكل ولا تمل ، ولا تكف لحظة عن التدوران ..

إنه الدوار !!

هلوء القلب . اطمئنان النفس . راحة الضمير . للة الفرح اليقظ بثمرات الجهد والارتياح . المودات الحلوة بين الناس

ال التجاوب الروحي بين الاصدقاء . الاهتمامات الناشئة عن الوشائج الوثيقة في الاسرة تلك المشاعر التي تشعر الفرد أنه ليس وحده . وتنبعه الثقة والطمأنينة والراحة بعد الجهد والكد والعناء العقيدة في قوة الأرض ، تلك العقيدة التي تشعر الفرد أنه ليس ذرة تائهة في هذا الكون العريض بلا أصل ولا قرار .. كل هذا لا وجود له في قاموس الحياة الامريكية ، ولا في محيط النفس الامريكية .

إله الخواء !!

النحواء على الرغم مما يبدو من زحمة في الحياة وامتلاء .

هناك مرح كثير ، يخلي إلى من لا يعرف أنه سعادة ...
تلك الصبحات التي ترن في الهواء . تلك «المهارات» التي تتحسس مساقط اللذة في الأجساد . تلك الكثوس التي لا تفرغ من التمعر ، تلك الضجة التي لا تهدأ ولا تسكن .. ولكنه المرح الحيواني لا السعادة ، ولا الفرح ، إما عربدة السكارى ليست سعادة ، كذلك المرح الحيواني ليس فرحاً ، إنه انطلاق الطاقة المكبوتة تحت ضغط العمل المرهق . إنها قرقعة الآلات تتفريغ البخار ...

ولكن أين الإنسان ؟ في كل هذا الركام ؟ أين الإنسان المتميز عن الآلة وعن الحيوان ؟ ولست اتصور من وراء الفلسفة المادية في روسيا إلا حياة أحاط من تلك الحياة . فحتى ذلك المرض الحيواني الناشيء من الطلاقة والثراء في أمريكا لا

أتصوره هناك ؛ وفي هذا الدرك تستقر البشرية اليوم في الشرق وفي الغرب سواء .

إن البشرية كلها في حاجة إلينا : في حاجة إلى عقيدة في الصميم ، يستروح في ظلها من هذا المغير القائل . واطمئن في رحابها من ذلك القلق ، ويستقر في حضنها إلى قرار .

لقد تعب هذا الصميم البشري من الجري وراء ذلك الإله المتقلب .. العلم . الذي يحطم موازينه في كل لحظة ، ويُكفر بمخلوقاته وتُكفر به مخلوقاته ، كلما انتهى إلى رأى جديد . إن العقل قد يملأ أن يتبع خطوات ذلك الأله المتقلب ، أما الصميم ففي حاجة إلى ثبات واطمئنان وقرار .

ولقد تعبت البشرية من الارتكاس في حماة اللذائذ؛ ومن عبادة المادة واللذة والانتاج إن الانتاج يجب أن يكون خادماً للبشرية لا أن تصبح البشرية خادمة له . وإن اللذة يجب أن تكون ملكاً لاصحابها لا أن تستعبده وتستدلله ..

والعقيدة في الله هي التي تمنع البشر حريةهم في وجه اللذائذ وفي وجه الآلات !

والعقيدة في الله يجب في الوقت ذاته ألا تكون قيداً للعقل . ولا سجناً للقطرة ، ولا حائلاً دون الانتاج والنمو في الحياة . ومن ثم يبرز الإسلام وتميز دعوة الإسلام ، وتتجلى حاجة البشرية كلها إلينا في هذا الأوان .

حاجة الصميم الفردي إلى الاسترواح والثقة والاطمئنان . وحاجة العقل البشري إلى الطلاقة والحرية والنشاط .

وحاجة الاسرة الخاصة إلى الحماية والرعاية والثبات .

وحاجة الاسرة البشرية إلى التعارف والتعاون والسلام .

وحاجة الفرد إلى الاعتراف بوجود خصائصه وفطنته .

وحاجة المجتمع إلى الحماية والتوازن والاستقرار .

إن شجرة الحضارة البشرية تهتز وتترنح اليوم كما كانت تهتز وترنح قبيل مولد «الرجل الذي وحد العالم جميعه» فما أشد حاجة البشرية إلى رسالة هذا الرجل لتنقلها مرة أخرى .

إن البشرية كلها في حاجة إلينا : في حاجة إلينا : في حاجة إلى عقيدتنا ، وفي حاجة إلى مبادتنا ، وفي حاجة إلى شريعتنا ، وفي حاجة إلى نظامنا الاجتماعي ، الذي يكفل الكفاية لكل فرد ، ويكفل الكرامة لكل إنسان . ويكفل سلام الضمير وسلام البيت وسلام المجتمع . كما يكفل السلام الدولي العام . ومن هذه الحاجة الإنسانية — بعد عقيدتنا في الله — نحن نستمد قوتنا وثباتنا على الدعوة إلى عقيدة الإسلام وشريعته ونظامه الاجتماعي الخالص ، وستثبت — بعون الله — ولو بخطفنا الشر والطغيان من كل مكان .

إن البشرية كلها في حاجة إلينا .. ومن ثم تبدو جسامنة الجريمة التي يرتكبها . من يحاولون ان تذوب في أية حركة أو أية منظمة أو أي اتجاه في داخل الوطن الإسلامي أو خارجه على السواء .

إن الذين يريلون لنا أن نلوب في حركة قومية ، أو في كتلة دولية أو في اتجاه عالمي — على فرض أن هناك اتجاهًا عالميًّا — إنما يرتكبون جريمة في حق البشرية كلها ، قبل أن يرتكبوا في حق الإسلام أو الوطن الإسلامي ..

إن مهمتنا أن نتميز وأن نحمل الشعلة للصالحين في شعاب الأرض وفي متأهات الصحراء .

ان مهمتنا أن ننقد ، البشرية من الحمأة الأسنة التي تسرع فيها اليوم ، لا أن نلوب معها في تلك الحمأة الأسنة والله معنا ، والبشرية كلها سترى يوماً ؛ أن نبوعة الله حق : « وكذلك جعلناكم أمة واحدة لتكونوا شهداء على الناس » . ^{١٣}

(١) سورة البقرة : ١٤٣ .

نحو مجتمع إسلامي

المستقبل للإسلام

عندما نتحدث عن النظام الاجتماعي الإسلامي ، فنحن لا نتحدث عن نظام تاريخي حاشر في الماضي ، وأصبح إحدى ذكريات التاريخ ... إنما نتحدث عن نظام حي ، وننظر في صوره وأوضاعه كما يمكن أن يكون الآن أو في المستقبل .

كذلك نحن لا نتحدث عن هذا النظام بوصفه نظاماً محلياً ، في حدود ما يعرف اليوم باسم « العالم الإسلامي » إنما نحن نتحدث عنه بوصفه نظاماً عالمياً ، يمكن أن تتجه البشرية كلها إليه بحكم أنه النظام الوحيد ، الذي يملك أن يلبي حاجات هذه البشرية في حدود أوسع ، وإلى أبعد أطول ، من كل نظام عرفه الإنسانية حتى هذه اللحظة .

يقول الفيلسوف الانجليزي المعاصر « برتراند راسل » : « لقد انتهى العصر الذي يسود فيه الرجل الأبيض - وبقاء تلك

السيادة إلى الأبد ليس قانوناً من قوانين الطبيعة - وأعتقد أن الرجل الأبيض لن يلقى أياماً رضية كتلك التي لقيها خلال أربعة قرون »^{١١} .

وهي نبوءة صحيحة على ضوء الواقع التي تتميّز عنها هذه الأيام ، وعلى ضوء التجارب الإنسانية فيما سلف من حضارات وعلى ضوء الحقائق الأساسية للحياة البشرية .

لقد انتهى العصر الذي يسود فيه الرجل الأبيض ، لأن حضارة الرجل الأبيض قد استنفذت أغراضها ، ولم يعد لديها ما تعطيه للبشرية من مبادئ وأفكار تسمح للحياة بنمو جديد ، وتطور جديد ؛ وكل حضارة إنما تعيش بمقدار ماتملّك أن تعطي البشرية من وصيّد في إدراك الحياة ، وبمقدار ما يسمح هذا الرصيّد للحياة بالامتداد والنمو والترقي .

ولقد كانت مبادئ الثورة الفرنسية : « الحرية والإخاء والمساواة » هي آخر ما أثمرته حضارة الرجل الأبيض في للغرب ، ولم تثمر بعد ذلك شيئاً ذا قيمة في عالم المبادئ والمثل والأفكار ، ولقد أدت مبادئ الثورة الفرنسية دورها في العالم الغربي وانتهت إلى غاياتها التي كانت تعنيها في إبانها . . . ولكن هذه الغایات كانت محدودة بفترة معينة من الزمن ، وباتفاق محدودة من الدولات ، فلم تعد تلبي اليوم حاجات البشرية ،

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ٩ آب (أغسطس) ١٩٥١ .

ولم تعد مراميها التي قصدت اليها حينذاك تلبي مفاهيم البشرية
لهذه الألفاظ ذاتها في القرن العشرين ! .

كان مدلول كلمة الحرية في الثورة الفرنسية هو الحرية الشخصية في كل ميدان من ميادين الحياة او كان هذا المفهوم يلبي حاجة أوربا في ذلك العصر ، لأنه ينقذ الفرد من تحكم الكنيسة في حياته الروحية ، ومن تحكم الأشراف في حياته العملية ، ومن تحكم الدولة في حرياته القانونية . . . ولكن شيئاً فشيئاً أنسخت الحرية المطلقة للأفراد تؤدي المجتمع أو تؤدي طبقات كبيرة في هذا المجتمع ، وبيروز العهد الرأسمالي بكل مقوماته كثمرة من ثمرات الحرية ، تبين أن الحرية الفردية ذاتها قد أصبحت وهما لا حقيقة له في عالم الواقع ، بل تحولت إلى حرية الاستغلال ، استغلال رأس المال للطبقات العاملة ، ولم يعد بد من نشوء مفهوم جديد لكلمة الحرية غير المفهوم الذي عننته الثورة الفرنسية أو اعتناق مبدأ جديد غير مبدأ الحرية .

وفي كلتا الحالتين يبدو أن هذا المبدأ يفهمه في الثورة الفرنسية قد استند أغراضه ، ولم يعد يملك أن يكون مؤثراً إيجابياً في حياة البشرية ، ولقد بهت مدلول هذا المبدأ في فرنسا ذاتها اليوم ، فأصبح لا يعني سوى حرية الشهوة الغريزية على النحو الذي تميزت به « الوجودية » .

وكان مدلول كلمة المساواة في الثورة الفرنسية هو المساواة

في الحقوق السياسية والحقوق القانونية التي تكفل لكل فرد حقوقاً متساوية في الانتخابات وأمام القانون في التناضي ، وكان هذا المفهوم يؤدي للحياة البشرية في أوروبا خدمة كبيرة إذ ذلك لأنه ينبع الكنيسة وينبع الأشراف للمحاكم المادية وللقوانين العادلة التي يقف أمامها أفراد الشعب ، كما ينبع عنهم للضرائب العامة ، ويقفي على تلك الامتيازات التي كانت تعطي نظام الطبقات معنى كريهاً وصورة تزري بالقيمة الإنسانية للكثرة العظيم من الجماهير . . .

ولكن شيئاً فشيئاً أخذ يبدو أن هذه المساواة القانونية لا يمكن تحقيقها في عالم مادي حين تختلط الموازين الاقتصادية ، وحين ينقسم الناس إلى ملاك ورأسماليين في جانب ، وعمال ضعفاء أمام رأس المال من جانب آخر . فتولد علاقات الانتاج نوعاً من الضغط تهوى أمامه تلك الحقوق النظرية التي يكفلها القانون النظري للجميع .

وبذلك يسقط مبدأ المساواة ، ويصبح لابد لتحقيقه في عالم كالعالم الغربي من ضمادات أخرى غير الضمانات القانونية النظرية : ضمادات اقتصادية وعلاقات إنتاج أخرى غير التي كانت تقوم على مبدأ «الحرية» . . . ومعنى هذا أن مبدأ «المساواة» حسب مدلوله في الثورة الفرنسية : قد استنفذ أغراضه ؛ ولم يعد يملك أن يكون مؤثراً إيجابياً في حياة البشرية . وأما مبدأ «الإنسان» فلم يكن له يوماً ما مدلول حقيقي في العالم الغربي ، لأنه يحتاج في تحقيقه إلى عنصر آخر غير المادة ،

يحتاج إلى روح ، وإلى ضمير ، تكمن بحتاج إلى فكرة أخرى عن الحياة وعن البشرية غير الفكرة المادية التي تسيطر على أوروبا منذ أيام الرومان ، والتي لم تستطع المسيحية أن تؤثر فيها تأثيراً يذكر.

وبذلك ظل مبدأ «الإخاء» منذ اليوم الأول مسألة نظرية ، تقال في الخطب و تكتب في الصحف والكتب ، ولكن مدلولها العملي بعيد عن واقع الحياة ، إذ أن الشعور بالأخوة الإنسانية مسألة أكبر من ثورة محلية ، لا تتورع في ذات الوقت عن الغزو والاستعمار لمجرد المغانم المادية والامتيازات الاقتصادية .

إن الشعور بالأخوة الإنسانية معناه الخروج من دائرة القومية الضيقية ، والعنصرية المتعصبة ، وهذا مالم تحاوله أوروبا يوماً وبذلك لم تعد كلمة «الإخاء» أن تكون كلمة برافقة في مبادئ الثورة الفرنسية .

ثم عقمت أوروبا وأمريكا أن تعطي الناس شيئاً جديداً في هذا العقل ، واتجهت إلى العقل المادي الصناعي تبدع فيه جديداً كل يوم .

ولكن البشرية لا تستطيع أن تعيش طويلاً على إنتاج المصانع وحده . إنما هي في حاجة ملحة دائمة إلى مبادئ و أفكار جديدة ، تسمح لها بالنمو والامتداد والتحول والترقي في حدود هذه المبادئ والأفكار .

ولقد انتهت الحضارة الأوروبية الأمريكية إلى أن تقصر همها

على نتاج المصانع ، أما في حقل المبادىء فإنها ظلت تجتر مبادىء الثورة الفرنسية التي فقدت مدلولاتها .

هنا برزت الفكرة الشيوعية أو فكرة التفسير المادي للتاريخ ، لأنها تختل في عالم المبادىء مساحة أوسع من المساحة التي انتهت إليها مبادىء الثورة الفرنسية في العالم الغربي ، وتشغل الجماعات الإنسانية بهدف أكبر من المدف الفردي المحدود ، الذي تمثله «الوجودية» في فرنسا مثلاً ، أو فكرة المفعة العملية التي تمثلها فلسفة «البراجماتزم» في أمريكا . ذلك أنها الآن تشغل هذه الجماعات بتحقيق هدف عام هو : سيادة طبقة العمال . ومن ثم فهي تعمل حلماً بشرياً أكبر من حياة الأفراد ، وأشمل من شهوات الأفراد ومهما يكن هذا الحلم صغيراً ومحدوداً بالقياس إلى عظمة الحياة الإنسانية وامتدادها ، فهو حلم على أية حال . حلم لم تعد الحضارة الغربية تتضمن مثله بعد أيام الثورة الفرنسية ومن هنا هذا الاندفاع العنيف في صفوف الأوروبيين إلى الشيوعية . حتى من أولئك الذين لا يجدون في معداتهم طعم الجوع ، ولا يحسون في جلودهم لذعة العربي . ولكنهم آدميون يحسون الخواص المطلقة في حضارة الرجل الأبيض ، ولا يجدون فيها الغذاء النفسي والفكري الذي لا تقوم بنية الإنسان إلا به .

والإنسان هو الإنسان منذ نشأ في حاجة إلى عقيدة تعمّر قلبه . عقيدة تفسر له الحياة وترتبط بينه وبينها ، وتشغله بما هو أبعد من شخصه وأكبر من ذاته على نحو من الأنحاء . . .

فما أن فرغت حضاررة الرجل الأبيض في أوربا وأمريكا من هذا الزاد واستحالت في عالم المادة انتاجاً ، وفي عالم الإنسان متاعاً ، حتى تيقظت في نفسه تلك الجروعة إلى مبدأ عام يربطة بالحياة كلها ، وإلى فكرة عامة يكافح لتحقيقها ، وتلتفت فيما حوله فلم يجد إلا الشيوعية ، تلبي في نفسه هذا الحاجة الملحة ، وتمثل في الوقت ذاته الخطوة الطبيعية التالية للحضارة الغربية المادية .

والشيوعية هي الامتداد الطبيعي للفكرة المادية عن الحياة ، وهي الفكرة التي اعتنقها العالم الغربي منذ قيام حضارته على أساس الحضارة الرومانية المادية ، ثم ازدادت حدة منذ أيام «فرنسيس بيكون» إلى الطريقة المادية التجريبية ، التي لا تؤمن إلا بما تقع عليه الحواس ، أو تثبته تجارب المعمل وهي امتداد لقدرة الحواس .

والاختلاف بين فكرة الشيوعية والأفكار السائدة في الغرب الآن ليس اختلافاً في طبيعة التفكير ، إنما هو اختلاف في مدى التفكير وطريقة التنظيم . فالفكرة المادية عن الحياة واحدة . ولكن الفرق هو بين حرية الاستثمار المطلقة في أمريكا والمقيدة أو المؤومة كما في إنجلترا ، وبين ملكية الدولة لكل شيء ، وانعدام حرية الاستثمار كما في روسيا . . .

أما سيادة طبقة العمال فهي ذلك الحلم الشيوعي الذي لم يتحقق بعد في روسيا ذاتها ، فتكل ما تم حتى اليوم هو تحطيم طبقة الملوك ، وصيغورة الملكية العامة إلى الدولة ، أما طبقة العمال

فلا تملك سلطة ، ولا تملك شيئاً ! إنما هي مسخرة مجندة للعمل في نظير الكفاية من الطعام والشراب والسكنى والكساء . ولا تزال الشيوعية تحمل هذا الحلم الذي يجذب الملايين ؛ لأنه بالقياس إلى الخواص الفارغ في الحضارة الغربية : حلم كبير ١١ .

والدليل على أن الغربيين إنما تسحرهم الشيوعية بهذا الحلم أكثر مما تتحقق للأفراد من منفعة ذاتية هو أن الذين يعتقدون الشيوعية في أمريكا ويرجون لها ليسوا في الغالب من طبقة العمال الفقراء ، وإنما هم من المثقفين أصحاب الآراء ، وهي ظاهرة لفت نظري هناك ، ثم وجدت تفسيرها في أن الغالبية العظمى من الأميركيان لا تجد دافعاً اقتصادياً حقيقياً لاعتناق الشيوعية ، لأن مستوى الأجور ومستوى الكسب ومستوى الحياة بصفة عامة لا يجعل للشيوعية هناك سحرأً ولا بريقاً ، لأنها لا تمنع العامل الأميركي شيئاً ذا قيمة في حياته بينما تسلبه أشياء كثيرة يعتز بها ، ومزايا حقيقة يفقدها .

فأما المثقفون الأميركيان فهم أكثر إحساساً بالجوع النفسي والفكري وأكثر إحساساً بنحو الحضارة المادية الغربية من هذا الغذاء الإنساني الذي لا يستغني عنه أبداً ولو أوهن نفسه أنه لا يريده لهذا الغذاء .

ولما كان الأميركي والغربي يوجه عام ، لا يعرف فكره أخرى تشغل مكان العقيدة في نفسه إلا فكرة الشيوعية ، فهو يندفع إليها بشعور البائع المارب من ذلك الخواص الفكري والروحي القاتل الذي يعيش فيه .

فأما حين تغير الظروف الاقتصادية في أمريكا – كما تغيرت في أوربا – فإن الشيوعية ستندفع بعنف في أمريكا كما اندفعت في أوربا لأن الخواص الروحي ستضاد اليه الضرورات المعيشية دون أن تكون هناك فكرة أخرى تقاوم الفكرة الشيوعية ؛ وهذا هو المستقبل الطبيعي للتطور في العالم العربي كله ، والامتداد الطبيعي المتوقع لسيطرة الفكر المادي على الحضارة الغربية . . .

إن الشيوعية هي النهاية الطبيعية لحضارة خالية من الروح ، خاوية من المثل ، مجردة من الأحلام .

وهذا التغير متظر ومتوقع ، وأمريكا سائرة اليه بمحكم اضطرارها للتسلح الذي يستغرق مبالغ ضخمة تتفق على حساب الرخاء الفردي قطعاً ؛ وبمحكم اضطرارها إعانة أوربا . ودفع الآثارات لها للتبقى في صورها في صورة مشروع مارشال ومن قبله قانون الإعارة والتأجير ، وبمحكم اضطرارها كذلك للإنفاق على ما تسميه البلاد المتأخرة في صورة النقطة الرابعة من مشروع ترومان . . .

وكل هذه المشروعات تستند من الميزانية الأمريكية الشيء الكثير ، وإذا كانت هذه الميزانية تنهض اليوم بهذه الأعباء فإنها قد بدأت تعجز فعلاً وترهن الاقتصاد الأمريكي بأعباء تؤثر في مستوى المعيشة .

وبذلك يختل التوازن بين قوة الجاذبية الشيوعية وقوة المقاومة الأمريكية ، وهو ما يتنتظر بين فترة وأخرى ، وهو ما يدعوه

أمريكا لاستعمال الحرب عسى أن تتخالص من عدوتها روسيا ،
وتحفظ بعد ذلك من ميزانية التسلح ومن ميزانية المشروعات
الضخمة الخطيرة !

على أية حال .. فإن الشيوعية هي النهاية الطبيعية لحضارة أوربة
المادية ، والانسان الغربي يجد اليوم في الشيوعية من خذاء العقيدة
ما لا يجده في مخلفات حضارته التي استنفذت أغراضها ، ولم
يعد فيها رصيد من هذا الزاد الضروري لروح الانسان في
كل زمان ومكان .

ورجل مثل «برتراند راسل» يرى أن المستقبل الشيوعي ، لا
في العالم الناري ولكن كذلك في آسيا فيقول : «إن الروسي هو
الرجل الأبيض الوحيد الذي تسعن له الفرصة لنشر نفوذه في
آسيا . والشعوب الآسيوية تمت الاستعمار الأبيض وهم
لا يعتقدون أن للكرمليين خيات استعمارية لأنهم لم يجربوه بينما
رزحوا أجيالا طويلا تحت سلطان الرجل الغربي ، وأصبحوا
يكرهون تلك التجربة . وهذا لست أعتقد أن للدول الغربية
فرصة في آسيا . ولكن أعتقد أن الهند قد تعيش في توافق مع
العالم الغربي ، أما في العالم العربي بما فيه مصر والباكستان
فستنحاز إلى المعسكر الشيوعي »^(١)

ونحن نخالف الفيلسوف في هذا القسم من نبوغه ، ذلك

(١) المصدر السابق .

إنما تتبع من ضميره الأوروبي ومن تجاربه الأوروبيية ومن جهله بطبيعة الفكرة السائدة في هذا القسم من العالم — أعني الأمة المسلمة التي ذكر منها مصر والباكستان —

فالشيوعية — كما قلنا — هي الامتداد الطبيعي لفكرة الحضارة الأوروبية المادية ، وهي تمتاز على تلك الحضارة بأن فيها حلماً — مهما تكن طبيعته وقيمه — فإن تلك الحضارة خلو من مثله ، وهو حلم الكثرة الغالبة التي لا تجد من حضارة الغرب ما يشغل من نفسها مكان العقيدة ، فوق ما تجد من فوارق اجتماعية واقتصادية ، تحظى بها الشيوعية أو تعد بتحظيمها ، وإن كانت قد اضطرت إلى إعطاء امتيازات خاصة لطبقة المهندسين وامتيازات أخرى لرجال الفن الذين يلبون حاجة الدولة . فاما الأمر في الكتلة الإسلامية ، فيختلف اختلافاً جوهرياً ، ولا سبيل فيه لتطبيق التجارب الأوروبية لاختلاف طبيعة الحضارتين ، وطبيعة الفكرتين السائدتين واختلاف التاريخ والرواسب النفسية والأفكار والأحلام .

إن الشيوعية بما فيها من حلم مادي يشغل مكان العقيدة في نفس الغربي ، وبما فيها من لون من ألوان العدالة الاقتصادية بالقياس إلى الرأسمالية السائدة في العالم الغربي ، تصلح أن تلبي حاجات العالم الغربي في هذه الفترة القريبة من حياته ، وتصلح أن تلبي حاجات الشعب الصيني أو الشعب الكوري وأمثالهما من الشعوب التي ليست لها مُثُل إنسانية أكبر من المثال الذي

تعطشه الشيوعية . . . وذلك إلى حين . . . أي إلى أن يتم ما انخلاص من قبضة الرأسمالية الاستعمارية ، وإلى أن يقع التوازن الاقتصادي في مجتمعاتها المختلفة التوازن . فاما بعد تحقق هذه الأحلام المادية القرية ، والخلص من ضغط الواقع الاجتماعي السيء ، فأغلب الظن أن الروح الإنسانية ستستيقظ لطلب المزيد ، لأنها إذا ذلك ستحس الخواص الذي تستشعره النفس الأوروبية اليوم في حضارتها المادية !

وهذا ما نتوقع أن يحدث في روسيا نفسها بعد بحيل واحد أو أجيال قليلة . فالشيوعية باعترافها لا تتحمل حداً أبعد من سحق الطبقة البرجوازية . وتسويف طبقة العمال في العالم ، وذلك في الوقت الذي تعطس في الروح البشرية كل أحلامها الأخرى ، وتقطع كل علاقتها بالكون والحياة ، وتغلق كل منافقها إلى السماء وتحارب الروح الدينية كما تحارب المخدرات !

وما دام الحلم الذي تحمله الشيوعية حداً أرضياً واعياً محدوداً في عالم الزمان ، فإنها ستفقد كل سحرها يوم تتحققه ، وتفقد قدرتها على قيادة روسيا ذاتها وقيادة العالم الغربي نفسه إلى الأمام — ودعك من الإنسانية كلها — وهي لا تستجيب كما قلنا إلا لفكرة أبعد من الواقع ، وحلم يلوح على الأفق للتحقيق والرخاء المادي ، والحضارة الصناعية: لا يكفيان وحدهما ملء ذلك الفراغ في النفس الإنسانية ، بدليل أن مثقفي الأميركيان يندفعون اليوم إلى الشيوعية ، وبدليل أن الحضارة الصناعية في ذروتها هناك ولكنها لا تكفي لصد التيار الشيوعي .

ولاذن ؛ فلا بد للبشرية – حتى في أرض الخضارة المادوية وحتى في معسكر الشيوعية – من فكرة أكبر من فكرة الشيوعية ، وأهداف أبعد من أهداف الشيوعية ، وحلم يتراهى في الأفق ، تهدف البشرية إلى تحقيقه ، وبذلك تسير ، وبذلك تتقدم ، وبذلك تعيش ،

إن جموعة الجسد تلح على صاحبها ليسدها أولاً ، هذا مسلم به ، ولكنها بعد أن تهدأ تتحرك في الكائن الانساني جموعة أخرى لا يسددها الطعام ، ولا يرويها الشراب ، ولا يكفيها الكساد ، ولا تسكتها كل للذائق الجسم وشهوته ، إنها جموعة من نوع آخر لا بد لها من هدف إنساني أكبر من المللادات ومن صلة بالكون أشمل من البيئة ، ومن حقيقة في قوة أكبر من البشرية ، ومن مستقبل دائم النمو لا يقف عند حد محدود .

فإذا اطلعت الإنسانية على نظام يحمل مثل هذه الفكرة ، ويتضمن مثل هذه العقيدة ، وفي ذات الوقت يتضمن لها عدالة اجتماعية دائمة متتجددة ، لا تقف عند تسويد طبقة على طبقة ولا عند حدود الاكتفاء المادي ، إنما تدع الحياة متتجددة أبداً مترقية أبداً ، متصلة بعد كل هذا كله بالسماء . . . إذا اطلعت الإنسانية على نظام كهذا فذلك حلمها الدائم الذي لا يدركه الفساد .

وهذا ما يجعلنا نختلف الفيلسوف الغربي فيما هدأه إليه ضميره

الغربي ، وما يجعلنا نعتقد بقدرة أن المستقبل في أرض الإسلام
للإسلام ، وأن المستقبل في الأرض كلها كذلك للإسلام .

إن الشيوعية تكتسح أوروبااليوم وسوف تكتسح أمريكا غداً .
لأن مواردها المادية أكبر ، ولا لأن مقدرتها الانتاجية أعظم ،
ولا لأن تقدمها العلمي أكبر . . . لا واحد من هذه الأسباب
المادية جميـعاً ؛ ولكن لأنـها تملك أن تعطي الغربيـين فـكرة عن
الـحياة ، أو هـدـفاً للـحـيـاة ، لم تـعدـ الحـضـارـةـ الغـرـبـيـةـ تـمـلكـ أنـ تعـطـيـهـمـ
نظـيرـهـ . فـهيـ فـكرةـ «ـ تـقـدـمـيـةـ »ـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ الحـضـارـةـ الغـرـبـيـةـ
المـادـيـةـ . أيـ أنـهاـ تـسـمـحـ بـامـتـدـادـ الـحـيـاةـ فـيـ ظـلـهـ حـيـنـاًـ مـنـ الزـمـنـ ،
عـلـىـ حـيـنـ تـعـجـزـ فـلـسـفـةـ الـحـيـاةـ الغـرـبـيـةـ عـنـ الـامـتـدـادـ وـتـعـجـزـ الـحـيـاةـ
فـيـ ظـلـهـ عـنـ التـقـدـمـ .

ولـكـنـ الشـيـوعـيـةـ كـمـاـ قـدـمـنـاـ فـكـرـةـ يـتـهـيـ تـحـقـيقـهـاـ فـيـ أـمـدـ قـصـيرـ ،
وـتـصـبـحـ عـلـىـ الـأـخـرـىـ عـاجـزـةـ عـنـ الـامـتـدـادـ ، وـتـصـبـحـ الـحـيـاةـ فـيـ
ظـلـهـ عـاجـزـةـ عـنـ التـطـورـ ، حـتـىـ فـيـ هـذـهـ الرـقـعـةـ مـنـ الـأـرـضـ ،
الـتـيـ تـدـيـنـ بـالـأـفـكـارـ الـمـادـيـةـ عـنـ الـحـيـاةـ ، فـكـيـفـ بـهـاـ فـيـ الرـقـعـةـ
الـأـخـرـىـ الـتـيـ نـشـأـتـ فـيـ ظـلـ حـضـارـةـ ذـاتـ رـوـحـ ، وـالـتـيـ تـمـلكـ
فـكـرـةـ عـنـ الـحـيـاةـ أـكـبـرـ وـأـشـمـلـ مـنـ فـكـرـةـ الشـيـوعـيـةـ ، وـأـكـبـرـ
قـاـبـلـيـةـ لـلـامـتـدـادـ وـالـتـطـورـ ، مـاـ فـيـهـاـ مـنـ مـرـوـنـةـ وـسـعـةـ لـاـ تـتوـافـرـانـ
فـكـرـةـ الشـيـوعـيـةـ ، بـحـكـمـ مـادـيـتـهـاـ ، وـحـكـمـ تـحدـيدـ أـهـدـافـهـاـ ،

وقصور هذه الأهداف من أن تشمل كل مطالب الإنسانية في مستقبلها؟ .

إن الشيوعية اليوم تؤدي دوراً هاماً في عالم الحضارة الغربية المادية يتلخص ذلك الدور في ابتلاع حطام الفكرة المادية التي عاشت أورباً في ظلها منذ الدولة الرومانية القديمة ، حتى استحالـت أخيراً إلى هذا العقم ! ابتلاع هذا الحطام والوصول به إلى نهاية الحتمية الطبيعية ، والشيوعية هي الخطوة الأخيرة والنهائية في خط سير الحضارة المادية وهي تعرف بأنها الحلقة الأخيرة من حلقات «المادية الجوية» وخلال صيتها أن كل نظام يحمل في طياته من المتناقضات ما يقضي عليه ، وينتهي «نظاماً جديداً» أقائعاً على انتصار إحدى هذه المتناقضات - وهذا النظام الجديد يحتوي بدوره متناقضات أخرى تقضي عليه وهكذا ... إلى أن يتعمـي الأمر إلى الشيوعية ، فت تكون هي خاتمة المطاف !

ولقد كنا حريين بأن نصدق هذا ونؤمن به ، لولا أننا نؤمن بأن الحياة متتجدة أبداً، متطرفة أبداً، وأنها لن تقف عند الخطوة التي ي يريد الشيوعيون لها أن تقف عندها! فلا بد من فكرة أخرى تسمع للبشرية بالامتداد في ظلها لأن هذه البشرية لا تستغني أبداً عن فكرة تؤمن بها ، وتجاهد لتحقيقها .

لقد كانت الورقة المادية العنيفة التي انتهت بالشيوعية في المضاربة الغربية وليدة رد الفعل العنيف لترمت المسيحية

كما صورتها الكنيسة في القرون الوسطى ، وكان إلحاد العلم بالدين رد فعل كذلك لسلوك الكنيسة مع العلماء ، وليس قانوناً من قوانين الحياة !

فإذا انتهت الموجة المعاصرة إلى غايتها — وهي الشيوعية — فإن البشرية ستعود بعد الموجتين إلى نوع من الاعتدال والتوازن ، لا تتجه في روحانية المسيحية الخيالية ، ولا في مادية الشيوعية الجامدة ، ولكن في فكرة وسط عن الحياة : ففكرة تختضن الروحية الصافية الصادقة ، وتحتضن الواقعية المادية المعتدلة ، وتصوغ منها عقبيلة للضمير ونظاماً للحياة ، وأحلاماً دائمة للبشرية كلما حققت منها حلم ارتفت في الأفق إلى حلم جديد .

والفكرة الوحيدة التي عرفتها البشرية ، وتحقق فيها هذه السمات التي أسلفنا هي فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان ^(١) .

ولقد كانت أوروبا حرية بأن تستمع بشار تلك الفكرة منذ أجيال لو أنها — لأسباب تاريخية — وقفت لها بالمرصاد في إيان مدها الأول ، عندما وصل الإسلام إلى حدود البرانس ، ولم تكتف بهذا بل ساقها التعصب العنيف إلى طردها طرداً قاسياً من الأندلس .

(١) صورت هذه الفكرة إجمالاً في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » وموعدي بتفصيلها كتاب مستقل منها يعون الله .

ولعل هذا كان لأمر يريده الله ، فالبشرية ما كانت قد
تهيأت كلها لاستقبال هذا النور والانتفاع به في أول فيض ، ولم
يكن لها بد من تجرب طويلة ، ومن رد فعل عنيف للتزمت
الأول والجهالة الأولى ، يقذف بها في عالم المادة بعنف ، لتبعد
في هذا العالم ماشاء الله أن تبعد ، وتهيأ بتجاربها الروحية
وبتقديمها العقلي ، وبفتحها العلمية ، لاستقبال ذلك النور
في دورة أخرى من دوراته ، ومواجة تالية من أمواجه بعد أن
تكون قد انتهت في الحقل المادي إلى ذلك الحوام الذي تشعره في
الحضارة المادية ، فتعود منه إلى حين — بالشيوعية لتعاني منها بعد
فترة خوام أعظم ، وظماً أعنف ، وشوقاً إلى توازن معتدل ،
بعد الأرجحية العنيفة بين الروحانية الغالية ، والمادية الطاغية
وبعد طول التعلق في الهواء بين الأرض والسماء !

وعلى أية حال فنحن لا نشك في أن قيادة البشرية صائرة إلى
الإسلام ، لأنها لو لم يكن موجوداً ، لبحثت عنه الانسانية
ولا باتت نظاماً يشبهه ، بعد انحسار الموجتين السابقتين ،
التي كانتا على طرفي نقىض ، وكانت ثانيتها رد فعل
عنيف للدفعة الأولى العنيفة ، وقد انتهت موجة المادة العنيفة
إلى غايتها أو أوشكت . وما هي إلا أن تجتاح الشيوعية ما تبقى
من رقعة الحضارة الغربية ، حتى تصل إلى ذروة مدها العليا
وحتى تفتشر البشرية بطبعها عن زاد جديد ينقدها من الحوام
الروحي الذي لا تطيقه فهارتها إلا إلى أمد محدود .

ما تقدم تبتدئ لنا ضخامة الواجب الذي ينتظر العالم الإسلامي ، أنه واجبه للبشرية كلها في أخرج أو قاتها . فهذه البشرية التي أوصدت أبوابها في وجه هذا الدين يوم أن جاءها في موجتها الأولى ستصبح في أشد حالات الهفة ملأ ينقذها من الخواص ، ويقدم لروحها الزاد ، وهي أقدر على إدراك فكرة الإسلام مما كانت يوم أوصدت دونه الأبواب ، وواجب العالم الإسلامي إذ ذاك هو إمدادها بذلك الزاد في الصورة التي تتفق مع تجربها كلها خلال أربعة عشر قرناً .

إنه واجب ضخم يقتضي التهيئ له منذ اليوم والاستعداد ، ولما كانت النفس الإنسانية بفطرتها ميالة لأن ترى الفكرة من خلال الواقع ، وتمثل العقيدة في صورة عمل ، وتحكم على المثل والمبادئ بما حققته في عالم الأرض من نظم وأوضاع ، فإن البشرية يوم تتطلع إلى فجر جديد ينقذها من ظلام المادية وجنافها ، ستبحث عنه في صورة مجتمع إنساني ، لا في صورة نظريات مثالية .. وهنا يبرز الواجب الذي تلقنه السماء على عاتقنا ، واجب أن تكون نحن أنفسنا تأويلاً حياً لعوائدهنا وأفكارنا ، وأن يكون نظامنا الاجتماعي ترجمة عملية لهذه العقائد والأفكار كيما يقع عليها نظر الإنسانية الحائرة في اللحظة التي تلتفت فيها إلى نوع جديد .

هنا كذلك تبلو ضخامة الجريمة الإنسانية التي يرتكبها أناس من الشرق والغرب حينما يحاولون صرفنا عن منابعنا

الأصلية ، لتسرع في حمأة المادة البائسة وهي في أيامها الأخيرة .

إن هؤلاء لا يؤذوننا نحن فقط ؛ إنما يحاولون حرمان البشرية ذلك النبع الوحيد الباقى الذي يمكن أن تثوب اليه عندما يبلغ بها الظلم إلى غايته . وحينما تسير إلى نهاية الدرج المظلم المغلق ، فترتد باحثة عن النور في أنق طلاق .

وكل حجتهم أن المادة التي أنشأت الحضارة الصناعية . كأننا يوم أن ثورب إلى عقيدة سحق الماصانع والمعامل ، ونهجر المدن والدور ، ونرتد إلى الكهوف والغاور . أو نركب الأفياض واللحام ! وهي سلامة مضحكة لولا أنها تتلبس في الغالب بسوء النية وفساد الضمير !

إن الاسلام بالذات كان ثورة تحريرية ، حررت الفكر كما حررت الروح . حررت الفكر من الوهم والخراقة ووجهته إلى تنمية الحياة في الأرض . دون تخوف من الطبيعة التي عقدت بينه وبينها أواصر الصداقة والقربى وصورتها له عوناً مساعداً لا عدواً مناوئاً . وحررت الروح من المبوط والتروي وأطلقته يرتاد الآفاق العليا وجذب الحياة كلها إليها . لذلك نمت الحياة في ظله نمواً سريعاً . ومن هذه الحياة النامية في ظله استمدت أوربا في جهازتها ، وأقامت الأساس الذي نهضت عليه حضارتها .. كل ما في الاسلام من ميزة أنه يشد هذه الحياة النامية على الأرض إلى آفاقها العليا في

السماء ، كي لا تردى في حضيض المادية المطلقة ، فتصاب بالخلف والخواص الذي انتهت اليه حضارة الرجل الأبيض ، وهي في أوجها من الناحية الصناعية والانتاجية !

ولقد فتح الاسلام في موجة المد الأولى ما شاء الله أن يفتح من الأقطار والأمصار باسم هذه الثورة التحريرية التي كان يحمل لواءها ، لا بقعة السيف الحديدية أو قوة الاقتصاد المادي ، وما كانت هذه القوة وحدها لتنساح به في فجاج الأرض بمثل هذه السرعة التي لا تبلغ إلى شيء منها سرعة الاجتياح «المتلري» في العهد الأخير ، مع التفوق الساحق للجيوش المتلرية في بدء الحرب سواء في السلاح أو في الرجال أو في الخطط الحربية ، وهذا التفوق الذي لم تكن جيوش الاسلام تتمتع بشيء منه ؛ فيما عدا بطولة الروح دائماً ، وعصرية القيادة في بعض الأحيان .

أما التفسير الطبيعي الشامل لقوة انسياح الاسلام ؛ فهو كامن في طبيعة هذه العقيدة وفي طبيعة النظام الذي ينبع منها . في تلبية هذه العقيدة لفطرة البشرية تلبية كاملة وفي الثورة التحريرية التي تمثلها ، في ذلك الزاد الديني الذي تحمله للانسانية وتلبى به رغبتها الدائمة في التطلع إلى تحقيق حلم بعد حلم في واقع الحياة .

ولقد كان رجال وقادات وشعوب ينضمون إلى جبهة الاسلام راضين متطوعين ، لما كانوا يلمسونه من العدالة والتوازن

في ظل النظام الإسلامي الذي طبق في بلاد مجاورة ، ومن التحرر الوج다كي والاجتماعي السائد في هذا النظام . يقول « سير ت . و . أرنولد » في كتابه « الدعوة إلى الإسلام » ص ٥٣ من ترجمة الاستاذ ابراهيم حسن وزميله نقلان عن الأزدي ص ٩٧ :

(ولما بلغ الجيش الإسلامي وادي الأردن ، وعسكر أبو عبيدة في فحل ، كتب الأهالي المسيحيون في هذه البلاد يقولون : « يا معاشر المسلمين ، أنتم أحب إلينا من الروم ، وإن كانوا على ديننا ، أنتم أوفي لنا ، وأرأف بنا ، وأكف عن ظلمتنا ، وأحسن ولاية علينا ، ولكنهم غلبوا على أمرنا وعلى منازلنا ») ويقول في ص ٤٥ من تلك الترجمة نقلان عن البلاذري ص ١٢٧ : « وأغلق أهل حمص أبواب مدinetهم دون جيش هرقل ، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعد لهم أحب إليهم من ظلم الإغريق وتعسفهم » .

ولم يكن العدل والحرية وحدهما هما اللذان يدفعان بالجموع إلى هذا الدين الجديد ؛ بل كانت الفكرة الواضحة البسيطة التي يحملها إلى الناس في صورة عقيدة تدفعهم إلى فتح أبوابهم له ، ولو لم يعتنقوه لسبب من الأسباب الخاصة ، المهم هو الثقة بهذا الدين ونظامه . واليأس من النظم الأخرى التي كانت سائدة في زمانه ، وفي ذلك يقول « ج . ه . دينسون » في كتابه *Emotions of the Basis of Civilisation* « العواطف كأساس للحضارة » :

«ففي القرن الخامس وال السادس كان العالم المتقدمين على جرف هاو من الفوضى ؛ لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتقد به مما يقوم مقامها ، وكان يبدو إذ ذاك أن المدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والانهلاك وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من المموجية ؛ إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام ، أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقه والانهيار ، بدلا من الاتحاد والنظام ، وكانت المدينة كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله ، واقفة تترنح ، وقد تسرب إليها العطب حتى اللباب .. وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه» (١) .

نحن الآن في موقف قريب الشبه بذلك الموقف الذي وصفه الكاتب في القرنين الخامس وال السادس ، وإذا كانت المسيحية قد استنفدت أغراضها وصارت إلى ما صارت إليه في ذلك الأوان فهي اليوم أعجز من أن تكون عاملا إيجابيا في حياة البشرية .

وهي مع ذلك أرقى العقائد الأخرى التي تعرفها البشرية اليوم . وإنذن فلا يبقى إلا الإسلام ليعمل من جديد ، كما عمل في القرن السادس ، يوم أن تلجم البشرية إليه ، هاربة من الخواء

(١) من كتاب «الإسلام والنظام العالمي» لمولاي محمد علي ، ترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار :

الذي تحسه اليوم بقوة في الحضارة الغربية ، فتهرب منه إلى الشيوعية ، التي ليست سوى الامتداد الطبيعي لهذه الحضارة ، وليس إلا « تعبيره » ! لدى قصير في أرض الحضارة المادية كما أسلفنا ،

ولذا كان فساد العقائد وفساد النظم في القرن السادس قد جعل الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فجئاف الحضارة المادية وخواوها ، وعجزها عن إمداد البشرية بأهداف تعيش من أجلها ، وأحلام تقود خططها في مصاعد الحياة . . . سيدفع بالناس من جديد إلى الإسلام ، متى وجدوه مبلوراً في نظام ، ممثلاً في مجتمع ، مترجماً في حياة .

وهذا هو واجبنا في هذا الجيل ، وفي الجيل الذي يليه : فأقصى مدى أنصوروه للعد الشيوعي لن يتتجاوز جيلنا هذا الذي نحن فيه وأوائل الجيل القادم ، إذا سارت الأمور سيرتها الحالية . ولن يكتمل هذا القرن العشرون الذي نحن فيه حتى تكون الشيوعية قد سيطرت على عالم الحضارة الغربية بما في ذلك أمريكا .

وعندئذ ينتهي صراع الشيوعية والرأسمالية ، اللتان هما خطوتان في فكرة واحدة هي الفكرة المادية ، لا فكرتان مختلفتان ، كما تحاول كلتاهم أن تترجم في معرض الدعاية . . . وعندئذ يبدأ الصراع الحقيقي بين الفكرتين الرئيسيتين في العالم : الفكرة الإنسانية – ويعنلها الإسلام – والفكرة المادية – وتمثلها

الشيوعية في آخر مراحلها ، كما مثلتها الدولة الرومانية ومثلتها أوربا وأمريكا بكلّة النظم التي سادت فيها – وهي نهاية لها هذا النظام الشيوعي . . . ونحن لا نشك في النتيجة الأخيرة لهذا الصراع . ولا نرتّاب لحظة في أن العاقبة للإسلام ، بحكم أنه فكرة تسمح للحياة بالنمو الدائم في ظلّها ، ولا تحدّها بهدف واحد محاود «سيادة طبقة» وبحكم أنه نظام يسمح لجميع قوى الإنسانية أن تعمل ، ويسنح الزاد المناسب لكل جماعة من جماعاتها : فكرية كانت أو روحية أو مادية ، وبحكم أنه نظام عالمي يمكن للبشرية كلها أن تستظلّ بلوائه ، وال فكرة الأكبر هي التي تنتصر ، والنظام الأشمل هو الذي يبقى ، لعل قاتلاً بعد الذي تقدم أن يقول : إذا كانت المسيحية قد استندت أغراضها منذ القرن الخامس ، ولم تعد لها وظيفة إيجابية في حياة المجتمع الإنساني ، لأنّ النظم التي قامت على أساسها قد ترنحت منذ ذلك الحين ، باعتراف باحث مسيحي ، وباعتراف الواقع الذي يشهد بأن المجتمع قد انعزل عن روح المسيحية في البلاد المسيحية ذاتها ، وقامت أساسه على أفكار مادية بحتة ، بعضها مستمد من التقاليد الرومانية القديمة وبعضها مستمد من المذاهب الفكرية المادية الحديثة .

إذا كان هذا قد وقع للمسيحية ، فلم لا يكون مثله قد وقع للإسلام ؟ لم لا يكون الإسلام قد استندت أغراضه في خلال أربعة قرون أو خمسة ، ولم يعد يملك أن يكون قوة إيجابية

في حياة البشرية؛ لأن المجتمعات الإسلامية ذاتها قد تخلت عنه منذ فترة طويلة ، واتجهت إلى خليط من الأفكار والمبادئ ، إن لم تكن مادية منظمة كالمادية الأوروبية ، فإنها على كل حال ليست هي الإسلام ، وليس هي الفكرة الإسلامية على حقيقتها ! !

ولقد كان من البسيط على أن أرد بعقيدة المسلم فأقول : إن المسيحية إنما هي نحلة محلية جاءت لتكون قاصرة علىبني إسرائيل ، باعترافها هي ذاتها على لسان المسيح : «لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة» (١) وهي تكميلة لليهودية الأولى ، وليس رمالة مستقلة باعترافها . وباتخاذها «العهد القديم» المحتوي على شرائع موسى وعلى كافة الأساطير والأقصياص التي يفهمها هذا العهد ، كتابها المقدس ، كالعهد الجديد تماماً وهو الذي يضم الأنجليل والرؤى وقصص القديسين والصالحين من المسيحيين .. بينما الإسلام رسالة إنسانية عامة وهو الرسالة الأخيرة التي لم تحدد نفسها بقوم ولا زمان ولا مكان .

كان من البسيط على أن أرد على ذلك القول بعقيدة المسلم هذه ولكنني أحببت أن أسلك طريقاً آخر وان أناقش القضية مناقشة موضوعية – سأتأتي تفصيلها في ثانياً عرض الأسس التي يقوم عليها هذا البحث – ومن هذه المناقشة يتبين

(١) انجليل متى اصلاح ٥ : ٢٤ .

إن كان لذلك القول مبرر ، أم أنه مجرد قياس ظاهري لا يقوم على حقائق موضوعية .

ولاني لاكتفي هنا بأن أقول على سبيل الإجمال الذي ستتولى فيما بعد تفصيله : إنه ما من فكرة عرفتها البشرية حتى اليوم في تنظيم العالم كوحدة إنسانية ، وفي تنظيم المجتمع كوحدة بشرية ، الا وفكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان أكبر منها وأرجح ، وأعظم قابلية للنمو والتجدد ، وأكثر قدرة على التوفيق والتنسيق ، بين قوى الحياة وطاقات الإنسان ، وحاجات البشرية على وجه العموم ، وإن النظام الاجتماعي المستمد من هذه الفكرة المنبعث تلقائياً من مجرد استقرارها في الضمير البشري ، هو أعدل النظم وأكثرها توازناً ومراعاة للفطرة وإطلاقاً للقوى والطاقات الصالحة لتعمل على إنماء الحياة وترقية الحياة .

وحين يثبت هذا القول ، فإن الخسار الموجة الإسلامية الأولى ، لا يكون دليلاً على استنفاد أغراض هذه الفكرة وهذا النظام ، إنما يكون تأويلاً للصحيح : إن البشرية لم تكن صالحة في ذلك .

هذا القدر الذي تحقق وقتها من رسالة الإسلام ، والذي تحقق ليس بالشيء اليسير ، إذا أردنا أن تكون منصفين فنستلزم الحقائق التاريخية وحدها في معزل عن الدعایات المغرضة أو عن المبالغات المفرطة ، حين نعلم أن الإسلام

كان يعرض على البشرية وينفذ ما يعرض : مبادئ الحرية والعدل والإخاء والمساواة ، في عالم تحكمه الامبراطورية الفارسية والامبراطورية الرومانية حكماً إقطاعياً إرهابياً يقسم الناس إلى سادة وينكر على العبيد صفة الإنسانية ، ويتشكك فيما إذا كانت المرأة - البيضاء - ذات روح إنساني أم غير ذات روح ! مما جعل المسيحيين واليهود والخاضعين لسلطات الامبراطوريتين يهربون إلى هذه المبادئ الجديدة التي لم تعرف لها البشرية من قبل نظيرآ ؛ ثم تغلب هذه المبادئ حتى تصبح هي مبادئ البشرية كلها ولكن بعد أحد عشر قرناً . . . حينما تعتقها أوروبا في العصر الحديث منذ أيام الثورة الفرنسية . فلا تبلغ بها لا في عالم المبادئ ، ولا في عالم النظم ما بلغ بها الإسلام في أيامه الأولى ؛ لأن الطبيعة المادية التي ورثتها أوروبا عن الدولة الرومانية ، ولم تسمح لها يوماً أن تدرك بضميرها حقيقة هذه المبادئ الإسلامية ، وإنما تأثرت بها من الظاهر بعد اتصالها بالعالم الإسلامي في الحروب الصليبية ، فكانت كل النهضات وكل الثورات في أوروبا .

وقد استطاع الإسلام عن طريق هذا الاتصال أن يؤثر في النهضات الأوروبية الأخيرة التي جاعت أثر آ مباشراً للحروب الصليبية ولقيام دولة الأندلس في إسبانيا باعتراف الأوروبيين أنفسهم ، استطاع في هذا المجال أن يؤثر ملهم تؤثره المسيحية التي كانت وما زالت الديانة الرسمية للرقة الأوروبية .

ومرد هذا إلى طبيعة الإسلام الإيجابية ، وطبيعة المسيحية السلبية ، فيما يختص بالتنظيم العملي للمجتمع ؛ فالمسيحية لم تكن يوماً قادرة على التأثير الكامل في المجتمع الغربي القائم على التقاليد الرومانية لأنها لم تقام لهذا صورة عملية واضحة للمجتمع الذي تريده ، وإن كانت قد قدمت صورة شاعرية رقيقة للفرد الذي تريده .

أما الإسلام فقد قدم الفكرة وقدم معها ترجمتها العملية في صورة مجتمع ، ومع أن صور المجتمعات الإسلامية لم تكن في الأندلس ، ولا في أيام الحرب الصليبية هي غير الصور التي يقدمها الإسلام . فلن ما يبقى فيها من آثار الفكرة الإسلامية الكبرى ومن آثار الحضارة المادية والعقلية كان كفيلة بأن يبهر الأوروبيين في ذلك الحين ، وأن يدفع بهم دفعة قوية إلى عصر الأحياء ، وأن يثير في رؤوسهم فكرة الحرية والإخاء والمساواة مبلورة . فيما بعد في الثورة الفرنسية ، التي تعد آخر دفعة من دفعات الحضارة الغربية في المجال الإنساني .

هذه الحقائق التاريخية وحدها كفيلة بأن تقودنا إلى تأويل معين لوقف المد الإسلامي الأول ، هو التأويل الذي أسلفناه . هو أن البشرية لم تكن مستعدة في ذلك الأوان إلى أن تطبق أكثر مما أطاقت من ذلك الزاد الحالد ، وأن تجارب البشرية الطويلة بعد هذا كفيلة بأن يجعلها أقدر على تلقي ذلك الزاد ، والانتفاع به أكثر من أي وقت مضى .

وكل هذا يضاعف التبعية الملقاة على عواتقنا في إعادة عرض الأفكار والنظم التي جاء بها هذا الدين ، لتكون زاد الإنسانية الحالى ، تثوب إليه بين الحين والحين و تستمد منه الدفعة بعد الدفعة في طريق الحياة الطويل .

وفي هذا البحث سنعرض – إن شاء الله – نظم المجتمع الإسلامي وأمسسه كما يمكن أن يكون عليه هذا المجتمع في الحاضر القريب، وكما يمكن أن يتطور في المستقبل البعيد. ومن هذا العرض ستتبين الإمكانيات الضخمة المتقددة لهذا النظام ، بغض النظر عن الصور التاريخية التي حققها ، والتي ليست هي الصور الوحيدة الممكنة ، كما يظن الكثيرون من يجهلون حقيقة الإسلام .

كيف نستوحي الاسلام

إذا كان المستقبل - كما أسلفنا - لفكرة الاسلام عن الحياة ، وللنظام الاجتماعي الذي ينبعق من هذه الفكرة ، بمحكم أنه أكثر النظم التي عرفتها البشرية قبولا لنمو الحياة ورقيتها ، وبمحكم أن الفكرة التي ينبعق منها هي أحد الأفكار التي عرفتها البشرية حيوية ، وأكثرها سعة وشمولا لحاجات البشرية المتتجدة .

إذا كانت هذه حقيقته - وأرجو أن ينبعج هذا بعد عرض مقومات المجتمع الإسلامي في المقالات التالية - فكيف نستوحي الإسلام إذن في استخلاص تلك المقومات وتصويرها ! إنه لا بد قبل محاولة استخلاص تلك المقومات من الاتفاق على أصول معينة ، أو اتخاذ منهج معين في استيعاب الإسلام واستلهامه كي لا يكون الأمر فوضى ، أو يكون متروكا للفرض والهوى :

يجب في المقدمة أن نجلو حقيقتين كبيرتين :

أولاًهما :

إن الشريعة الإسلامية شيء والفقه الإسلامي شيء آخر ، وإنهما ليسا متساوين لا في المصدر ، ولا في الحجية ، وإن موقفنا في استحياء مقومات المجتمع الإسلامي ونظمها منهما ليس واحداً .

وثانيهما :

إن الصورة أو الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي ، ليست هي الصورة أو الصور النهائية لهذا المجتمع ، بل إن هنالك صوراً متتجددة أبداً ، يمكن أن تحمل هذا الوصف «إسلامي» وتنبع من الفكرة الإسلامية الكلية ، وتعيش في إطارها العام .

ولبيان هاتين الحقيقتين وبجلائهما قيمة كبرى في تحديد المنهج الذي تتبعه في استحياء الفكرة الإسلامية ، واستلهامها في الميدان الاجتماعي .

إن الشريعة الإسلامية ثابتة لا تتغير .. لأنها المبادئ الكلية الأساسية لهذا الدين القيم الذي ارتضاه الله للناس كافة : «إنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» (١) .. «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامَ فَإِنَّمَا فِلَانَ يُقْبَلَ مِنْهُ» (٢) وقد كملت هذه الشريعة في عهد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه وانتهت إلى غايتها التي

(١) سورة آل عمران : ١٩ (٢) سورة آل عمران : ٨٥

أراد الله لها الدوام أبداً : «الَّيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَكُمْ»^(١) وقررت كذلك نظاماً للحكم ، ودستوراً للعدل ، لأمر من اتباعه ، ولا يقبل من المسلم أن ينحرف عنه : «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»^(٢) «وَمَا أَنَا كُمْ الرَّسُولُ فَمَخْدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»^(٣)

و لكن الحياة تندفع دائماً إلى الأمام ، وتتجدد حاجاتها ومطالبها وتتغير علاقات الناس فيها ووسائل العمل وطرق الإنتاج ، وتبرز إلى الوجود أوضاع جديدة ، ومشاعر جديدة ، وأهداف جديدة ، فكيف إذن يمكن لفكرة ثابتة أن تواجه حاجات وأحوالاً متتجددة ؟ وكيف يمكن لهذه الحاجات والأحوال أن تتحرك وتنمو في ظل فكرة ثابتة ؟

هذا ما فضلت إليه الشريعة الإسلامية قبل كل شيء ؛ فجاءت في صورة مبادئ كليلة وقواعد عامة يمكن أن تتشق منها عشرات الصور الاجتماعية الحية وتعيش في داخل إطارها العام ، وتتخذه منها مقوماتها الأساسية ، ثم تختلف بعد ذلك في التفريعات والتطبيقات ما تشاء ، دون أن تصادم الأهداف الثابتة والغايات الدائمة ، التي تتعلق بالإنسان بوصفه

(١) سورة المائدة : ٣
(٢) سورة المائدة : ٤٤
(٣) سورة الحشر : ٧

إنساناً لا يوصفه فرداً معيناً في حيز من الزمان والمكان ، ولا جيلاً محدوداً في فترة من فترات التاريخ .

ونحن نعرف مدى كراهيته بعض المذاهب المادية – وبخاصة الماركسية – للمذاهب الثابتة ، والمبادئ الدائمة ، لأنها تصادم فكرتها عن التطور الدائم ، وتعارض اتجاهها إلى تحطيم المثل المجرد ، ولكننا ننظر إلى الموضوع نظرة أوسع من نظرة الماديين المحدودة ، فلا نرى أن هنالك تعارضاً بين وجود الأهداف الثابتة وتحقيق التطور الدائم .

إن اعتبار ارتفاع الحياة هدفاً ثابتاً لا ينفي تطور الحياة نحو هذا المدف ، واعتبار الإنسانية وشبيحة متصلة ذات أهداف متراقبة لا ينفي حاجات كل جيل وأهدافه تتبع شكلها معيناً ، يناسب ظروفه ووراثاته ودرافع حياته ، ولكنها في عمومها لا تخرج عن هذه الوشبيحة المتصلة ولا عن ذلك المدف الثابت . وهكذا يبدو أن النظرة الضيقية وشذتها ، والرغبة التحكيمية في إثبات نظرية معينة هي التي تجعل الماركسيين ينفرون من الأفكار والأهداف الثابتة ، وينكرونها إنكاراً شديداً .

أما النظرة الواسعة وحرية التفكير الطالبة ، والتأمل في خط سير البشرية الطويل فهي كلها في جانب النظرة الإسلامية التي تعد الحياة كما تعدد الإنسانية وشبيحة متصلة الحلقات ، متغيرة الأطوار ، فتضيق للغايات الحيوية والإنسانية الدائمة أصولاً عامة ثابتة في الشريعة ، وتدعى للفقه الإسلامي تلبية

ال حاجات والأوضاع المتطورة المتتجددة في نطاق تلك الشريعة ثابتة .

الشريعة الإسلامية إذن ثابتة لا تتغير لأنها ترسم إطاراً واسعاً شاملاً يتسع لكل تطور . أما الفقه الإسلامي فمتغير لأنه يتعلق بتطبيقات قانونية لتلك المبادئ العامة في القضايا والأوضاع المتتجددة التي تنشأ من تطور الحياة ، وتغير العلاقات ، وتجدد الحاجات .

الشريعة الإسلامية من صنع الله . ومصدرها القرآن والسنة . والفقه الإسلامي من صنع البشر استمدواه من فهمهم وتفسيرهم وتطبيقاتهم للشريعة ، في ظروف خاصة ، وتلبية حاجات خاصة ، واستيعاب لأوضاع جيلهم الذي عاشوا فيه ، وفهمه للأمور وتقديره للغایات والأهداف ، ومصالحه التي تهمها الواقع والأشياء ، وأيّاً ما كان بصر هؤلاء الرجال الذين وضعوا الفقه الإسلامي ، وأيّاً ما كان إدراكيهم لروح هذه الشريعة ومراميها ، وأيّاً ما كانت سعة آفاقهم ودقة تقاديرهم — وهو الواقع فعلاً — فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار دائماً أن تشعرياتهم الفقهية كانت تلبية حاجات زمانهم الواقعية . وحتى الفروض النظرية التي افترضوها وأجابوا عليها لم تكن إلا من وحي هذه الحاجات ، أو من وحي منطق البيئة التي أحاطت بهم والعصر الذي عاشوا فيه ، والعلاقات والارتباطات الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك البيئة وفي هذا العصر .

و هذه النظرية العامة لا تقتصر على فقهاء الإسلام الذين عرروا بهذا اللقب ، إنما تشمل كذلك حتى صحابة رسول الله - بعد موته صلى الله عليه وسلم - فأبوا بكر و عمر و علي و ابن عباس و ابن عمر و إخوانهم - رضي الله عنهم - هم أكثر بصرًا بشرعية الإسلام من غير شك ، وأعمق إدراكاً لمبادئها و اتجاهاتها بلا جدال . ولكن تطبيقاً لهم لهذه الشريعة لا تخرج عن تلك القاعدة ، وهي أنها جاءت تلبية مباشرة لساحرات البيئة و مقتضيات العصر ، ولا يمكن أبداً أن تصبح جزءاً مقدساً من الشريعة - ومصدرها هو القرآن و سنة رسول الله وحدهما - وما عدا هذين المصادرين فهو فقه إسلامي مختلف درجة حجيته بقياس بعضه إلى بعض ؟ وينبئ الطريق للأجيال التالية ويساعدها على الفهم ، ويرشدتها في طريقة التطبيق والاستنتاج .

ويحسن قبل أن نمضي في تفصيل هذه القاعدة أن نفرق بين نهرين عظيمين في الفقه الإسلامي ! نهر العبادات و نهر المعاملات - وإن يكن هنالك ارتباط وثيق في طبيعة العقيدة الإسلامية بينهما جمياً (١) - فالفقه الخالص بالعبادات أكثر ثباتاً واستقراراً ، لأنّه يتعلّق بشعائر تعبدية لا تتأثر بتواتي العصور والأجيال ، وأما الفقه الخالص بالمعاملات ، فهو

(١) يراجع فصل طبيعة العدالة الاجتماعية في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » .

أكثر تطوراً ، لأنه أشد تأثيراً بال حاجات البشرية المتعددة التي لا تستقر على وضع معين ، بحكم تشابك العلاقات ، وتغير الأحوال ، وبروز أوضاع وعلاقات اجتماعية جدالها لم تكن من قبل في الحساب .

والذي يهمنا في هذا البحث هو فقه المعاملات وحده ، لأنه هو الذي يتولى تنظيم المجتمع وتصريف الحياة العامة ، وتحديد العلاقات والروابط في كل جانب من جوانبها الكثيرة .
هذا الفقه هو الاستجابة المتكررة للدعاوى الحياة المتعددة في صورة تطبيق تشعّعي جزئي للشريعة الإسلامية الثابتة على حالات غير ثابتة في حياة الأمة الإسلامية .

وما لا يقبل الجدل - كما قلت - أن رجالاً كأبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن عمر ومن اليهم من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أعمق إدراكاً وأشد بصرأً بروح الشريعة الإسلامية ، وتطبيقهم لها في الحالات التي عرضت لهم بعد رسول الله أحكام وأدلة ، ولكن هذا لا ينفي أن هذا التطبيق إنما جاء تلبية للحاجات الواقعة حينذاك ، ومن وحي المنطق الواقعي لهذه الحاجات ، ولما كانت الحالات الاجتماعية لا تكرر أبداً في التاريخ ، إنما تتشابه مجرد تشابه ؛ فلن أي حكم تطبيقي في حالة مضت - ليس من شرع الله ولا من عمل رسول الله - إنما يصلح للاسترشاد به وإلا استشهاد به في الحالات المشابهة التي تعرض للأجيال المتعددة وأمكنه لا يبلغ

حد الإلزام المطلق ؛ لأنه مجرد رأي بشري في شريعة الله ،
ليس بجزءاً من الشريعة الثابتة الصادرة من الله .

ومتي سلمنا بهذه القاعدة بالقياس إلى خلفاء رسول الله
وصحابته فإنها تصبح بالقياس إلى فقهاء الإسلام أصحاب
المذاهب وغيرهم بديهيّة واضحة لا تحتاج إلى جدال .

هذا فيما يتعلق بالشريعة والفقه ، أما فيما يتعلق بالمجتمع
وأطواره ، فإن الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي لا تحدد
ولا تستوعب كل الصور الممكنة للمجتمع الإسلامي ولكل
جيل أن يبدع نظمه الاجتماعية في حدود المبادئ الإسلامية ،
وأن يلبي حاجات زمانه بجهوداته فقهية قائمة على الأصول
الكلية للشريعة على شرط اتباع مناهج صحيحة في الاجتهاد
واتفاق بين جمهرة فقهاء الأمة الإسلامية في كل جيل ، بحيث
لأندع الأمر فرضي لكل من شاء كيف شاء .

وبتقرير هذه القواعد تصبح السوابق التاريخية في نظم المجتمع
الإسلامي – فيما لم يرد فيه نص صريح من الشريعة – مجرد
معالم تهدي ومنارات تضيء ، وينفسح المجال للانتفاع
بالتجارب البشرية في تنظيم المجتمع ، مع المحافظة على
الخصائص الثابتة في الفكرة الإسلامية الاجتماعية ، والسمات
التي جاء الإسلام ليحققها في المجتمع الإنساني .. فإنه
ينبغي أن يكون واضحاً أن الإسلام قد جاء لينشيء حضارة

معينة لهذا المجتمع في لفترة تعد لمحنة أو ومضة في حياة الأمم ..
و معجزة هذا الإسلام الكبرى ، هي أنه يملك أن يحافظ
على مبادئه و خصائصه ، وأن يسمح في الوقت ذاته ببروز
صور شتى من المجتمعات كلها قائمة على تلك المبادئ
والخصائص . و مرد هذا إلى أن تلك المبادئ والخصائص ،
يمكّنها ذات القانون الذي يحكم القطرة البشرية ، ويحكم
الحياة الإنسانية ؛ بل يحكم الوجود كله في الحقيقة ، وهذا
القانون يتضمن الثبات والاستمرار مع التطور والتحرر
كجزء أصيل من كيانه .. وعندئذ لا يصطدم تطور البشرية
الدائم بتلك الشريعة الثابتة ، لأن طبيعة الناموس الذي يحكمها
واحد في صميمه .

وفيما يختص بالتفريعات والتطبيقات التي يحتاج إليها المجتمع
لمسيرة الحاجات الزمنية المتتجدة لا يخرج الأمر عن أربعة
احتمالات :

الأول :

أن تكون الشريعة قد نصت على حكم معين نصاً صريحاً ،
 فهو إذن واجب التطبيق دون تموير أو تبديل ، لأنه في هذه
الحالة إما أن يكون متعلقاً بركن أساسي من أركان المجتمع
الإسلامي التي أريد لها الدوام ، لأنها أصيلة في كيان هذا
المجتمع ، مميزة له عما سواه من مجتمعات ، كالنصل على
تحريم الربا ، لأن الربا يتعارض تعارضاً أساسياً مع القاعدة

الاقتصادية والاجتماعية التي يريد الإسلام أن يقيم مجتمعاً عليها ، ولا سبيل إلى التوفيق بينهما ولا إلى التعديل في تلك القاعدة الأساسية الأولى ، وإنما أن يكون متعلقاً بسمة أسماء من سمات هذا المجتمع أريد ثبيتها والمحافظة عليها للمحافظة على هدف دائم في كل زمان ومكان كالنص على الحمود الإسلامية تحقيقاً لمبادئه أخلاقية معينة يراد لها الثبات في المجتمع الإسلامي ، وإنما أن يكون متعلقاً بمبدأ تشريعياً لا يتغير أصله بتغير الزمان والمكان كالنص على وجوب كتابة الدين الموجل — غير التجاري — والإشهاد عليه مع الكتابة ، إلا أن يكون تجارة حاضرة فيجوز إثباته بشهادة الشهود ، لأن في النص من المواقف للأحوال التعامل ما يضمن صلاحيته واستمراره .

ونحن إذا تبعنا الأحكام الثابتة في الشريعة وجدناها كلها تتعلق بمثل هذه المعاني فثبتوها إذن لا يعني الحمود ، لأنه يتعلق بأهداف ثابتة ، ومن هنا يلتقي الناموس الذي يحكمها بالناموس الذي يحكم الحياة والفطرة ! وهو ناموس ثابت في أصله متحرك في جزئياته ، لأنه جزء من ناموس الوجود الأكبر الذي يجمع بين الثبات والحركة في كل لحظة ، وفي كل جزئية على ما نشهد من ثبوت الأفلاك وتحركها ، وثبوت الحياة وتخرّكها ، وثبوت المجتمع وتخرّكه ؛ **«فِطْرَةُ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ»** (١) .

(١) سورة الروم : ٣٠

الثاني :

أن تكون الشريعة قد جاءت فيه بنسن أو نصوص قابلة للتأنيل فيكون حينئذ قابلاً للإجتهاد ترجحها أو توافقها بين النصوص المختلفة إن كانت ، أو بين النص الواسع والخالة المراد تطبيقه عليها ، وذلك مع الاسترشاد بالتطبيقات العملية في صدر الإسلام إن وجدت ، والاستعانة بأقوال الفقهاء في المسألة ، ولكن دون التزام كامل بتلك التطبيقات أو بهذه الأقوال التي لم تكن إلا تلبية مباشرة لحاجات العصر الموقعة .

الثالث :

أن تكون الشريعة قد جاءت بمبدأ عام ، تدخل هذه المسألة الخاصة فيه ضمناً ، ولكنها لا ينص عليها تصریحاً ، وعندئذ يكون الأمر موضع اجتهاد في تطبيق المبدأ العام على الجزئية المعروضة مع الاسترشاد بالسوابق التاريخية والأحكام الفقهية مجرد استرشاد .

الرابع :

أن تكون الشريعة قد سكتت عن هذا الأمر فهو متترك إذن للإجتهاد المطلق ، على ألا يصدم الحكم الذي يصل إليه مبدأ من مبادئ الإسلام الأساسية ، ولا أصلاً من أصوله التشريعية

ولنا أن نترشد فيه بتصرف فقهاء الإسلام في مثل هذه الأحوال .

بهذا نحتفظ للفكر الإسلامي ببرونته ، وللنظام الإسلامي بتجده ، ونخلص كذلك من التعقيدات الفقهية التي جاءت في العصور المتأخرة ، والتي تشيع اليأس في رواد الشريعة الإسلامية عن طريق هذا الفقه المuced ، لأنهم يحسبونه أصلًا من أصول الشريعة لا تناح لإنسان معرفة الإسلام إلا بدرسته ، على حين أن الأحكام الفقهية لا تزيد على أن تكون محاولات بشرية لتفسير تلك الشريعة وتطبيقاتها تفسيرًا وتطبيقًا صالحًا لفترة معينة من الزمان ، ومستمدًا من روح هذه الفترة وتصوراتها للحياة ، وقد لا تصلح هذه المحاولات لأكثر من زمانها ، والفهم الصحيح لروح الإسلام وطريقة الإسلام في علاج الحياة يحتم علينا أن نرجع دائمًا إلى الشريعة البسيطة المجملة تستلهمها حاجات زماننا واستلهامًا مباشرًا ، كما صنع الفقهاء المجتهدون في أيامهم ، تلبية حاجات أنفسهم وزمانهم .

وأحب قبل أن أختتم هذا المقال ، أن أزيد المنهج إيضاحًا :

لقد استمر نمو الفقه الإسلامي وتطوره إلى نحو القرن الثامن بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى وكان في نموه وتطوره متابعاً لنمو المجتمع الإسلامي وتطوره كذلك . وللبيأ حاجاته المتتجدة حسب بروز تلك الحاجات ؛ لأن الشريعة الإسلامية كانت هي التي تحكم المجتمع وتصرفه في معظم شؤونه .

وأقول في معظم شؤونه - لا في جميعها - لأن سياسة الحكم وسياسة المال قد انحرفت قليلاً أو كثيراً عن مبادئه الإسلام وأصول الشريعة ، منذ أن بدأ الملك العضوض على يدي معاوية ، وانقضت أيام الخلافة الرشيدة .

ومهما تكن هذه الانحرافات جزئية في نشأتها ، فقد أخذت تعظم شيئاً فشيئاً ، وأخذت ظل الشريعة المسماة يتقلص شيئاً فشيئاً كذلك عن نواحي من نشاط المجتمعات الإسلامية ، وشيئاً فشيئاً كان نحو الفقه الإسلامي يتقلص كذلك عن هذه النواحي ، بينما يستمر هذا النمو ويزداد في النواحي الطلبية التي تركت الحكومات المنحرفة للناس والفقهاء أن يتحدثوا فيها ..

ومن هنا نشأ ذلك التضخم في فقه العبادات في العصور المظلمة وذلك الانكماش في فقه النظم الاجتماعية ؛ لأن مجال العبادات كان هو المجال المأمون الذي لا تؤدي فيه الثرثرة ، بل ربما تفيد لأنها تشغل أذهان الرعية بالحدل الفقهي عن مناقشة الأوضاع الاجتماعية السائدة في تلك العصور !

ومع هذا فقد وصل الفقه الإسلامي في كافة حقوله إلى فتوحات عظيمة حتى القرن الثامن الهجري ، وبخاصة في التشريع الجنائي ، والتشريع المدني .

و كذلك في التشريع التجاري ، وقد كان هذا الحقل الأخير هو الذي استمدت منه أوروبا نقلات عن المجتمع الإسلامي في

الأندلس وأفادت منه فائدة كبرى في تشرعها التجاري الحالى (١) ولكن هذا الفقه قد وقف نموه أو كاد منذ القرن الثامن المجرى وذلك تبعاً لركود المجتمع الإسلامي ذاته بحيث لم يعد يجد فيه من التغيرات وال حاجات ما يستدعي اجتهاداً فقهياً ذا بال .. حتى إذا قفزت الحياة قفزت بها الواسعة في القرون الثلاثة الأخيرة وتجدد المجتمع الإنساني طفرة ، لم يكن الفقه الإسلامي على استعداد لمسايرة الحياة الموثبة ، وبذلك وجدت فجوة تاريخية ضخمة في تسلسل هذا الفقه ومسايرته للحياة الجديدة ، وحاجاتها التي تصاعفت أضعافاً كثيرة .

فماذا نصنع نحن اليوم إذا أردنا تحكيم الشريعة الإسلامية في مجتمعنا الحاضر ؟
إن أمنا منا طريقين اثنين :

الأول :

أن نتابع خطوات الفقه الإسلامي من حيث وقفت ، لكي نستجدد من البحوث ما يملأ هذه الفجوة الواسعة العميقه ولكن تكون هذه التنمية طبيعية لا مصطنعة ، فإنه يجب أن تتبع الأحوال الاجتماعية ، وال حاجات اليومية التي بربت وتسلسلت

(١) نقلاب من الأستاذ الكبير محمد صالح أستاذ القانون التجاري .

في خلال القرون الثلاثة الأخيرة لتباعها بدراسات فقهية متطرفة متسللة حتى تجيء بها إلى العصر الحاضر ، في تسلسل طبيعي حي كالذى تم في القرون الثمانية الأولى ، ولما كانت الأحوال الاجتماعية الماضية لا يمكن الإحاطة بها على وجه الدقة فإن عملنا إذاً سيكون قائمًا على فروض ، لا نؤمن بالزلل فيها . فضلاً على أنها ستكون محاولة اصطناعية لأن الحاجة الواقعية التي تستلزم تشرعًا معيناً ليست هي التي تلجتنا إلى هذه المحاولة ، إنما هي مجرد افتراضات لحاجات لا نحس بها اليوم ، لأن عجلة الزمن قد تجاوزتها في سير الزمان الطويل .

وبغير تربية الفقه الإسلامي على هذا التحول حتى نصل به إلى الوقت الحاضر ، يصبح رجوعنا إلى هذا الفقه في الجانب الاجتماعي — لغير مجرد الاسترشاد — عملية تعسفية لا تهدننا بحلول كاملة لمشكلاتنا الواقعية .

الثاني :

أن نرجع مباشرة إلى الشريعة الإسلامية ، إلى مبادئها العامة وتشريعاتها الكلية ، نستلهمها حلولاً تطبيقية لمشكلاتنا المعاصرة ، كما فعل من قبلنا من فقهاء الإسلام حينما دعتهم حاجات زمانهم إلى استلهمان تلك الشريعة . مسترشدين مع هذا بطريقتهم في التطبيق ومستعينين بما وصلوا إليه من أحكام .. وهذا في نظري هو الطريق العقول ، إن لم يكن هو الطريق

الوحيد (١) .

وعلى هذا الطريق سنسير في تشخيص مقومات المجتمع الإسلامي ، الذي نعتقد أنه المجتمع المستقبل ، لا بالقياس إلى إلى العالم الإسلامي وحده ، بل بالقياس إلى العالم الإنساني .

(١) هذا رأيي . ولكني أرجو حضرات القراء الذين يعن لهم مخالفته أو تديله أن يوافني بآرائهم في هذا الشأن لعل فيه هدى ، فإني على وشك أو أجمل هذا الرأي هو قاعدي في تصور المجتمع الإسلامي الحديث الذي يمكن أن ننشئه أو نسائله . وعل آلة التوفيق .

طبيعة المجتمع الإسلامي

ما الذي يعنيه اصطلاح «المجتمع الإسلامي»؟ هل هذا المجتمع طابع معين؟ وهل يندرج هذا الطابع أو يتفق مع شيء من النظم الاجتماعية الأخرى التي عرفتها البشرية؟ إن هذا البحث كله هو الإجابة المفصلة على هذا السؤال.

ولكني أحب هنا أن أستعجل القول في إجمال ، لتقرير بعض الحقائق الأساسية عن طبيعة المجتمع الإسلامي ، وتجليه بعض الشبهات التي تعرض حتى لبعض الدعاة الإسلاميين ، ودحض بعض المفهومات التي يشيّعها أعداء الفكرة الإسلامية ، أو بالحاهلون الدين لا يعرفون عن الإسلام غير القشور .

لقد عرف المجتمع الغربي ألوانًا شتى من النظم : عرف نظام الرق ، ونظام الإقطاع والنظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، والنظام الشيوعي (على الأقل من الناحية الفلسفية التي لم يتم تحقيقها بعد في واقع الحياة) .

فأي واحد من هذه النظم هو النظام الإسلامي؟ إنه ليس واحداً منها بكل تأكيد ، وليس كذلك خليطاً

من بعضها ، مهما يقع من التشابه أحياناً بين بعض أو ضماعه ، وبعض أو ضماع نظام أو أكثر من تلك النظم ، التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل .

والعلة الرئيسية في تفرد المجتمع الإسلامي بنظامه الخاص هي أنه مجتمع من صنع شريعة خاصة ، جاءت من لدن الله ؛ فهذه الشريعة التي وجدت كاملة منذ نشأتها غير مدرجة تدريجاً تاريخياً .. هذه الشريعة هي التي أوجدت هذا المجتمع ، وأقامته على أساسه التي أرادها الله لعباده ، لا التي أرادها بعض هؤلاء العباد لبعض ، وفي ظل هذه الشريعة تم نمو الجماعة الإسلامية ، ووجدت ارتباطات العمل والإنتاج والحكم ، وقواعد الآداب الفردية والاجتماعية ، ومبادئ السلوك ، وقوانين التعامل .. وسائر مقومات المجتمع الخاصة ، التي تحدد نوعه ، وترسم له طريق النمو والتطور .

ذلك على الضد من كل النظم الاجتماعية التي عرفتها أوروبا ، والتي نشأت نشوءاً ذاتياً وفق مقتضيات أرضية ، وثمرة للصراع الداخلي بين الطبقات وللاحتياط الطبيعي بين علاقات الإنتاج القائمة وطرق الإنتاج المتعددة ، وللمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة داخل جسم الجماعة البشرية .. مما يؤثر في طبيعة القوانين وشكل الحكومات ، والأفكار الاجتماعية والأخلاقية السائدة .. الخ .

ومن ثم كانت جميع الأحكام والقوانين التي تطبق على

نشأة النظم الاجتماعية الغربية وتطورها غير منطبقة على المجتمع الإسلامي ، لاختلاف نشأته عن نشأة تلك النظم ، ولااختلاف القاعدة التي ترتكن إليها نشأته ، ولااختلاف القانون الذي يحكم نموه وتطوره .

إنه ليس المجتمع الإسلامي هو الذي صنع الشريعة ؛ إنما الشريعة هي التي صنعت المجتمع الإسلامي هي التي حددت له سماته ومقوماته وهي التي وجهته وطورته ، ولم تكن الشريعة مجرد استجابة للحاجات المحلية الموقوتة — كما هو شأن في التشريعات الأرضية — إنما كانت منهاجاً إليها لتطوير البشرية كلها وصياغتها صياغة معينة ودفعها إلى أوضاع يتم بها تحقيق المجتمع الإسلامي المنشود .. وكلما اقضى الزمن وارتفعت درجة المعرفة البشرية كانت تقرب إلى تحقيق ذلك المجتمع المنشود .. وهذه السمات ذات أثر حاسم في تحديد طبيعة المجتمع الإسلامي ، وتمييزه عن جميع المجتمعات التي نشأت نشوءاً ذاتياً ، وأنشأت قوانينها وفق التغيرات المحدودة التي تناول حياتها يوماً بعد يوم .

إن مهمة التشريع في المجتمع الإسلامي — والتشريع هو المظهر البارز لتطور المجتمع لأنه تلبية مستمرة لهذا التطور — كانت دائماً حكمة بأصل ثابت هو الشريعة الإسلامية — كما بينا فيما سبق — ومع أن الفقه الإسلامي كان تلبية مستمرة لبروز الحاجات في المجتمع وتجدد الارتباطات ، إلا أنه نمو

الفقه لم يكن طليقاً لأنَّه كان دائِماً مشدوداً إلى ذلك الأصل الثابت ، حافظاً على المبادئ الأساسية ، والسمات الأولية التي أراد الله لها الدوام في المجتمع الإسلامي .

بذلك تقوم الشريعة دائِماً مقام السياج الواقي ، الذي يسمح للمجتمع الإسلامي بالنمو والتجدد : ولكن داخِل هذا السياج ، ووْفق مقومات أصيلة ثابتة ، وبذلك يظل الطابع الأصيل للمجتمع الإسلامي واضحاً مِيزاً ، بينما المجتمعات الغربية كان في وسِعِها دائِماً أن تنمو وفق المؤثرات الواقعية ، غير متقييدة بأصل ثابت ؛ لأنَّ المسيحية لم تكن يوماً ما نظاماً اجتماعياً ، وذلك خلوها من الشريعة التي تَوَلَّ تنظيم المجتمع وفق نظرية محددة .

هذه هي القاعدة على وجه الإجمال ، فإذا دلَّ التَّبَعُ التارِيَخِي للمجتمع الإسلامي في أنَّ هذا المجتمع كان ينحرف أحياناً هنا أو هناك عن قاعدته الأساسية التي وضعتها له الشريعة الإسلامية ، متأثراً بمبادئ غربية عليه ، أو منساقاً مع التطورات البشرية في بعض رقاع الأرض ، أو بسبب مؤثرات محلية في بعض الأقاليم التي انضمت إليه .. فإنَّ هذه كله لا يجوز أن ينسينا أن تلك القاعدة الأساسية ظلت من القوة بحيث تشد إليها المجتمع الإسلامي شدَّاً قوياً ، وتطبِّعه بطابع خاص ، وتحدد طريقة نموه ، وتجعل لهذا النمو والتطور تارِيَخاً خاصاً . لا يندرج تحت تاريخ التطور الاجتماعي في

أوريا ، ولا تصدق عليه القوانين الاجتماعية التي تصدق
هناك ..

ومثل هذه الظاهرة ستظل ثابتة في المستقبل – لأن المستقبل
لا يمكن فصله عن الماضي – فليس هناك ما يحتم أن يسلك المجتمع
الإسلامي في المستقبل أي طريق تكون المجتمعات الغربية قد
سلكته ؛ لأن سياج الشريعة الإسلامية سيظل يحرس هذا
المجتمع ، مهما تكون عوامل المقاومة ، فإن أربعة عشر قرناً
من الزمان لا يمكن محوها من تاريخ مجتمع ، ولا من ضمير
أمة ، ولا من واقع حياة ١

وبقي أن يسأل سائل : هل من الخير أن يظل نمو مجتمع من
المجتمعات وتطوره مشدوداً إلى أصل ثابت ، على حين تتجدد
حاجات الحياة وتتنوع ، وتختلف علاقات الانتاج ، وتحتاج
إلى مبادئ جديدة وشائع جديدة ، تلبى ذلك التجدد ، وتماشي
هذا الاختلاف .

وإيجابة على هذا السؤال تقتضي معرفة طبيعة ذلك الأصل
الثابت ومدى شموله لأصول الحياة الكبرى ، كما تقتضي
موازنات موضوعية بين مبادئ ذلك الأصل الثابت ومدى
شموله لأصول الحياة الكبرى ، كما تقتضي موازنات موضوعية
بين مبادئ ذلك الأصل الثابت التي أشتأت المجتمع الإسلامي ،
وحددت له طريق النمو والتتجدد ؛ والمبادئ الأخرى التي
عرفتها البشرية حتى اليوم ، فإذا اتضح أن مبادئ الإسلام

موضوعة في أصلها للاستمرار والتجدد ، وأنها ما تزال أفضل ، وما تزال أسبق ، وما تزال سائر النظم التي عرفتها البشرية متخلفة عنها أو ناقصة .. فالثبات لا يكون عندئذ عيّناً يكون ميزة لأنّه يصبح ضمانة للارتفاع المستمر والتقدم المستمر ، وعدم الانتكاس والتردي مع الأهواء والتزوات والانحرافات ، ولا عبرة بأن يكون القانون قد شرع اليوم أو قبل مائة عام ، إذا كان ما يزال سابقاً خطوط الجماعة التي تعامل به ، وملبياً لحاجاتها الحاضرة في يسر .

وهذه الموازنات الموضوعية بين النظام الاجتماعي الإسلامي وسائر النظم الاجتماعية الأخرى هي الطريقة الجدية الوحيدة التي تستحق� الاحترام ، والتي تتفق مع المنهج العلمي .. أما رفض ذلك النظام لمجرد أنه وضع – أول ما وضع قبل أربعة عشر قرناً – دون نظره موضوعية فيه ، ودون موازنته موضوعية بينه وبين سواه ، فذلك تصرف لا يستحق الاحترام العقلي ، ولا يرکن إليه رجل يحترم عقله ويتكلم بغير طريقة البغوات !

والذي يأخذ في موازنة موضوعية بين نظام المجتمع الإسلامي وسائر النظم الاجتماعية الأخرى يجد في يسر أن ذلك الأصل الثابت أشد مرونة ، وأكثر طواعية ، وأكبر استعداداً لتلبية التطور الجديد في حياة البشرية من كل النظم الجديدة التي تسمى « تقدمية » وهي حين تقاس إلى مبادئ الإسلام

تبعد متخلفة في عمومها ، كما يبدو فيها التناقض والنقض والتعسف ، بالقياس إلى تلك الشريعة المرنة الشاملة ، الملية للفطرة في غير تعسف ، والسابقة لخطو البشرية حتى هذه الأيام ..

ومن ثم يسهل أن يقال : إنه من الخير قطعاً أن يكون التطور الاجتماعي أصل ثابت يبني عليه ، مادام هذا الأصل الثابت لا يعوق النمو ، ولا يتعسف تصريف الأمور .

أما هذه الموازنات ذاتها فتسأعرض لشيء منها في مناسباتها المتفرقة في فصول هذا البحث ؛ وإن كان حسبي أن أعرض مقومات المجتمع الإسلامي ، لتكون حاضرة للموازنة بينها وبين مقومات أي مجتمع آخر . فمقومات المجتمع الإسلامي هي المجهولة لدى الكثرة الضخمة من يسمحون لأنفسهم أن يجهلوها ، ثم يدعوا أنهم مختلفون ، بل يسمحون لأنفسهم — دون معرفة — أن يحكموا بين شيء يعرفونه وشيء يجهلونه وهم يدعون البحث العلمي !

إن الشريعة الإسلامية الثابتة لترتكز إلى عدة خصائص هي التي كفلت لها إنشاء مجتمع قابل للنمو والتجدد ، ولأن يكون دائماً قديراً على تحقيق مطالب البشرية المتتجدة .

هذه الخصائص هي :

١ - إنها - وهي من صنع الله يعرف طبيعة خلقه - قد جاءت وفقاً للمقومات البشرية المشتركة العامة ؛ أي وفقاً

لأصول الفطرة البشرية . تلك الفطرة الثابتة التي لا تزول ولا تتحوّل ، ولكنها تتحوّل وتنمو وتشكل مع بقاء أصلها الثابت الذي منه تنمو .. وفي المقال السابق شرحت هذه الخاصية بما فيه الكفاية

٢ - إنها جاءت في صورة مبادئ كليلة عامة ، تقبل التفريع والتطبيق في الجزئيات المتتجددة والأحوال المتغيرة ، دون أن تفارق أصولها الأولى ودون أن تضع حلولاً جديدة لمشكلات هي بطبيعتها متتجددة ، وقد فصلنا القول في هذا عند الكلام عن الفقه والشريعة في المقال الماضي .

٣ - إن هذه المبادئ الكلية العامة جاءت شاملة لكل أصول الحياة الإنسانية وجوانبها جميعاً ، فتناولت حياة الفرد ، وارتباطات الجماعة ، وأسس الدولة ، والعلاقات الدولية ، كما تناولت حياة الإنسان في كل مجالات الشاطط ، ووضعت لها التشريعات التي تنظمها جنائياً ومدنياً وتجارياً واجتماعياً وسياسياً ، فلم ترك جانباً واحداً منها دون تنظيم عن طريق القانون . وما تزال النظريات التي تضمنتها في هذه التواحي سابقة لكل ما وصلت إليه النظريات التشريعية الأرخصية .

٤ - إن المبادئ الاجتماعية التي قامت على أساسها جاءت تقدمية - وما تزال كذلك - فاندفعت بالبشرية إلى الأمام ، وما تزال قادرة على إعادة هذا الدور ، لأنها بالقياس إلى الأوضاع الاجتماعية السائدة وإلى النظريات الاجتماعية السائدة

كذلك ما تزال سابقة ومتقدمة .

وحين نعرض مقومات المجتمع الإسلامي بالتفصيل ستبين الناس صدق هذا الذي نقول . أما الآن فـكـفـي بـعـرـضـ خـفـيفـ لـخـصـائـصـ النـظـمـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـيـ عـرـفـتـهاـ الـبـشـرـيـةـ فـيـ أـورـباـ ،ـ تـبـيـنـ عـلـىـ ضـوـئـهاـ أـنـ النـظـمـ الـإـسـلـامـيـ نـظـمـ مـتـفـرـدـ بـيـنـهـاـ ،ـ لـيـسـ وـاحـدـاـ مـنـهـاـ ،ـ وـلـيـسـ خـلـيـطـاـ مـنـ بـعـضـهـاـ ،ـ وـأـنـهـ لـمـ يـنـمـوـهـاـ ،ـ وـلـمـ يـسـلـكـ طـرـيقـهـاـ ،ـ وـلـاـ يـنـطـبـقـ تـارـيـخـهـاـ عـلـىـ تـارـيـخـهـ ،ـ وـلـاـ نـشـأـتـهـاـ عـلـىـ نـشـأـتـهـ ،ـ وـلـاـ تـسـاـيـرـ أـصـوـلـهـاـ أـصـوـلـهـ ،ـ وـلـاـ وـقـعـ الشـابـهـ بـيـنـ بـعـضـ مـظـاهـرـهـ وـبـعـضـ مـظـاهـرـهـ عـنـ طـرـيقـ الـعـرـضـ وـالـإـنـفـاقـ :

إن الدراسات الاجتماعية الغربية تقول — متأثرة في هذا بال التاريخ الأوروبي وحده لا التاريخ الإنساني — : إن البشرية قد مررت في أطوار متتابعة هي : الشيوعية الأولى ، فالرق ، فالإقطاع ، فالرأسمالية ، فالاشراكية في طريقها إلى الشيوعية .

فاما الشيوعية الأولى ، فهي مجرد فرض لا دليل عليه يطمأن إليه ، فرض يقوم على تصور مرحلة في تاريخ الإنسان ، خرج فيها من حالة الحيوانية ، وعاش أفراد الجماعة عيشة شيوعية كاملة ، يشتهر كون فيها في الملكية العامة ، وفي الجهد الذي يبذلونه جماعة ، وفي التمتع بشمرة هذا الجهد المشترك . واستمرت مدة اعتماد الإنسان في معاشة على وسيلة الصيد ،

ثم انتهت عندما عرف الزراعة واستئناس الحيوان ورعى الماشية التي أخذت قطعاتها تتزايد وتحتاج إلى من يرعاها.. وهنا عدلت القبائل عن تقاليدها في قتل الأسرى واستخدامهم رقيقاً لرعى الماشية وحلبها . . وبذلك ظهر عهد الرق التالي:

وعهد الرق هو العهد التاريخي الذي نملك وسائل إثباته التاريخية ، أما الشيوعية الأولى فهي مجرد فرض لا ترقى الأدلة عليه إلى درجة الإثبات العلمي .

وفي وقت من الأوقات كان سكان الإمبراطورية الرومانية يتكونون من طبقتين : طبقة الأحرار وтضم حوالي ربع السكان ، وطبقة العبيد وتتولف نحو ثلاثة أرباع تلك الإمبراطورية.

« وكانوا يعاملون معاملة طابعها القسوة ؛ فهم يعاملون نهاراً في الإقطاعيات ، فإذا جن الليل كبلوا بالسلسل ، وألقى بهم في الكهوف التي يقضون فيها الليل ، ويقوم عليهم حراس أشداء غلاظ القلوب ؛ وكانت العقوبات التي توقع عليهم تراوح بين الجلد والصلب ، وهذا خلاف استخدامهم كوسيلة لسلسلة السادة الأحرار ؛ وذلك بإقامة المبارزات الوحشية ، أو بحملهم على مقاتلة الأسود ، وكان ذلك كلما يجري في حفلات يقبل عليها الأحرار في شغف » (1)

ثم زال عهد الرق تدريجياً وحل محله نظام الإقطاع بعد ما

(1) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوي .

تعددت ثورات العبيد على سوء المعاملة وقل إنتاجهم في
الحقول .

« ونظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ؛ الصفة
المميزة له هي التبعية الدائمة Serfdun ويعروفونه بأنه
نظام يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطالب
اقتصادية معينة ، سواء أكانت تلك المطالب تؤدي على هيئة
خدمات يقوم بها ، أم على شكل مدفووعات (أو استحقاقات)
يؤديها نقداً أو عيناً ، ولتوسيع ذلك ، نقول إن المجتمع
الإقطاعي كان ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل ملاك
الابعاديات الإقطاعية ، والثانية وتتكون من المزارعين على
اختلاف مراتبهم ، فمنهم الفلاحون والعمال الزراعيون
والعبيد ، وإن كان عدد الآخرين ظل يتناقص باطراد
وبسرعة ، فهؤلاء الفلاحون – أي المتجدون المباشرون – هم
الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم
في كسب معيشتهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ؛ كما
يمارسون في بيوتهم الصناعات البسيطة التي تتصل بالزراعة :
ولكنهم مقابل ذلك يلتزمون بأمور عادة ، مثل الخدمة
الأسبوعية في أرض الشريف مع آلاتهم وماشيتهم ، والخدمة
الإضافية في الموسم الزراعية ، وتقديم المدايا في الأعياد
والمناسبات الخاصة ، وعليهم كذلك أن يطهروا غلامهم في
المطاحن التي يقيمهها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم في
معصرته ..

وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء . أي أنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته ، كما أن المفروض فيه أنه مسؤول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم ، ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل الالتزامات (1) .

خلط من نظام الرق ونظام الإقطاع كان يسود الدولة الرومانية عندما أشرق فجر الإسلام ، أما الجزيرة العربية التي شهدت مولده ، فقد كان خليط من نظام البداوة الأولى ونظام الرق هو السائد فيها ، ولم تكن قد عرفت بعد شيئاً من نظام الإقطاع ، كما أنها لم تعرفه من بعد ، بسبب وجود الإسلام .

وفي مثل هذا الجو وجدت المبادئ التي لم تتغير إلى هذه اللحظة ؛ والتي ما تزال في عمومها سابقة على آخر ما عرفته البشرية من أفكار ومذاهب اجتماعية في العصر الحديث .. ولهذه وحدتها شهادة قاطعة على أن النظام الاجتماعي الإسلامي هو من صنع نفسه ، بإشراف الشريعة الإلهية التي أوجدها وطورته ، لا من صنع العوامل التاريخية والاقتصادية ، كما هو الشأن في النظم التي عرفتها أوروبا ، والتي يتحدث عنها الماركسيون كما لو كانت نظماً عالمية ، ويعطونها صفة الخبر التي لا فكاك منها !

(1) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البزاوي .

إنه ليس من الطبيعي — إذا صحت نظرية المادية الجدلية وفكرة الجبرية الاقتصادية — أن تولد شريعة في عهد الرق أو في عهد الإقطاع ، فتتضمن مبادئه لا تتفق عند نظام الرق ولا عند نظام الإقطاع ، ولكن تتوخطا هما معاً ، فيوجد فيها مشابه من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الشيوعي — وكلها نظم لم تكن في الحسبان يومذاك — كما توجد فيها مبادئ أخرى مستقلة عن تلك النظم كلها ، ما تزال البشرية تتطلع إلى تحقيقها وتطبيقاتها في مستقبلها .

وما كان في وسع شريعة بشرية تولد في عهد الرق أو في عهد الإقطاع ، أن تتضمن ما تضمنته الشريعة الإسلامية من ناحية المستقبل البشري ، بدليل أن جميع الشرائع والنظم الاجتماعية والمبادئ القانونية التي كانت سائدة في ذلك التاريخ قد انتهى أمرها ، ولم تعد صالحة للحياة في العصور الحديثة ، ولا ملبيّة لحاجات البشرية ، بينما المبادئ الإسلامية وحدها هي التي تستمتع بهذه الخاصية ، لا للحاضر وحده ولكن للمستقبل كذلك ، لأن الكثير منها ما يزال سابقاً للنظم الوضعية القائمة . . وبذلك تسقط نهائياً حكاية الجبرية الاقتصادية وحكاية التطور التاريخي للنظم الاجتماعية على الترتيب الذي تفرضه الماركسية .

لقد جاء الإسلام فوجد جذور عهد الرق ما تزال ثابتة وعميقة ، فابتداً بالبشرية من هذا السفح ، ليأخذ بيدها إلى آفاق الإنسانية العالمية ، التي تهدف إليها مبادئه الكريمة ، ولكنه – وهو دين الفطرة – لم يكن ليقفر بها قفزاً ، والمهم أن تثبت أن مبادئه العليا التي تسقى اليوم آخر ما وصلت إليه البشرية في خلال أربعة عشر قرناً كانت قائمة فيه منذ اليوم الأول . وأنه منذ ذلك اليوم قد أخذ بيد البشرية في طريق الترقى إلى الآفاق المرسومة خطوة خطوة فكان التطور ، لا في مبادئه وأهدافه ، ولكن في قرب البشرية يوماً بعد يوم من هذه المبادئ والأهداف وهذا ما ينفي فكرة التطور التاريخي من أساسها بالقياس إلى الفكرية الإسلامية وإلى نظام المجتمع الإسلامي .

لقد بدأ الإسلام بالبشرية من حيث هي ، ليربطها بعراه ربطاً واقعياً ، ثم ليقودها بعد ذلك في مدارج الكمال .. جاء الرق نظام عالي ، واسترافق أسرى الحرب عُرف دولي ، وكان يملك أن يبطل الرق في المجتمع الإسلامي بحرة قلم ، كما أبطل الriba ، ولكنه في هذه الحالة ما كان ليزيد على أن يترك الأسرى من المسلمين يسترقون عند أعدائه ، بينما يحرر هو أسرى الأعداء عنده ، وذلك يُطمع أعداء الإسلام والمسلمين وهم يؤسرون المسلمين فيتحررون ، ويسرون المسلمين فيتخلون منهم عبيداً وإماء حسب العرف الدولي السائد في ذلك الزمان .

لهذه الضرورة الواقعية التي لم يكن يملك الإسلام في نشأته لها حلا ، لأنَّه لا يملك أن يجبر الآخرين على تحرير الأرقاء وعلى عدم استرقاق الأسرى ، ولا يملك أن يجعل أسرى المسلمين للكافرين وحدهم أرقاء ، بينما يحرر هو أسراء من الكافرين .

لهذه الضرورة الواقعية وضع الوسائل الكفيلة بتجفيف موارد الرق في المستقبل ، حتى يصبح من الممكن عقد معاهدات دولية تمنع استرقاق أسرى الحروب ، ولم ينص هو على استرقاقهم كي يدع الأمر مفتوحا ، بل أشار إلى إطلاقهم فقال : «فإذا أثخنتموهن فشدو الوثاق فإذاً منا بعد وإنما فداء حتى تضع الحرب أوزارها» (١) ولكته ترك للدولة المسلمة حرية التصرف حسبما تقتضيه الأحوال .

ترك الإسلام الأمر على هذا الوضع من ناحية المبدأ — مراعاة الواقع البشري كلها في ذلك الزمان ، ثم راح يعالجه من ناحية الموضوع على طريقته التحريرية ، واتجاهاته الإنسانية .. وحينما كان العبيد في الدولة الرومانية يجاهنَّه يلقون للوحش الكاسرة يصارعونها للترويع عن صدور السادة ، وبينما كان من حق السيد أن يمثل بعبيده كيف شاء ، وبينما كان القانون الروماني يضع مواد لمعاملة السادة ومواد لمعاملة العبيد .. بينما

(١) سورة محمد : ٤

كان هذا يقع في العالم كله ، وفي قلب الجزيرة العربية التي شهدت مولد الإسلام ، كان محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وهو من ذواقة قريش أشرف العرب يزوج ابنة عمته زينب بنت جحش من مولاه زيد ، وكان يولي أسامة بن زيد قيادة جيش المسلمين الذاهب لمحاربة الروم وبين جنوده أبو بكر وعمر وزيرا رسول الله والخليفة بعده – عليهما رضوان الله – وكان بلال بن رباح الحبشي هو داعي الدعوة إلى الإسلام ، وسلمان الفارسي هو مستشاره الحربي ، وصهيب الرومي من صحابته الذين يأذن لهم عمر بن الخطاب قبل أن يأذن لأبي سفيان . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَدَّ عَبْدَهُ جَدَّعْنَاهُ » (١) .

على هذا المنوال عالج الإسلام قضية الرق من ناحيتها العملية ، إلى أن يجد لها حلًا عملياً من ناحيتها الدولية ، وفي هذا البانب وحده كانت مراعاة الإسلام لواقع الأمر في البشرية يوم جاءها . ومنذ أن جاءها لم يعد لعهد الرق وجود في الوطن الإسلامي ، لأن معلم هذا العهد وخصائصه كما ذكرناها قد بحثت في الحياة الاجتماعية الواقعية بحكم تعاليم الإسلام في معاملة الأرقاء ، الذين اضطر للامساك بهم فترة من الوقت حتى يتهيأ له عقد ميثاق دولي عام .

فاما عهد الإقطاع بمعالمه وخصائصه التي أسلفنا فلم يوجد

(١) أخرجه الشیخان .

قط في الوطن الإسلامي ، لأن الإسلام كان قد أخذ عليه الطريق .. لقد وجدت ملكيات كبيرة أحياناً نتيجة للانحراف عن سياسة المال وسياسة الحكم كما رسمها الإسلام ؛ ولكن عهد الإقطاع بخصائصه تلك لم يوجد على الرغم من وجود الملكيات الكبيرة في بعض الأحيان ، فلم يقع في المجتمع الإسلامي أن كانت علاقات الإقطاع ، ولا حقوق الملك ، على النحو الذي سار عليه نظام الإقطاع في أوروبا ، وبذلك يمكن القول باطمئنان : إن المجتمع الإسلامي لم يمر بهذا العهد منذ أن ولد الإسلام إلى الآن .

كذلك الأمر حين ننظر إلى موقف الإسلام من عهد الرق ، فمنذ سيطرة الإسلام لم يعد للرق خصائصه التي عرف بها في المجتمع العربي ، وكل علاقة الإسلام به أنه جاء فوجده قائماً ، فأخذ في تجفيف موارده ، يقصر أسباب الاسترقاء على الحرب الشرعية وحدها - وكان في هذا يعالج الواقع كما أسلفنا - كما أخذ في تفتيت مقوماته الاقتصادية بتقريب مبدأ التكافل الاجتماعي (الذي ستفصل القول فيه فيما بعد) ومقوماته القانونية بالتسوية بين جميع الناس في الحقوق ، ومقوماته الاجتماعية بإزالة الحواجز بين السادة والعبيد ، بل بتسوية المالي وتوليتهم القيادة .

لذلك كله يمكن القول باطمئنان : إن المجتمع الإسلامي لم يعرف عهد الرق ولا عهد الإقطاع ، ولم يعترف بخصائصهما

للتقليلية في أية فترة من فترات التاريخ ولم يكونوا أحد الأطوار
لتاريخية التي مر بها المجتمع الإسلامي .

• • *

ولقد عرفت المجتمعات الأوروبية — بعد نظام الإقطاع —
نظاماً جديداً هو النظام الرأسمالي ، عرفته في عهد تاريخية
متاخرة ، إذ بدأت بذوره مع الحروب الصليبية في القرن الحادى
عشر الميلادى : أي بعدما اطلعت أوروبا على النظم الاجتماعية
الإسلامية وتأثرت بها ، فكرهت نظام الإقطاع الذي كان سائداً
فيها ، وهذا السبب يغفله أصحاب النظريات المادية لأنهم
لا يريدون أن يدخلوا العنصر الإنساني في خط سير التطور
التاريخي ويكتفون بإبراز الأسباب الاقتصادية التي صاحبت الحروب
الصليبية ، ونشأة المدن التجارية في جنوب أوروبا .

وأتباعاً لهذه النظرية يلخص الدكتور راشد البراوي في كتاب
«النظام الاشتراكي» أسباب انهيار النظام الإقطاعي وبروز
النظام الرأسمالي فيقول :

«ذلك أن قوى إنتاجية جديدة ظهرت وصارت أصلح
لتقدم الجماعة ، وهذه القوى الإنتاجية الجديدة ما كانت
ل تستطيع أن تجد مجال نشاطها وعملها واسعاً أو على الأقل
ممكناً طالما استمرت العلاقات الإقطاعية قائمة من نواحيها
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية » .

« وقد هيأت الحروب الصليبية الفرصة أمام أوروبا للاتصال

الاتجاري مع الشرق ، وخلقت فرصاً واسعة أمام مدن جنوب أوروبا ، وبخاصة مدينة (البندقية) التي حصلت على امتيازات تجارية في المراكز التي احتلتها القوات الصليبية في الشرق ، وأخذت البضائع الشرقية تتدفق على البندقية لتوزع على مختلف الأقاليم الأوروبية ؛ وينابعها من جانب أوروبا المنتجات الصوفية والحبوب واللحوم ؛ وتعمت البندقية بشبه احتكار ضخم ، وتجمع لدى تجارها ثروات ضخمة ، الأمر الذي دفع بتجار ومدن الشمال وبخاصة (لوبيك) و (دانترج) و (همبورغ) و (برنزوبل) إلى عقد معاقدة تجارية للدفاع عن مصالحهم ؛ وأسسوا «عصبة الهانزا» وهكذا ظهرت المنافسة التجارية مما ساعد على ازدياد النشاط التجاري بين أوروبا والشرق ، واستطاع تجار هذه العصبة الحصول على امتيازات اقتصادية في المراكز الرئيسية في أوروبا ، مثل (برجن) في الترويج و (نوفجرود) في روسيا و (بروكسل) في الأراضي الواطنة .

« هذا النشاط التجاري كان عاملاً حاسماً في ازدياد القوة الاقتصادية للمدن التجارية وبالتالي أهلها : أي الطبقة البرجوازية . ولم يقف السبب في ازدياد ثرائهم عند حد التجارة الخارجية ، بل لأنهم كانوا يستغلون حاجة أمراء الإقطاع إلى الأموال ليسدوا بها نفقات حروبهم وحياتهم الخاصة ، فيقرضونهم مقابل فوائد باهضة ، وأهم من هذا أن هذه المدن استطاعت أن تشتري حريتها من الأمراء الإقطاعيين سواء كان الآخرون من

العلمانيين أو من رجال الدين ، وأكثر من هذا فقد نشطت الحرف وتنوعت منتجاتها عن ذي قبل ، وبهذا صارت الصناعة اليدوية مصدراً — وإن كانت أقلُّ أهمية وخطراً من التجارة — لتجمیع الأموال ؛ وبالتالي لزيادة نفوذ الطبقة البرجوازية وهي التي كان لها الأثر الفعال في العمل على هدم النظام الاقتصادي » .

ونحن — من جانبنا — لا نحب أن نغفل أثر العوامل الاقتصادية المعروضة هنا ؛ ولكننا نرى أن التحكم البحث هو الذي يدعو إلى إغفال الأثر الإنساني للاحتياك بين جيوش الصليبيين وجيوش المسلمين ، وإلى تأثير الصليبيين بالأوضاع الإسلامية الحرة ، التي لا تعرف سلطة أمراء الإقطاع كما يعرفها المجتمع الغربي .. وتأثير الصليبيين بمشاهدتهم في الأرض الإسلامية مسألة تاريخية ثابتة ، ففيما هذا التحكم لإغفال أثر الأوضاع الإسلامية الحرة في نفوسهم ؟

وعلى أية حال فالثابت تاريخياً أن نظام الإقطاع — كما صورته الفرات السابقة في أوربا — لم يكن له وجود في الشرق الإسلامي وبخاصة في الناحية الاقتصادية والناحية السياسية .. لم تكن هناك ارتباطات بين الأشراف وأتباعهم من ناحية التبادل ولا من ناحية الإشراف القانوني والسياسي ، فلم يتأثر المجتمع الإسلامي بالعوامل التي تأثرت بها المجتمعات الأوروبية . ولم يسر في الحط التاريخي الذي سارت فيه ، ولم يكن لولد النظام الرأسمالي

في أوروبا أثر في خط سير المجتمع الإسلامي ، ولا في الأسس التشريعية والنظم الاقتصادية التي تضمنتها شريعته قبل مولد النظام الرأسمالي في أوروبا بحوالي مئانية قرون .

ولقد توجّد مشابهة بين بعض النظم الإسلامية وبعض خصائص النظام الرأسمالي كحق الملكية الفردية ، وحق الاستثمار الفردي وحق الارث ، ولكن علينا أن نذكر أن هذه الأحوال قد تضمنتها الشريعة الإسلامية قبل مولد النظام الرأسمالي بثمانية قرون ، غير متأثرة بالعوامل التاريخية التي تأثرت بها المجتمعات الأوروبية ، ولا معاصرة لقواعد التفكير الرأسمالي الذي جاء متّخراً جداً ، وهذه المشابهة سطحية في حقيقتها لأنّ النظام الاجتماعي الإسلامي نظام متكامل ، غير مقيّد ولا مقلّد لأي نظام لاحق – وأسبقيته تمنع منعاً طبيعياً من التقليد – والمهم أن نذكر دائماً أن سائر النظم قد تكون متأثرة أو غير متأثرة بجزئيات من النظام الإسلامي ، لأنّها متأخرة عنه ، أما هو فمن غير المعقول أن يكون قد أخذ منها ، ومولده سابق على أقدمها بحوالي عشرة قرون ، وشريعته ثابتة غير متأثرة في أصولها بعوامل التطور التاريخي .

نقول : إن هذه المشابهات ليست إلا ظاهيرية وجزئية ، وأنا أعرف الكثيرين يرون الإسلام مثلاً يقرر حق الملكية الفردية وحق الاستثمار الفردي وحق الارث فيتصايمون : نظام رأسمالي ؟

وبغض النظر عن اختلاف النشأة التاريخية للنظام الإسلامي

والنظام الرأسمالي فإننا نعرض بعض الموازنات الموضوعية بين قواعد النظامين هنا على سبيل الإجمال لتبين سطحية ذلك التصريح التقليدي ؟

إن الربا والاحتياط قاعدتان أساسيتان من قواعد النظام الرأسمالي ، والربا والاحتياط محظوظاً باتاً في النظام الإسلامي (وسيجيئ تفصيل هذا في مكانه) .

كذلك نجد أن انقسام المجتمع إلى دول قومية كان من المظاهر السياسية الالزمة لنشأة النظام الرأسمالي وهذه القومية الحادة هي التي حملت معها نظام الاستعمار للاتساع على الحدود واحتياط الأسواق ؛ باعتبار « الاستعمار أعلى مراتب الرأسمالية » كما يقول لينين ، بينما الإسلام ينكر الشعور القومي الحاد ، ويتجه اتجاه عالمياً ، ويجعل حدوده هي حدود الفكر لا تُخوض الأرض ، ومن ثم يستبعد فكرة الاستعمار لاحتياط الأسواق ، وبذلك يتوجه اتجاهها مضاداً للتفكير الرأسمالي .

أما الملكية الفردية والاستثمار الشخصي والإرث وما إليها فتقوم في الإسلام على أسس أخرى غير الأسس التي تقوم في النظام الرأسمالي .

فالملكية الفردية ليست سوى وظيفة اجتماعية ، أما أصل المال فهو لله ، والجماعة كلها مستخلفة فيه عن الله ، والأفراد فائيون عن الجماعة في استثماره بطرق تحددها الشريعة ، وليس

مطلقة من كل قيد ، وحق الجماعة فيه ثابت . فهو يرد على على الجماعة كلما احتاجت اليه وبقدر الحاجة وحسبها ، ومن ثم فالمملكة الفردية في الإسلام شيء آخر غير الملكية الفردية في النظام الرأسمالي ، شيء مستقل في أساسه وفي اتجاهه ، والمشابهة ظاهرية وجزئية . وكذلك سائر الحقوق المترتبة على الملكية الفردية . . . (وسيأتي تفصيل هذا كله فحسبنا هذه الإشارة المجملة في هذا المقام) .

هذه المشابهات الظاهرية الجزئية التي توجد بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي يوجد مثلها أو أكثر منها بينه وبين النظام الاشتراكي والنظام الشيوعي ، وهذا وحده كاف في الدلالة على أن النظام الاجتماعي في الإسلام ليس واحداً من هذه النظم لوجود بعض خصائص متفرقة فيها مجتمعة فيه ، وذلك فوق أنه سابق عليها فهي قد تأخذ منه ولكنه لم يأخذ منها على وجه اليقين ، وعلى أية حال فيحسن أن نمضي في بعض الموازنات الموضوعية بين النظام الإسلامي والنظام الاشتراكي ، ثم بين وبين النظام الشيوعي بصفة إجمالية حتى يجيئ التفصيل في مكانه .

لقد عجز النظام الرأسمالي عن مجاراة التطور الاجتماعي في أوروبا ..

لقد كان دعوة النظام الرأسمالي – وبخاصة في أواخر القرن

الثامن عشر: وبداية القرن التاسع عشر — يعلتون أنه يقوم على مبدأ المنافسة الحرة ، وهي منافسة تنسجم فيها مصالح الأفراد والجماعات ، وأخذ النظام الرأسمالي يسير في طريق تطوره ، وإذا بهذه المنافسة يتضامن شأنها تدريجياً ، وإذا بالحياة الاقتصادية قد أصبح طابعها الاحتكار — وهو تقضي المنافسة —

أما ذلك الانسجام الذي تحدث عنه الكتاب ، فقد وضيَّع مكانه التعارض بين المصالح ، وارتفعت الأصوات تندد بهذه الظاهرة ، الأمر الذي حمل الدولة على التدخل باطراد للحد من قوة هذا التعارض وخطورته ، ولرعاية مصالح الطبقات والطوائف الضعيفة والمستضعفة ومحاولة توفير الطمأنينة لها . وتصبَّخت الديون الأهلية ، وزادت أعباؤها بصورة بالغة ، وأصبحت عنصراً أساسياً من عناصر المجتمع الحديث ، وقوة تعمل على إضعاف بنائه ومقدراته على المقاومة ، ومن الناحية الدولية نجد أن الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى أدى إلى التنافس الشديد على مصادر المواد الأولية وأسواق السلع ورؤوس الأموال ، وهو التنافس الذي ينتهي بالصراع ، مما يدل عليه الخبران اللذان نشبتا في النصف الأول من القرن الحالي ، فالحركة الاستعمارية التي نشطت في عهدها الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر ، بما اتصف به من متناقضات ومنازعات وحروب إن هي إلا مظهر للتطور الرأسمالي الاحتكاري ١(١) .

(١) كتاب للنظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوي .

عندئذ - وهذه الأسباب - اتجهت إنجلترا بصفة خاصة إلى الاشتراكية ، كما اتجهت روسيا إلى الماركسية ، وإن كانت قد أحدثت فيها تغيرات عملية هامة تكاد تخرجها عن طبيعتها النظرية الأولى ، وكل ما تضمنته الاشتراكية وتضمنته الشيوعية من مبادئ وإنما جاءه وليداً لتلك التطورات التاريخية ، أما المبادئ التي جاءت في النظام الإسلامي في هذا الاتجاه فهي ذاتية أصلية في النظام الإسلامي ، تضمنتها الشريعة الإسلامية يوم جاءت من عند الله قبل أربعة عشر قرناً ، وقد جاءت لتصوغ المجتمع على وفقها ، لا لأن التطورات الاجتماعية هي التي ولدتها ، أي أنها كانت قوة دافعة للتطور الاجتماعي لا نتيجة تبعية له ، وعلى حين تؤدي المبادئ الاشتراكية أو الماركسية دورها التاريخي وتنتهي بسبب أنها نتيجة تبعية للتطور ، لا قوة دافعة للتطور .. على حين ينتهي دور هذه المبادئ عند حد معين ويحتاج المجتمع إلى مبادئ جديدة ، فإن مبادئ الإسلام تظل تعمل لأنها أكبر من الحاجات الواقية للبيئة بسبب أنها لم تكن ولدتها ، بل كانت وستكون محركاً لها في طريق الرقي الدائم المرسوم منذ أربعة عشر قرناً .

إن الاشتراكية تلتقي مع الإسلام في نقط كثيرة في الجانب الاقتصادي . تلتقي معه مثلاً في محاولة ضمان حد أدنى لائق للأفراد من حيث العمل والمسكن والصحة ، و توفير العمل للمواطنين جميعاً بوصفه حقاً من حقوقهم الأساسية وتلتقي معه في أنها لا تدعوا إلى القضاء المطلق على الملكية الفردية ،

مع تأمين المرافق المتصلة بالموارد العامة للثروة كالمأجوم . وتنقify معه في التقرير بين مختلف طوائف المجتمع ، ومنع الإسراف الذي لا يبرر له ، وامتصاص الثروة الفائضة حتى يتواافق للدولة المال الكافي لمواجهة الأعباء الاجتماعية للشعب كله ، واتخاذ التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي قاعدتين أساسيتين للتكافل الاجتماعي .

ولعل هذا الالتجاء هو الذي يوجد تلك الشبهة عند الدعاة الإسلاميين أنفسهم ، فيتحدثون عن « الإسلام الإشتراكي » وعن « اشتراكية الإسلام » وعن « الاشتراكية الإسلامية » وما إليها .

ولكن الواقع أن أسبقية النظام الإسلامي تمنع من لاعطائه وصفاً لا حقاً . هذا من ناحية الشكل . أما من ناحية الموضوع فالإسلام نظام متكامل تتجهي فيه هذه الاتجاهات مرتكزة إلى أصول ثابتة ، ومحتملة على فكرة كلية متناسقة الأجزاء متصلة بالعقيدة في الله .. بينما الاشتراكية فكرة مادية عن الحياة لم تتناول غير الجانب الاقتصادي في حياة المجتمع ، ومن لم فهي جزئية ووقتية بينما النظام الإسلامي كلي و دائم . ومن ثم لا يجوز ربطه بنظام ولدته ضرورة طارئة ومصيره إلى التحور أو إلى الزوال . فضلاً على أنه هو الأصل الذي تقرن الاشتراكية إليه ، فيقال : إن فيها ما يشبه الإسلام في كيت

وَكَيْتُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَنَ الْإِسْلَامُ إِلَيْهَا وَهُوَ سَابِقٌ عَلَيْهَا
بِثَلَاثَةِ عَشَرَ قَرْنَاهُ مِنَ الْوِجْهَةِ التَّارِيْخِيَّةِ !

شُمْ يَبْقَى هَنَالِكَ فَارِقٌ مُوْضِوِعِي أَصْبَيلٌ ، وَهُوَ أَنَّ الْاَشْتِرَاكِيَّةَ
بِسَبَبِ أَنَّهَا مَذْهَبٌ مَادِيٌّ اقْتَصَادِيٌّ بَحْتٌ ، مَجْرَدٌ مِنَ الْعَنَاصِرِ
الْأَدْبُرِيَّةِ الَّتِي تَمَازِجُ النَّظَامَ اِجْتِمَاعِيَّ فِي الْإِسْلَامِ . هَذَا السَّبَبُ
يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ فِي ظَلَلِهَا اِسْتِعْمَارٌ خَبِيثٌ كَالِاسْتِعْمَارِ الْأَنْجِلِيْزِيِّ ،
دُونَ مَا حَرَجَ وَلَا تَعَارَضَ مَعَ صَلْبِ النَّظَامِ الْاَشْتِرَاكِيِّ ، الْأَمْرُ
الَّذِي لَا يَمْكُنُ أَنْ يَتَمَّ فِي ظَلِّ النَّظَامِ اِجْتِمَاعِيِّ الْإِسْلَامِيِّ ، بِسَبَبِ
أَرْتِكَانِ هَذَا النَّظَامِ إِلَى عَقِيْدَةِ أَدْبُرِيَّةٍ تَنْكِرُ هَذَا الْأَلوَنَ مِنَ الْإِسْتِعْمَارِ
إِنْكَارًا بَاتًا . . إِنَّ النَّظَامَ اِجْتِمَاعِيَّ فِي الْإِسْلَامِ نَظَامٌ إِنْسَانِيٌّ
عَالَمِيٌّ ، أَمَّا النَّظَامُ الْاَشْتِرَاكِيُّ فَنَظَامٌ قَوْمِيٌّ مُحْلِيٌّ . . وَهَذَا الْفَارَقُ
الْأَسَاسِيُّ فِي طَبِيعَةِ النَّظَامَيْنِ تَرَبَّى عَلَيْهِ فَرُوقٌ كَثِيرٌ ، تَجْمَعُ
الْمُشَابِهَاتِ بَيْنَهُمَا بِمَجْرِدِ اِتِّفَاقَاتِ ظَاهِرِيَّةٍ وَجُزِئِيَّةٍ .

أَمَّا النَّظَامُ الشِّيُوْعِيُّ فَتَصْطَلِدُمْ فَكْرَتِهِ بِفَكِّرَةِ الْإِسْلَامِ مِنَ
أَسَاسِهَا ، وَمَعَ أَنَّ الشِّيُوْعِيَّةَ قَادَتْ لِتَلْقِيَ الْإِسْلَامَ فِي مُحَارِبَتِهِ لِلْطُّغْيَانِ
الرَّأْسَمَالِيِّ ، وَفِي تَوْفِيرِ الْمُضْرُورِيَّاتِ لِكُلِّ فَرَدٍ ، وَهِيَ أَصْلُ
مُلْكِيَّةِ الْجَمَاعَةِ لِلْمَالِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُصَادِمَ بَيْنَ طَبِيعَتِهَا وَطَبِيعَةِ
الْإِسْلَامِ كُلِّيٌّ وَعَنِيفٌ وَعَمِيقٌ .

إِنَّ الْمَادِيَّةَ الْبَلْدَلِيَّةَ تَنْفِي كُلَّ مَؤْثِرٍ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ – بَلْ فِي
الْكَوْنِ كُلِّهِ – خَارِجٌ عَنِ الطَّبِيعَةِ الْمَادِيَّةِ هَذِهِ الْكَوْنِ ، وَبِهَا
تَصْطَلِدُمْ مِنْ الْحَطْوَةِ الْأُولَى بِالْعَقِيْدَةِ فِي اللَّهِ ، الَّتِي تَقُولُ بِأَنَّ

هناك إرادة عليا في الكون هي التي تصرفه ، وإن كانت تصرفه وفق ناموس ثابت : «سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا» .

وميزة العقيدة الإسلامية هنا أنها — وهي تثبت وجود الناموس الذي يجري الكون عليه ، وتقول : إنه ناموس لا يختلف — لا تنسى أن هذا الناموس لا يوجد ذاته ؛ فثبتت تلك الإرادة العليا التي أوجدت الناموس ، وتفسر وجود الحياة على وجه الأرض ، ولا تهرب من هذه العقدة التي لا تجد لها المذهب المادي حلًا غير الهروب منها !

والمادية التاريخية تصغر من قيمة اللذور الذي يؤديه الإنسان في تطوير الحياة ونظمها وقوانينها وعلاقتها الاجتماعية ، أو تنبهه أحياناً ، وتجعل الدور الأساسي للأدلة الإنتاج «فحسب هذه النظرية تجد أن الأسباب النهائية لكافحة التغيرات والتحولات الأساسية يحب البحث عنها لا في عقول الناس ، أو سعيهم وراء الحق والعدل الأزليين ، وإنما في التغيرات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل» كما يقول «أنجلز» صديق كارل ماركس وزميله في صياغة النظرية 1 ذلك بينما الإسلام يعد الإنسان خليفة الله في الأرض ويجعل له للذور الأساسي في كل ما ينشأ على وجهها من تغيرات .

وستتحدث عن هذا المعنى بالتفصيل فيما بعد — ولكن حسبنا هنا أن نقول : إن للنظرية الإسلامية وللنظرية الشيوعية إلى

الإنسان أثراً مما في صلب النظامين ، فالشيوعية حين تختقر الدور الإيجابي للإنسان في هذه الأرض تختقر هنا الإنسان ضمئاً ولا تغنى بأكثر من توفير غذائه وحاجاته الحسدية ، وتغفل القيمة الأدبية لإرادته وحريرته ومشاعره ، والإسلام حين يجعل الدور الإيجابي في الأرض للإنسان يتأثر في تشريعه لهذا الإنسان بتلك النظرة فيمتحن الإحترام الكافي لروحه وعقله وإرادته ،

ويحاول أن يوفر له بجانب ضرورياته المادية كل ما يفتقره مع كرامة الإنسان في شعوره وفي حريرته وفي علاقاته العائلية والاجتماعية ، وفي حقوقه على الدولة وشخصيته أمامها .. الخ وعلى العموم فإن كلتا النظيرتين ترك طابعها العميق في معاملة هذا الإنسان في كل حقل من حقول الحياة .

• • •

وبعد .. فإن الماركسية تغالي حين تدرس النظام الاجتماعي في أوروبا ثم تقول : إن النتائج التي وصلت إليها نتائج عالمية ، وتعطيها صبغة التعميم العلمي .. والواقع التاريخي الذي بين أيدينا ينقضها من أساسها ، وثبت أنها أولاً نتائج جزئية خاصة ببرقة من الأرض ، غير منطبقة إطلاقاً على الرقعة الإسلامية الفسيحة في أي دور من أدوارها التاريخية ، كما يثبت ثانياً أن الاعتدال العلمي كان يقتضي أن يحسب حساب عوامل أخرى في التطور الاجتماعي ، غير للمعوامل الاقتصادية ..

إن للاقتصاد قيمة وأثرة من غير شك ، ولكن في الكون شيئاً آخر بجانب الاقتصاد هو الشعور الإنساني ، وشيئاً آخر بجانب الآلة هو هذا الإنسان !

وأخيراً فإننا نخرج من هذا الموضوع بالحقيقة التي لا اعتراض فيها . . . إن النظام الإسلامي ليس هو الرق ، وليس هو الإقطاع ، وليس هو الرأسمالية ، وليس هو الاشتراكية وليس هو الشيوعية . إن النظام الإسلامي هو فقط . . . النظام الإسلامي

مجتمع عالمي

المجتمع الإسلامي مجتمع عالمي ، بمعنى أنه مجتمع غير عنصري ولا قومي ولا قائم على الحدود الجغرافية ، فهو مجتمع مفتوح لجميع بني الإنسان ، دون النظر إلى جنس أو لون أو لغة ، بل دون نظر إلى دين أو عقيدة .

إن الإسلام ينفي منذ اللحظة الأولى كل نعمة جنسية أو عنصرية ، ففرد البشرية كلها إلى أصل واحد ، ويقرر أن لا فضل لجنس فيها على جنس ، ولا ميزة لعنصر فيها على عنصر ، وأن اختلاف الألوان واللغات لا يدل على ميزة ولا أفضليّة ، ولم يرده إلا التعارف لا التناكر ، وأن هناك ميزة أناً واحداً لتقدير الأفضليّة ، هو تقوى الله وطاعته ، والعمل الصالح في عباده ... وهي أمور شخصية لا علاقة لها بالأجناس والألوان :

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُورًا وَّقَبَائِلَ لِتَعَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ» (١) ... «لَا فَضْلٌ لِّعَرَبٍ عَلَى عَجَمَيٍّ إِلَّا بِالْتَّقْوَىٰ» .

(١) الحجرات : ١٣١

وبذلك ينفي عن المجتمع الإسلامي فكرة التمييز العنصري منذ اللحظة الأولى ، ويفتح أبوابه للبشر عامة على قدم المساواة الكاملة ، وعلى أساس الشعور الإنساني الحالص ، وليس أكراه للحس الإسلامي من ذلك التعصب الذي تثيره نعرة الجنس على طريقة النازي أو طريقة اليهود ، أو نعرة اللون على طريقة الأميركيكان مع المندو الحمر والزنوج ، أو طريقة افريقيا الجنوبيّة مع الملونين عامة .

ومن ثم تملك جميع الأجناس البشرية ، وجميع الألوان وجميع اللغات أن تجتمع في حمى الإسلام ، وفي ظل نظامه الاجتماعي ، وهي تحسّ أصواتها واحدة تربط بينها جميعاً . أصوات الإنسانية ، التي لا تفرق بين أسود وأبيض ، ولا بين شمالي وجنوبي ، ولا بين شرقي وغربي ، لأنّهم جميعاً يلتّقون عند الرابطة الإنسانية الكبرى :

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً» (١) ... «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَ إِلَى عَصَبَيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبَيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ حَكَى عَصَبَيَّةً» (٢) .

(١) سورة النساء : ١

(٢) أخرجه أبو داود .

وبعماً لإزالة حواجز الجنس واللون واللغة . . . يزيل الإسلام تلك الحواجز الجغرافية التي تقوم بين شعوب الأرض وتخلق ذلك الشعور القومي الحاد ، وتعمل بذلك على خلق المنافسة الخطيرة بين القوميات المتباينة ، وتؤدي في النهاية إلى التكالب الاستعماري ، الذي هو في صنيمه استغلال أمة الأمة ، أو جنس الجنس ، أو وطن لوطن ،

وبديهي أن الواقع الأول للصراع الاستعماري في العصر الحديث كان هو شعور القومي الحاد ، للتمييز وراء تلك الحدود الإقليمية ، ورغبة كل دولة في أن تجد للشعب المنعزل الذي تمثله مجالاً حيوياً لاستمداد الخامات والموارد البشرية ، ولتصريف المنتجات والغلال الفائضة .

وبديهي أن الحروب الحديثة كلها قد قامت على هذا الأساس ، وأن الشر الذي أصاب البشرية في الحربين الماضيتين ، والذي يوشك أن يدمرها في الحرب المقبلة . . . كله قد نشأ من ذلك الشعور القومي الحاد ، ومن ضعف الروح العالمية والروح الإنسانية .

نعم ، إن الماركسية — على طريقتها في التفسير المادي للتاريخ وما يتبعه من التفسير الاقتصادي — ترجع فكرة الاستعمار إلى الرأسمالية وحدها ، وتعد الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (١) وترى أن الاستعمار يعني الحرب ، ولكن الذي يجرد نفسه من تلك النظرة التعسفية القائمة على تحكم نظرية تهاصة في واقع الحياة

(١) عنوان كتاب اليترين .

الا على استمداد النظرية من الواقع .. يرى أن الرأسمالية وحدها لا تكفي لقيام نظام الاستعمار لو كان الناس لا يديرون بفكرة القومية الضيقة ، وكل ما كانت تستطيع الرأسمالية أن تنشئ في هذه الحالة هو استغلال طبقة لحساب طبقة ، وهذا وضع آخر غير الوضع الاستعماري المعروف ، الذي هو في صنيمه استغلال رقعة من الأرض بما فيها ومن فيها لحساب رقعة أخرى ، لاختلاف الرأي القومية التي تستظلان بها .

إن دعوى الماركسية أن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية هي دعوى مستمدة من العالم الذي تسود فيه فكرة العصبية القومية ، لا فكرة الاخوة العالمية ، والنظام الإسلامي يحطم النظام الاستعماري بتحطيم العصبية القومية .

أما الاستغلال الطبيعي فيحطمها بوسيلة أخرى ، موعدنا بها في موضعها في مقال آخر .

إن الإسلام لا يعرف تلك الحدود الإقليمية ، كما أنه لا يعرف حدود الأجناس والألوان . فالأرض لله جمِيعاً ، وقد خلقها بما فيها لهذا المخلوق الإنساني ، : «إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ أَنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» (١) .

والجنس للبنيان كلهم مستخلف في هذه الأرض لعمارتها وإنماها واستغلال كنوزها ، والناس كلهم إخوة ، لا ينالون رحمة الله وعونه مالم يتراحموا بينهم ، ويتعاونوا على العمل

(١) البقرة : ٣٠

الصالح ، والرسول ﷺ يقول : « ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ » بدون تخصيص بجنس ولا عنصر ، بل بدون تخصيص لأنّه المسلمون .

ومن ثم فالاستعمار وال الحرب الاستعمارية لا مجال لها في التفكير الإسلامي ، لأنّ البشر في عرف الإسلام أمة واحدة ، فلا معنى لاستغلال جنس من الأجناس ، أو وطن من الأوطان لحساب الجنس الآخر ، أو الوطن الآخر ، إن مثل هذا التفكير يبدو مضحكاً أو مقرضاً في التقدير الإسلامي (وسرى فيما بعد أن الحروب الإسلامية كانت لها أسباب غير هذه الأسباب)

وحيث يزيل الإسلام تلك الحواجز الجغرافية أو العنصرية التي تقوم عليها فكرة الوطن القومي ، فإنه لا يلغى فكرة الوطن على الإطلاق ، إنه يبقى على المعنى الطيب وحده هذه الفكرة ، معنى التجمع والتآخي والتعاون والنظام ، ومعنى المدف المشترك الذي تلتقي عليه الجماعة من الناس ، فيجعل الوطن فكرة في الشعور لا رقة من الأرض ، هذه الفكرة يجتمع في ظلها الناس من كل جنس ولون وأرض ؛ فإذا هم أبناء وطن واحد ، وإذا هم إخوة في الله ، وإذا هم متعاونون على ما فيه خيرهم وخير البشرية جمِيعاً ... تلك الفكرة هي الإسلام : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَجُوا » (١) ... « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا » (٢) ... « مِثْلُ

(١) الحجرات : ١٥

(٢) أخرجه الشيخان

المؤمنين في تواطدهم وترابطهم وتعاطفهم كشل الجسد ،
إذا اشتكتى عضواً منه تداعى له سائر الجسد بالسهر
والحمى ، (١) .

إن فكرة الإسلام هنا تقوم مقام فكرة الوطن في معناها الطيب ، الذي لا ينشأ عنه حب استغلال رقعة من الأرض لحساب رقعة أخرى ، ولا فكرة استغلال طائفة من البشر لحساب طائفة أخرى ، وكل ما ينشأ عنها هو الشعور بأن كل أرض يُظللها الإسلام هي وطن للمجتمع ، وكل مسلم على ظهر الأرض هو مواطن للمسلمين جميعاً ، وما من شك أن التزاحم على فكرة لا ينشيء شيئاً من الشر الذي ينشئه التزاحم على مصلحة ، وإن الرغبة في نشر فكرة لا تنشيء شيئاً من الشر الذي تنشئه الرغبة في نشر نفوذ بقصد الاستغلال الذي يسمونه الاستعمار.

هنا تعرض شبهة .. أليس الإسلام يقيم عصبية مكان حضبية ؟ أليس يحطم التعصب العنصري والتعصب القومي ، لينشيء في مكانها تعصباً دينياً ، قد يكون أخطر على الإخاء البشري من عصبية الجنس وعصبية الوطن ؟ ألم تدق البشرية من ويلات التعصب الديني قديماً في الحروب الصليبية وحديثاً في المذابح الهندية ما يعدل شرور الحرب العنصرية والحروب الاستعمارية ؟

(١) أخرجه الشيخان

والذين لا يعرفون الإسلام على حقيقته قد يكون لهم العذر في أن يقيموا هذه الشبهة وزناً ، ولا سيما الغربيون الذين شوهدت حملات الصليبيين فكرتهم عن الإسلام ، ولم يتم تصحيح هذه الفكرة لهم حتى الآن ، لذلك نراها جديرة بشيء من البيان :

إن الإسلام ينادي بنفسه رسالة عالمية للبشر كافة فلم يجيء ^{رسول} محمد ^{صلوات الله عليه} رسولاً لقريش ولا لعرب الجزيرة ، ولا للجنس للسامي — كما جاء المسيح عليه السلام لهذاية خرافبني لسرائيل الفضالة كما قال — إنما أرسل محمد إلى البشر كافة في أقطار الأرض جميعاً . « **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ** ^{بِشِيرًا} **وَنَذِيرًا** » (١)

والإسلام يعد نفسه خيراً وبركة ورحمة للناس جميعاً : « **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً** ^{لِلْعَالَمِينَ} » (٢) « إنَّ هذَا ^{القرآن} يهدي ^{للتَّقْوَةِ} ^{لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ} » (٣) ، وتبعد نظرية الإسلام الإنسانية ، فإنه يريد للبشرية كلها أن تنعم بخيره ورحمته وهدايته ، ولا يريد أن يكون هذا كله وقفًا على قوم أو جنس ، على طريقة اليهودية مثلاً !

ولكته في الوقت ذاته لا يحاول أن يقسر الناس قسراً على إتباعه : « **لَا إِكْرَاهَ** ^{فِي الدِّينِ} **قَدْ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ** ^{مِنْ} **الْأَكْبَارِ** »

(١) سيا : ٢٨

(٢) الألبان : ١٠٦

(٣) الإسراء : ٩

الغبيّ » (١) وكل ما يريده هو أن تترك له حرية الدعوة بين أهل الأرض جميعاً ، كي يصلهم بالخير المطلق الذي جاء به ، والذي لا يجعله وفقاً على أحد ولا حكراً على أحد ، وأن تكفل لأنباءه حرية العقيدة ، فلا يفتتوا عن دينهم بالقوة ، ولا يضاروا في أنفسهم أو أموالهم وأن تتاح له القوة الالزمة لحمايةهم من هذا كله ، لتنفيذ شريعته بينهم ، لأنّه لابد للقانون من قوة تكفل احترامه وتحقيق النظام الاجتماعي الذي يقوم عليه بجانب الوازع النفسي والتهذيب الخلقي .. وكل هذا يقتضي نوعاً من التنظيم لأنباءه ورابطة معينة يقوم عليها هذا التنظيم ..

ومن هنا يقرر الأئحة الإسلامية التي تقوم مقام البخنس ، ومقام الوطن . بل مقام الدم ومقام النسب : « لا تجحدُ قوّماً يُوقّـونـ باللهـ والـيـومـ الآخرـ يـوـادـونـ منـ حـادـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ وـلـوـ كـانـوـ آـبـاءـهـمـ أوـ أـبـنـاءـهـمـ أوـ أـخـوـانـهـمـ أوـ عـشـيرـتـهـمـ » (٢) « قـلـ إـنـ كـانـ آـبـاؤـكـمـ ، وـأـبـنـاؤـكـمـ ، وـأـخـوـانـكـمـ ، وـأـزـوـاجـكـمـ وـعـشـيرـتـكـمـ ، وـأـمـوـالـ أـقـرـفـاصـمـوـهاـ ، وـتـجـارـةـ تـخـشـونـ كـسـادـهـاـ ، وـمـسـاـكـنـ تـرـضـوـنـهاـ أـحـبـ إـلـيـكـمـ منـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ فـتـرـبـصـوـاـ حـتـىـ يـأـتـيـ اللهـ بـأـمـرـهـ وـالـلـهـ لـاـ يـهـدـيـ الـقـوـمـ الفـاسـقـينـ » (٣) « إـنـ مـنـ عـبـادـ اللهـ لـأـنـاسـاـ مـاـ هـمـ بـأـنـبـيـاءـ وـلـاـ شـهـادـ ، يـغـبـطـهـمـ

(١) البقرة : ٢٦٥

(٢) التوبه : ٢٢

(٣) المجالة :

الأنبياء والشهداء يوم القيمة يمكنهم من الله تعالى . . قالوا : يا رسول الله تخبرنا من هم ؟ قال : « هم قوم تحابوا بروح الله بينهم على غير أرحام بينهم ، ولا أموال يتعاطونها ، فوالله ان وجوههم لنور ، ولهم على نور ، لا يخافون إذا خاف الناس ولا يحزنون إذا حزن الناس » (١) .

على أن المهمة التي أناط الله بها الأمة المسلمة ، ليست هي مجرد هداية الناس إلى الخير الذي جاء به الإسلام وحماية العقيدة الإسلامية وأصحابها ؛ إنما هي أكبر من ذلك وأشمل . . إنها كذلك حماية العبادة والاعتقاد للناس جميعا ، واستبعاد عنصر القوة المادية من ميدان الاعتقاد والعقيدة ، وحماية الضعفاء من الناس من عسف الأقوياء ، ودفع الظلم أياً كان موقعه وأياً كان الواقع عليه ، وكفالة القسط والعدل للبشرية كفالة ، ومقاومة الشر والفساد في الأرض بحكم الوصاية الرشيدة التي ناطها الله بهذه الأمة إذ يقول :

« كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » (٢) . « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسِطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَسَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » (٣) .

(١) آخر جه آيو داود

(٢) آل عمران : ١١٠

(٣) البقرة : ١٤٣ .

و كذلك نرى أن المهمة التي ناطها الله بال المسلمين ، والمشاق التي تعرّض طريقهم لأداء تلك المهمة تقتضي ذلك التضامن المطلق على أساس الفكرة التي تجمعهم ، و تقوم منهم مقام البحس والوطن والدم والنسب لأن عليهم واجباً أبعد وأكبر من هذه الصلات كلها مجتمعة .

هناك عصبية إسلامية إذن ، ولكنها عصبية على هذا المعنى وفي تلك الحدود ، عصبية التضامن بين المسلمين جميعاً في الإخلاص لفكرة ، وعصبية التعاون فيما بينهم على إيصال الخير الذي تحمله هذه الفكرة للناس جميعاً ، الخير الذي جربوه في حياتهم الخاصة فانتفعوا به انتفاعاً عظيماً .. إيصاله إلى الناس جميعاً بالدعوة إليه بالحسنى :

«أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكُمْ بِالْحَكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَأْدَلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (١) .

وعلى إزالة الحواجز التعسفية من طريق هذه الدعوة ، ومن هذه الحواجز الدولة التي تمنع رعاياها بالقوة من الاستماع إلى دعوة الإسلام ، أو تمنع الدعاة الإسلاميين بالقوة من نشر دعوتهم ، ومن باب أولى حماية المسلمين أن يعتدي عليهم سوادهم ، وحماية النظام الاجتماعي الإسلامي أن يخرج عليه أحد بالقوة .

(١) النمل : ١٢٥

وأخيراً لتحقيق العدالة الاجتماعية في الأرض كلها ، ودفع الظلم في أية صورة من صوره ، لا يهم أن يكون هذا الظلم واقعاً على مسلم أو غير مسلم ، واقعاً على فرد من فرد أو على أمة من فرد ، أو على أمة من أمة .. فالآمة المسلمة ، كما أسلفنا مكلفة دفع الظلم عن البشرية كافة لحساب البشرية كافة ، وبالنظرية الإنسانية الشاملة لا المذهبية الضيق ، تحقيقاً لمعنى الرحمة العامة ، التي أرسل بها محمد ﷺ للعالمين ، وتحقيقاً للوصاية العامة التي ناطها الله بال المسلمين .

لأنها ليست عصبية الكراهة للأجناس الأخرى ، فالآمة المسلمة خليط من جميع الأجناس ، ولا لأتباع دين معين ، مجرد أنهم لا يعتقدون الإسلام ، إنما هي عصبية الرغبة في اجتذاب البشرية كلها إلى الخير المشترك – بدون إكراه – وعصبية الرغبة في تحقيق العدل الكامل لكل فرد وكل شعب وكل جنس . حتى لو بقي هؤلاء جميعاً على دياناتهم بعد استماعهم للدعوة الإسلام ، مجرد كونهم آدميين يوجب على الآمة المسلمة أن تحميهم من الظلم في كل صورة من صوره ، وأن تقيهم الفساد في أي شكل من أشكاله .

ولمثل هذه الأغراض وحدتها كانت الحروب الإسلامية التي انبعثت من روح الإسلام ، فإذا وقع في بعض الأحيان من بعض الجماعات الإسلامية أن كانت حربهم لغير هذه الأهداف بأن تدخل عنصر الرغبة في الاستغلال المادي . أو عنصر

الإكراه على الالتجاع في الدين ، أو أي عنصر آخر غير ما أسلفنا . . . فذلك انحراف عن مُثُل الإسلام وأهدافه يكرهه الإسلام ويكرهه أصحابه ولا يقرّهم على عمل ولا نية . . . وقد كانت الأمثلة من هذا النوع قليلة على كل حال في تاريخ المسلمين . ويسهل أن نستعرض هنا بعض النصوص من القرآن والسنّة لبيان تلك المعاني التي أسلفنا :

إن الإسلام لم ينشأ أن تكون وسليته إلى حمل الناس على اعتناقه هي القهر والإكراه في آية صورة من الصور ، حتى القهر العقلي عن طريق المعجزة لم يكن وسيلة من وسائل الإسلام كما كان في الديانات قبله ، من نحو الآيات التسع لموسى ، والكلام في المهد وإحياء الموتى وإبراء الأسماء والأبرص لعيسى . . . لقد شاء الإسلام أن يخاطب القوى المدركة في الإنسان ، ويعتمد عليها في الاقتناع بالشرعية والعقيدة ، وذلك جرياً على نظرته الكلية في احترام هذا الإنسان وتكريمه .

وتبعد هذه الفكرة لم ينشأ — من باب أولى — أن يجعل القهر المادي وسيلة للاقناع ، أو لحمل الناس على اعتناقه بالإكراه ، ولم يضيق ذرعاً باختلاف الناس في المنهج والعقيدة ، بل اعتبر هذا ضرورة من ضرورات الفطرة ، وغرضها من أغراض الإرادة العليا في الحياة والناس :

«ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً؛ وَلَا

يَرَالَوْنَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحْمَ رَبِّكَ ، لِذَلِكَ خَلَقَهُمْ (١) .
 وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَلَكِنْ لَيَبْتُلُوكُمْ
 فِيمَا آتَاكُمْ ، فَاسْتَبِقُوا الْخِيَرَاتِ (٢) .

ولكي يطامن من رحمة النبي ﷺ في حمل الناس على دينه ، وبهداه من حماسة المسلمين في تحقيق هذه الغاية يقرر للقرآن الكريم أن إرادة الله لم تختتم أن يكون الناس جميعاً من المؤمنين ، ويقرر أن لا إكراه لأحد ليكون من المسلمين .

وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً ، أَفَأَنْتَ
 تُكَرِّهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ (٣) . « لَا إِكْرَاه
 فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » (٤) .

فليست خاتمة المسلمين أن يكرهوا أحداً على اتباع الإسلام ، إنما كل غايتها أن ترك حرية الدعوة ، وأن ترك للناس حرية الاعتقاد ، فإذا تبين للرشد من الغي ، فقد تركت الحرية للناس بعد هذا التبيين ، وبطل الإكراه والقهر بنص القرآن .

أما القتال فقد شرع لغرض آخر .. شرع للدفاع عن حرية المسلمين الذين أوذوا فعلاً بسبب عقليتهم ، وأنخرجوها من ديارهم ، لغير ما سبب إلا أن يقولوا : ربنا الله ، وفي هذا

(١) سورة هود : ١١٨ .

(٢) المائدة : ٤٨ (٣) يومنس : ٩٩

(٤) البقرة : ٢٥٢

يقول القرآن الكريم : «أذنَ للَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ، وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لِتَقْدِيرِهِ ، الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبُّنَا اللَّهُ ، وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدَمْتَ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدَ يَدُكُّرُ فِيهَا اسْمَ اللَّهِ كَثِيرًا ، وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مِنْ يَنْصُرُهُ ، إِنَّ اللَّهَ لِقَوِيٍّ عَزِيزٌ ، اللَّذِينَ إِنْ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَفَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ ، وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَهُ حَقِيقَةُ الْأَمْوَارِ » (١)

ومع أن هذا النص يكشف عن السبب المباشر في الإذن لل المسلمين بالقتال فإن بقيةه تبين حكمًا عامًا في مشروعية القتال ، وغاية الله من نصر من ينصرهم فيه ، وذلك هو ضمان حرية العقيدة عامة لل المسلمين وغير المسلمين وتحقيق الخير في الأرض والصلاح . فهو يقول : إنه لو لا مقاومة بعض الناس وهم المؤمنون لبعض الناس وهم الظالمون : «لَهُدَمْتَ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدَ» والصوامع معابد الرهبان والبيع كنائس التنصاري ، والصلوات كنائس اليهود ، والمساجد مصليات المسلمين ، وهو يقدم الصوامع والبيع والصلوات في النص على المساجد توكيدها لدفع العذوان عنها ، فهي إذن دعوة إلى ضمان حرية العبادة للجميع واحترام أماكن العبادة جميعاً ثم وحد بالنصر الذي يؤدي إلى تمكين

(١) المج : ٤١ ، ٣٩

الأمرير بالمعروف والناهين عن المنكر العابدين لله ، الباذلين
أموالهم للعفاة . . .

فالإسلام لا يريده حرية العبادة لأتباعه وحدهم ، إنما يقرر
هذا الحق لأصحاب الديانات المخالفة ، ويكلف المسلمين أن
يدافعوا عن هذا الحق للجميع ، ويأذن لهم في القتال تحت هذه
الراية ، راية ضمان حرية العبادة لجميع المسلمين . . . وبذلك
يتحقق أنه نظام عالمي حر ، يستطيع الجميع أن يعيشوا في ظله
آمنين ، متمتعين بحرياتهم الدينية على قدم المساواة مع المسلمين
وبحماية المسلمين .

ومع الإذن للMuslimين بالقتال لتحقيق هذا الغرض ،
فإنهم أمروا ألاً يعتدوا ، وحددت لهم الأحوال التي يجب
فيها القتال لتحقيق ذلك الغرض والتي فيها لا يجوز . فهم
مكلفون أن يقاتلوا من يقاتلونهم ، ومن يفتونون فريقاً منهم عن
دينهم — والفتنة أشد من القتل لأنها اعتداء على أخص خصائص
الإنسان ، وهي حرية الوجдан ، — وهم منهيون عن الاعتداء
وعن قتال أعدائهم في الأمكانة والأزمنة التي يحرم فيها القتال
إلا إذا بدأوهم بالقتال .

«وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلوكم ، ولا تعتدوا
إن الله لا يحب المعتدين ، واقتلوهم حيث ثقفتهم ،
وآخر جوهم مين حيث أخْرَجُوكُم . والفتنة أشد من

القتل . ولا تُقاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ، فَإِنْ انتَهَوْا فِيْنَ اللَّهَ غَنِيْرَ رَحِيمٌ وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ ، فَإِنْ انتَهَوْا فَلَا عَذَابٌ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ، الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ ، فَمَنْ اعْتَدَ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ » (١) .

وهنا نجد كذلك أن الغاية من هذه الحرب هي دفع العذوان بذون اعتداء ، ودفع الفتنة عن الدين وترك الدين الله ، والقاعدة العامة هي أن لا حرب إلا مع المحاربين ومع الطغاة الذين يصدون الناس عن دينهم ظالمين ، ولا عذوان إلا على الظالمين .

هناك فريق آخر يدعوا الإسلام إلى حربهم حررياً وقائياً : أولئك الذين ينقضون معاهداتهم السلمية مع المسلمين ، ويكرروا هذا الفرض ، بحيث يبقى المسلمين في قلق من حياتهم في كل لحظة ، فعلى المسلمين أن يعلوهم بنبذ ما بينهم وبينهم من معاهدات . ولكن حتى هؤلاء ليس للمسلمين عليهم من سبيل إذا هم آثروا السلم وجنحوا إليها واختاروها :

« إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْةٍ ،

(١) البقرة : ١٩٠ - ١٩٤ .

وَهُمْ لَا يَتَقْبُونَ، فَإِمَّا تُشْقِّقُنَّهُمْ فِي الْحَرَبِ فَشَرِّدُوهُمْ مِّنْ خَلْفِهِمْ لِعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ، وَإِمَّا تَخَافُنَّ مِّنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبَيِّدُهُمْ عَلَى سَوَاءٍ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ، وَلَا يُحِبُّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَهْمَمْ لَا يَعْجِزُونَ، وَأَعْدَدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ، وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسَّلْمِ فَاجْتَحْهُمْ هَا وَتُوَكِّلُ عَلَى اللَّهِ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، وَإِنْ يُرِيكُمْ أَنْ يَخْدَعُوكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَيْدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَبِأَمْلَأْتُمْنِينَ ^(١)

وهنالك رأية أخرى يحارب تحتها الإسلام كما قلنا ، رأية حماية الضعفاء من الظلم ، الظلم كافة قياماً بشرعية الله في العدالة الإنسانية بغير ما غاية سوى تحقيق كلمة الله في سبيل الله .

«فَلْتُبْيَقُّاتِلُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ، وَمَنْ يَقْاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلَ أَوْ يُغْلَبَ فَسُوفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا، وَمَا لَكُمْ لَا تُقْاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبِّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرِيرَةِ الظَّالِمَةِ أَهْلَهَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّا وَاجْعَلْنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا؟ الَّذِينَ

(١) الأنفال : ٦٢ - ٥٥ .

أَمْنُوا يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ
الْطَّاغُوتِ ، فَقَاتَلُوا أُولَاءِ الشَّيْطَانَ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانَ
كَانَ ضَعِيفًا » (١) .

ولِذِنْ فِيهِ الْحَرْبِ كُلُّكُلَّ لِدُفْعِ الظُّلْمِ وَالظُّفَيْنِ ، لَا لِلْإِكْرَاهِ
عَلَى الْعَقِيْدَةِ ، وَلَا كَرَاهِيَّةِ لِلآخَرِينَ بِسَبِيلِ الْعَقِيْدَةِ ، إِنَّمَا هِيَ
الْوَسِيلَةُ الْعُمُلَيَّةُ لِدُفْعِ الظُّلْمِ وَإِقَامَةِ الْعَدْلِ ، وَتَعْقِيقِ الْأَمْنِ وَحِمَايَةِ
الضَّعِيفَاءِ .

وَفِيمَا عَدَا تَلْكَ الأَغْرَافَ الَّتِي اسْتَعْرَضَنَا ، لَا يَحْتَسِبُ الْإِسْلَامُ
لِلْمُسْلِمِ أَجْرًا فِي قَتَالِهِ ، وَلَا يَقْبِلُ مِنْهُ جَهَادًا لِمَنْ فِي سَبِيلِهِ .. .
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الرَّجُلُ يَقَاتِلُ لِلْمُعْذَمِ ،
وَالرَّجُلُ يَقَاتِلُ لِيَرِى ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : (مَنْ قَاتَلَ
لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلِيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٢) .. .
وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ إِحْقَاقُ الْحَقِّ ، وَدُفْعُ الظُّلْمِ ، وَحِرْيَةُ
الْعَقِيْدَةِ ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي أَسْلَفَنَا .

وَتَكَمَّلَةً لِيُضَاحِي شَيْبَهُ التَّحْصِبِ الْإِسْلَامِيِّ ، الَّتِي تَعْرِضُ لِمَنْ
لَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ نَسْتَعْرِضُ بَعْضَ النَّصْوَصِ الْقُرَآنِيَّةِ
الْأُخْرَى ، الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْمُشَتَّبِهُونَ وَالْمَغْرِضُونَ :
جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : « إِنَّ الَّذِينَ عَنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ » (٣)
« وَمَنْ يَبْتَغِ خَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَمَّا فَلَّمَ يُقْبَلَ مِنْهُ » (٤)

(١) النَّسَاءُ : ٧٤ - ٧٦

(٢) آلُ عُمَرَانَ : ١٩

(٣) أَخْرَجَهُ الشِّيْخَانُ

(٤) آلُ عُمَرَانَ : ٨٥

فما المعنى المقصود من كلمة الإسلام في هاتين الآيتين ؟
إن الإسلام ؛ تماشياً مع طبيعته العالمية ، قد احتضن الرسالات
والديانات كلها من قبليه وقرر مع وحدة الإله ، ووحدة العقيدة ،
ووحدة الدين الذي أرسل الله به رسلاً جمِيعاً ، فكل الرسُل
جاءوا بدين واحد ، هو الإسلام ، إسلام القلب لله وحده
بلا شريك ، وهذا هو أساس العقيدة الذي لا يتبدل ، أما
التشريع الذي ينظم حياة الجماعة فهو الذي يتتطور في الرسالات
الإلهية على أيدي الرسُل ، تبعاً لمصلحة البشرية ودرجة نموها ،
وتتطور إدراكها . . حتى إذا جاء الإسلام في صورته النهائية
التي جاء عليها في رسالة محمد ﷺ كان قد احتضن الفكرة
الأساسية في دين الله الواحد ، واستبقى الصالح من المبادئ
والتشريعات والنظم في الرسالات السابقة ، وأكمل الناقص
منها وأتمَّه : «اليوم أكملتُ لكم دينكم ، وأتمَّتُ عليكم
نعمتي ورضيَتُ لكم الإسلام دينَ» (١) .

ولاذن فكل من مات مسلماً لله من أهل كل ديانة قبل أن
تأتي الديانة التالية ، فقد مات على (الإسلام) وقبل الله منه
إسلامه وعلى الله حسابه فيما أحسن أو أساء :

«بلى ! من أسلمَ وجههُ لله وهو مُحسن ، فله أجره عند
ربِّه ولا خَوْفٌ عليهم ولا هُم يحزَّون» (٢) . . «إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِرِينَ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) المائدة : ٣

(٢) البقرة : ١١٢

الآخر وعمل صالحًا ، فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يحزنون » (١) .

فأما بعد رسالة محمد ﷺ فقد أصبح الدين هو الإسلام في صورته الأخيرة : « مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه » (٢) .. جامعاً للأصول الثابتة في الرسالات قبله فمن ابتغى غير الإسلام دينًا فلتأن يُقبل منه .

ولكن القبول وعدم القبول إنما هو مسألة بين الرب والعبد ، ولا تعني بأية حال إكراه غير المسلمين على الإسلام ، إنما هذا بيان لهم من الله ، وموعظة أن يسارعوا إلى دين الله كما أراده الله وألا يتسبّبوا بصور من هذا الدين فات أوانها ، وأدت دورها في حينها ، ولم تعد صلحة بعد هذا الأوان ، إذا هم رغبوا في طاعة الله ، وحرصوا على رضاه ، فإن تولوا فإنما أمرهم إلى الله .

« قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكُ بَهْ شَيْئاً وَلَا يَتَخَدِّدْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلُّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ » (٣) .

ويحسن أن نعرض هنا بعض النصوص في وحدة العقيدة ، وفي بيان أن كل دين كان هو الإسلام في صورة من صوره الموحدة الأصل ، ذلك أن هذه النصوص تكشف لنا عن

(١) البقرة : ٦٢ (٢) المائدة : ٤٨

(٣) تل ميران : ١٤٤

الطبيعة العالمية للإسلام ، باحتضانه كافة العقائد السماوية قبله ، واحترامها ، واحترام أنبيائها وأتباعها ، وموذته للمؤمنين منهم ، وسماحته بحرية العبادة حتى إن لم يؤمنوا به ، مالم يقاوموه ويحذدوه .

في سورة الأعراف ترد قصص نوح وهود وصالح متجلورة ، فيرد فيها نص واحد على لسان هؤلاء الأنبياء في دعوتهم إلى أقوامهم منذ أقدم الرسالات :

«لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ قَالَ : يَا قَوْمٍ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ» (١)

«وَإِلَى عَادٍ أَنْخَاهُمْ هُوَدًا قَالَ : يَا قَوْمٍ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ» (٢)

«وَإِلَى تَمْوُدِ أَنْخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ : يَا قَوْمٍ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ» (٣)

وفي سورة البقرة دعاء على لسان ابراهيم واسماعيل في أثناء قيامهما ببناء البيت الحرام يقولان فيه : «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لِكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لِكَ» (٤) .

وحكاية كل ذلك عن ابراهيم وبعثوب والأساطين : «وَمَنْ يَرْغِبُ عَنْ مِلَةِ ابْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَهٍ نَفْسِهِ ، وَلَقَدْ اصْطَفَنَا فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَتَمِينٌ الصَّالِحِينَ ، إِذَا قَالَ لَهُ رَبُّهُ : أَسْلِمْ ، قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَوَصَّيَّ بَهَا ابْرَاهِيمَ

(١) الأعراف : ٩٥ . (٢) الأعراف : ٧٣ .

(٣) البقرة : ١٢٨ .

بنيه ويعقوب ، يابني إنَّ اللَّهَ أَصْطَفَ لَكُمُ الدِّينَ ، فَلَا تَمُوتُنَّ^(١) إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ، أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ ، إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ : مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي ؟ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ أَبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ^(٢) .

وهكذا يتضح أنَّ الرُّسُلَ جَمِيعاً جَاءُوا بِرِسَالَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ بِلا شَرِيكٍ وَهِيَ الْإِسْلَامُ فِي مَعْنَاهُ الْعَامِ وَعَلَى أَسَاسِ هَذَا كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ «مُسْلِمِينَ» ^(٣) .

وَتَبَعَّاً هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْكُلِّيَّةِ يُؤْمِنُ الْمُسْلِمُونَ بِالرُّسُلِ جَمِيعاً ، وَلَا يَفْرَقُونَ بَيْنَهُمْ ، وَلَا يَكْرَهُونَ دِيَانَاتِهِمْ ، وَلَا أَتَبَاعُ هَذِهِ الْدِيَانَاتِ ، وَكُلُّ مَا يَطْلُبُونَهُ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْمِنُوا هُمْ كَذَلِكَ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَصْدِقًا لِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيِّبُوا فَهُمْ وَمَا يَشَاءُونَ ، وَلَيَدْعُوا الْمُسْلِمِينَ آمِنِينَ ، يَبْلُغُونَ دُعَوَّتِهِمُ الْعَالَمِينَ :

«شَرَعَ اللَّهُ أَكْمَنَ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى : أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» ^(٤) .. «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ

(١) البقرة : ١٣٠ - ١٣٣

(٢) يرجى فصل «القصة في القرآن» في كتاب «التصوير الفني في القرآن»

(٣) الشروقى : ١٣

والأساطيل وما أتى موسى ونبيه وما أتى النبيون من ربهم ، لا تفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون ، فإن أمنوا بمثل ما أتمن به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكَهُمُ الله وهو السميع العليم » (١) .

والإسلام تبعاً لفكتره هذه عن الديانات المختلفة ، وتمشياً مع نزعة العالمية ، لا يبت الصلة بينه وبين من لا يؤمنون به ما داموا لا يحاربونه ، ولا يمنعون دعوته أن تبلغ الناس ، ولا يفسدون في الأرض ، ولا يعتدون على الضعفاء ؛ بل يفسح للداخلين في سلطانه مجال الحياة كاماً ، ويفسح له سلطان له عليهم مجال التعاون العالمي في الخير والصلاح . ويحسن أن نقول كلمة عن نوع العلاقات بين المجتمع الإسلامي وبين كلاً الفريقين من لا يدينون بدين الإسلام .

فاما الداخلون في سلطانه فهم الديون - أي الذين أعطاهم
الإسلام ذمته أن يحميهم ويدفع عنهم كل اعتداء خارجي ، وأن
يケفل لهم في الداخل حرمة أرواحهم وأموالهم وعقائدهم ،
ويحرس لهم معابدهم ، ويسمح لهم بمزاولة نشاطهم الاجتماعي
والاقتصادي في الحدود التي لا تفسد نظام المجتمع ، ولا
تعارض أسمه الأخلاقية المقررة - كل أولئك في مقابل
ضررية الجزية للحكومة الإسلامية .

ولا بد من كلمة عن «الجزرية» فإن هناك لخطأ كثيراً

(١) البقرة : ١٣٦ - ١٣٧

حولها ، ينشئه الجهل بحقيقةها ، أو الغرض في طعن الإسلام عن طريقها .

لقد فرض الإسلام الزكاة على كل مسلم يملأ ما يقابل من عملتنا الحاضرة اثني عشر جنيةً فما فوقها ، كما فرض الجهاد – أي ضريبة الدم – على كل قادر ، لحماية الفكرية الإسلامية ودفع الظلم والجور عن الناس جميعاً ومنهم النميين ، ولما كانت الزكاة والجهاد عبادتين إسلاميتين ، فضلاً على أنهما ضرائبان في النفس والمال لم يشا الإسلام أن يكلف بهما أهل الدمة ، لأنهم لا يدينون بالعقيدة الإسلامية التي تفرض هاتين العبادتين ، وبدلًا من ضريبة المال وضريبة الدم فرض على النميين ، الحزية ، وهي فريضة مالية بحثة لا ظل فيها للعبادة .

كذلك يجب أن يلاحظ أن الزكاة مفروضة على المسلمين رجالاً ونساءً ، كما أنها مفروضة في مال الصبي يخرجها وليه عنه ، أما الحزية فمفروضة على الرجال وحدهم دون النساء والأطفال ، وهي ثابتة في الغالب في ثلاثة فئات ، بينما الزكاة تتبع درجة التراء إلى غير حد ، وقد كانت الحزية تؤخذ ثمانية وأربعين درهماً في العام من الموسر ، وأربعة وعشرين درهماً على الوسط ، وأثني عشر درهماً على الصانع ومن في حكمه ، ولا تؤخذ الحزية عن المسكين الذي يتصدق عليه ، ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل ، ولا من مقعد ، وكذلك المترهبون في

الأديرة ململ تكن لهم أموال خاصة ، وكذلك أهل الصوامع ^(١) والذى لا ينتفع في مقابل أداء الجزية بمجرد الحماية الخارجية والداخلية ، بل ينتفع كذلك بالكتفالة الاجتماعية التي يفرضها الإسلام لغير القادرين على الكسب ، سواء كانوا أطفالاً أم مرضى أم عجزة أم شيوخاً ، والإسلام يفرض لهؤلاء جميعاً ما يكفيهم دون نظر إلى جنسهم أو لونهم ، ودون النظر إلى دياناتهم كذلك ، والسوابق الإسلامية تؤكد هذا المبدأ الإنساني العظيم :

رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، شيخاً ضريراً ^(٢) يسأل على باب ، فسأل ، فعلم أنه يهودي ، فقال له : ما أحلاك إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية وال الحاجة والسن ، فأخذ عمر بيده وذهب به إلى داره ، فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : انظر هذا وضربيه ، فوواله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند المرم . « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » ^(٣) وهذا من مساكين أهل الكتاب ^(٤) .

ولما سافر إلى دمشق من بأرض قوم مجذوبين من النصارى ، فامر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجرى عليها القوت ^(٥) وهكذا ترتفع روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنساني

(١) عن كتاب المراج لأبي يوسف (٢) التوبة : ٦٠

(٣) عن كتاب المراج لأبي يوسف

(٤) عن كتاب الدعوة إلى الإسلام تأليف سير ت . و . أرنولد .

منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، فيجعل الكفالة الاجتماعية حقاً إنسانياً لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

كذلك ثبتت السوابق التاريخية أن المسلمين ردوا الجزية إلى بعض من حصلواها منهم ، لأنهم عجزوا عن حمايتهم ، وقد رد أبو عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - إلى أهل الشام جزيتهم حينما بلغه أن الروم قد جمعوا له ، فكتب إلى أمراء المدن التي تم الصلح أن يردوا على أهلها ما جبى منهم وأن يقولوا لهم : إنما ردنا عليكم أموالكم ، لأننا قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع ، وإنكم قد اشترطتم علينا أن ننبعكم ، وإننا لا نقدر على ذلك ، وقد ردنا عليكم ما أخذنا منكم ، ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيئنا ، إن نصرنا الله عليهم «^(١)» .

بقي نص قرآني يرتكن عليه الطاعنون في الإسلام ، كأنما عثروا على حجة لا تدفع ، وطعنة لا ترد ،

«قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدّينون دين الحق منَّ الذينَ أتووا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدِ وهم صاغرون» «^(٢)»

وفي النص ذاته حجته ، ذلك أنه حدد : «الذينَ أتووا

(١) من كتاب الخراج لأبي يوسف (٢) التوبه - ٢٩

الكتاب » الذين أوجب قتالهم فهم « الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرمَ الله ورسوله ولا يدينون دين الحق » فهم على هذا الوصف كفار ، ولو أنهم محسوبون من أهل الكتاب باعتبار ما كانوا . فليس هناك أحد لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ، ثم يبقى له وصف أنه مسيحي أو يهودي ، أو من أهل دين سماوي على الإطلاق فالأمر بقتال هذا الصنف من الناس هو أمر بقتال كفار في الحقيقة وإن كانوا من أهل الكتاب في الظاهر ، وعلى ذلك يرد حكمهم إلى حكم الكفار ، فيقتلون عندما يعتدون ، حسب الدستور الإسلامي في المحاربة والمعادنة - وسيجيئ ذكره بعد قليل ومع هذا يتسامح الإسلام معهم فيعتبرهم أهل كتاب حسب ظاهر الأمر ، فيقبل منهم - في حالة اعتدائهم ودفع المسلمين لهم وانتصارهم عليهم - أن يؤدوا الجزية في حين لا يقبلها من الكفار في مثل هذه الحالة ، والقصد من فرض الجزية واضح في الآية كذلك ، وهو إعلان التسليم والمسالمة ، وترك الاعتداء ، والتمكين لحرية الدعوة ، جزاء وفاقاً على الاعتداء ومصادرة الدعوة ، ومطاردة المؤمنين بها ، والظلم في الأرض والفساد .

وكلذلك نرى أن خصيصة الجزية ليست في الصورة الظالمة الغاشمة المعتمة التي يحاول بعض المغرضين والطاغعين في عدالة الإسلام أن يصوروها ، ولا نحب أن نعقد موازنة بينها وبين

الغرامات الحربية التي يفرضها المتتصرون في القرن العشرين ، لأننا نرى دائماً أنه لا يجوز عقد مثل هذه الموازنات ، لأن تنظيم العالم الغربي وسلوكي ليست حجة ، ووقوع ما يقع في القرن العشرين لا يصلح مبرراً لتصيرفات الإسلام ، فهذا العالم هابط حين يقاس إلى آفاق الإسلام الرفيعة ، والذين يحاولون تبرير بعض التصيرفات الإسلامية من كتابنا المعاصر بن لأن نظائر هذه التصيرفات تقع في القرن العشرين ، إنما يقررون بالمخزيمة الشعورية أمام النظم الغربية فيحسبون أنهم يقدمون للإسلام حجة أو سندآ والإسلام غني عن مثل هذه المعاذير .

و كما أن الإسلام يلاحظ في فرض الجزية لا يجر الدميين على عبادة من عبادات المسلمين كالزكاة والجهاد ، كذلك هو يلاحظ هذا في نشاط الدميين الاقتصادي داخل المجتمع الإسلامي فيبيع لهم من الأموال والمعاملات ما يحرمه على المسلمين في بعض الأحيان ، من ذلك أنه يحرم على المسلم الخمر والخنزير أكلها وامتلاكها وتجارة ، ومن ثم فهو لا يعدها مالاً بالقياس إلى المسلم ، فلو سرقت أو نهبت لم يعاقب سارقها أو ناهبها ، ولو عدلت تحت يد الضامن لها ضاعت هدرآ ولم يغنم . . . هذا إذا كانت لمسلم ، فاما إذا كانت لدمي فسارقها أو ناهبها يعاقب ، وصادمتها يغنم ، لأنها مباحة عند النجمي ، فالإسلام يحفظها عليه ، ولا يتدخل في عقيدته .

والإسلام لا يكفل لأهل الذمة دماءهم فقط ، كما يقول

للرسول ﷺ : « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرْجُ رَاحَةَ الْجَنَّةِ »^(١) ولا أموالهم وحرياتهم فقط : « مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَكْلَفَهُ فُوقَ طاقتَهُ فَإِنَّا حَسِيبُهُ »^(٢) ثم يدعهم في عزلة اجتماعية ، مكتفيًا بحماية أرواحهم وأموالهم وحرياتهم . . كلا إلَّا هو يفسح في رحابه وبين أهله أن يعيشوا مواطنين محترمين ، تربط بينهم وبين المسلمين صلات المودة ، والتبادل الاجتماعي ، والمجاملات العامة ، فلا يعزهم في أحياء خاصة ، ولا يكلفهم أعمالاً خاصة ، ولا يمنعهم الالتحام بال المسلمين — على نحو ما يمنع البيض والسود في أمريكا ، والملونون في جنوب أفريقيا .

إن الديميين في الإسلام يودون ويتوادون ، ويعيشون في جو اجتماعي طلق ، يدعون إلى ولائهم المسلمين ، ويدعون المسلمين إلى ولائهم ، ويتم بينهم ذلك التواد الاجتماعي اللطيف .

« الْيَوْمَ أَحَلَ لِكُمُ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لِكُمْ وَطَعَامَكُمْ حَلٌّ لَهُمْ »^(٣) .

ويحسن كذلك أن أسرق الحادثة التالية عن الرسول ﷺ فهي ذات دلالة خاصة على المشاعر التي تجيش في نفس المسلم الأول تجاه الديميين :

عن جابر بن عبد الله قال : « مرت بنا جنازة فقام النبي وقمنا ، فقلنا : يا رسول الله إلَّا جنازة يهودي فقال : « أَوْلَيْسَ نَفْسًا ؟ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا »^(٤) .

(١) أخرجه البخاري .

(٢) ذكره أبو يوسف في المراج .

(٣) المائدة : ٥ .

(٤) أخرجه البخاري .

لأنه الشعور المبدأ من كل عصبية ، حتى عصبية الدين ، وإنه الأفق الإسلامي السامي الذي يعيي المتعلعين ، وأحب قبل أن أختم الحديث في هذه النقطة أن أثبت فقرات من كلام رجل مسيحي أوربي عن دعوة الإسلام في هذا المجال : جاء في كتاب « الدعوة إلى الإسلام » تأليف سير ت. و أرنولد وترجمة ابراهيم حسن وزميله . ص ٥٤ :

« لما ضربت دمشق المثل في عقد صلح مع العرب سنة ٦٣٧ م ، وأمنت بذلك السلب والنهب ، كما ضمنت شروطًا أخرى ملائمة . . . لم تتوان سائر مدن الشام أن تنسج على منوالها ، فأبرمت حمص ومنيغ وبعض المدن الأخرى معاهدات قد أصبحت بمقتضاها تابعة للعرب ، بل سلم بطريق بيت المقدس هذه المدينة بشروط مماثلة . وإن خوف الروم من أن يكرههم الامبراطور الخارج على الدين على اتباع مذهبة ، قد جعل الوعد الذي قطعه المسلمون على أنفسهم بمنحهم الحرية الدينية أحب إلى نفوسهم من ارتياطهم بالدولة الرومانية وبأية حكومة مسيحية ، ولم تكد المخاوف الأولى التي أثارها نزول جيش فاتح في بلادهم تتبدل حتى أعقبها تحمس قوي لمصلحة العرب الفاتحين . »

أما ولايات الدولة البيزنطية التي سرعان ما استولى عليها المسلمون بيسالتهم ، فقد وجدت أنها تنعم بحالة من التسامح لم تعرفها طوال قرون كثيرة ، بسبب ما شاع بينهم من

الآراء اليعقوبية النسطورية : فقد سمح لهم أن يؤدوا شعائر دينهم دون أن يتعرض لهم أحد ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض القيود التي فرضت عليهم منعاً لإثارة أي احتكاك بين أتباع الديانات المنافسة ، أو لإثارة أي تهسب ينشأ عن إظهار الطقوس الدينية في مظاهر المفاحرة حتى لا يؤذى ذلك الشعور الإسلامي. ويمكن الحكم على مدى هذا التسامح الذي يلفت النظر في تاريخ القرن السابع من هذه المهدود التي أعطاها العرب لأهل المدن التي استولوا عليها وتعهدوا فيها بحماية أرواحهم ومتلكاتهم وإطلاق الحرية الدينية لهم ، في مقابل الإذعان ودفع الجزية »

ثم يقول في ص ٥٨ :

« ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين كما يريدهنا بعض الباحثين على الظن – لوناً من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الإسلام ، وإنما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة ، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول ديانتهم بينهم وبين الخدمة في الجيش ، في مقابل الحماية التي كفلتها لهم سيوف المسلمين ، ولما قدم أهل الخيرة المال المتفق عليه ، ذكرروا صراحة أنهم دفعوا هذه الجزية على شريطة : «أن يمنعونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم» ، وكذلك حدث أن سجل خالد في المعاهدة التي أبرمها مع بعض أهالي المدن المجاورة للحيرة قوله «فإن منعناكم الملا الجزية وإلا فلا».

ثم ذكر حادثة أبي عبيدة التي أثبناها ، ومضى فقال :
« وقد فرضت الجزية كما ذكرنا على القادرين من الذكور
مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يطالبون بأدائها لو كانوا
مسلمين : »

« ومن الواضح أن أية جماعة مسيحية كانت تعفي من أداء
هذه الضريبة إذا ما دخلت في خدمة الجيش الإسلامي ، وكان
الحال على هذا النحو مع قبيلة البراجمة ، وهي قبيلة مسيحية
كانت تقيم بجوار أنطاكية ، سالت المسلمين وتهدت أن
تكون عوناً لهم ، وأن تقاتل معهم في مغازيهم على شريطة
الا تؤخذ بالجزية ، وأن تعطى نصيتها من الغنائم ، ولما اندفعت
الفتوح الإسلامية إلى شمال فارس في سنة ٢٢ هـ ، أبرم مثل
هذا الحلف مع إحدى القبائل التي تقيم على حدود هذه البلاد ،
وأغفت من أداء الجزية في مقابل الخدمة ، العسكرية » .

وقد مضى هذا الرجل المسيحي في ضرب الأمثلة من هذه
النوع في العصور المتأخرة ، إلى أن قال ص ٥٩ :

« ومن جهة أخرى أعفي الفلاحون المصريون من الخدمة
العسكرية ، على الرغم من أنهم كانوا على الإسلام ، وفرضت
عليهم الجزية ^(٣) في نظير ذلك كما فرضت على المسيحيين »

ما يثبت بصفة قاطعة صفة الجزية على النحو الذي قررناه

(١) البد المسكري .

من قبل ، ويظل كافة الترهات الباطلة التي يشيرها المغرضون حول هذه المسألة بصفة خاصة ، وحول علاقات الإسلام بمخالفيه في العقيدة من يعيشون في كنفه وتظللهم رايتها وعدالتها .

فأما الدين لم يدخلوا في سلطان الإسلام من أهل الديانات الأخرى ، بل حتى من ليس لهم دين ، فالإسلام لا يعاديه ولا يقاطعهم ولا يحاربهم ، إلا أن يبدأوا هم بالعدوان على المسلمين أو غير المسلمين ، ونظامه يسمح بالتعاون الإيجابي معهم عن طريق المعاهدات التي يحترمها الإسلام كل الاحترام . ولقد عقد النبي ﷺ معاهدات كثيرة ، كان الكفار أنفسهم طرفاً فيها في بعض الأحيان ، وحافظ عليها كل المحافظة ، ولم يسمح بنقضها إلا بعد أن نقضها الطرف الآخر ، والنصوص القرآنية حاسمة في المحافظة على المواثيق . وهذه مسألة هامة تستحق أن تعرف عندها وقفة قصيرة :

إن الدستور الإسلامي في العلاقات الدولية يلخصه النص التالي :

« لا ينهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين . ولم يُنْهِيْرْ جوْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُنْقَسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . . . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ قاتلوكم في الدين ، وأخْرَجُوكم مِنْ دِيَارِكُمْ ، وظاهروا على إخراجكم ، أَنْ تولوهم ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكُمْ هُمُ

الظالمون » (١)

وعلى هذا الدستور يتعامل مع الناس أجمعين ، وهو يؤثر المودة على العداوة حتى مع من عادوه مما ضمن كفهم عن الاعتداء ، استحياء المودة الإنسانية ، وتوثيقاً للروابط

البشرية ، فقبل هذا النص يرد نص آخر هو : « عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ لَكُمْ كَيْفَيَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِّنْهُمْ مُّوَدَّةً ، وَاللَّهُ قَدِيرٌ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (٢) .

أما الوفاء بالعهد فالنصوص فيه كثيرة نجترئ بالقليل منها :

« وَأُوفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عاهَدْتُمْ ، وَلَا تنقضوا الْأَيْمَانَ بَعْدُ توكيدِها ، وَقَدْ جعلتم اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقْضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةِ أَنْكَاثِهَا ، تَتَخَلَّونَ أَيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ » (٣) .

فهنا يحتم الإسلام الوفاء بالعهد ، وعدم نقضه ، ويختبر من الخديعة والدخل في الواثيق ، بغية أن تكون أمة هي أربى من أمة ، فهذا العذر الذي يعتذر به الساسة الكاذبة الخداعون ، وهو مصلحة « الدولة » لا يعترف به الإسلام ، ولا يراه مبرراً للخديعة والدخل في العهود ، ولا في نقض المعاهدات والمواثيق ، وحتى حين يستنصر المسلمين إخوانهم المسلمين ليجاهلوا

(٢) المتن - ٧

(١) المتن - ٩ - ٨

(٣) التحل : ٩١ - ٩٢

معهم في الدين فإن هذا لا يبيح لأخوانهم نقض للعهد الذي سبق له الأداء ، مادامت شروطه مصونة من الأعداء : « وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قومٍ بينكم وبينهم ميثاقٌ ... وهي قمة في الوفاء بالعهد تقصّر دونها الكلمات .

ولم تكن هذه مُثُلًانظرية ، ولا مبادىء مثالية ، إنما كانت سلوكاً واقعياً في حياة المسلمين ، وفي صلاتهم الدولية ، والأمثلة على ذلك كثيرة من الواقع التاريخي في الإسلام ، نجتزيء منها بعضها في هذا المقام :

قال حذيفة بن اليمان : ما معنِي أن أشهد بدرآ إلا أنني خرجت أنا وأبو الحسين ، فأخذنا كفار قريش فقالوا : إنكم تربِّيونَ حمداً ، فقلنا ما نربِّيه وما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لتنطلق إلى المدينة ولا تقاتل معه .. فأتينا رسول الله فأخبرناه الخبر ، فقال : « انصروا : نفي بعهودهم ونسعّين الله عليهم » .

وقال أبو رافع مولى رسول الله ﷺ : بعثي قريش إلى النبي ، فلما رأيت النبي وقع في قلبي الإسلام فقلت : يا رسول الله لا أرجع إليهم قال : « إني لا أخسي بالعهد ، ولا أحبس المرء ، ولكن أرجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع » .

« وحينما كان سهيل بن عمرو يفاوض النبي ﷺ في صلح الحديبية - وبينما كان يكتب عهد الهدنة وقبيل توقيعه - جاءه

أبو جندل بن سهيل يرسف في الأغلال ، وقد فر من الكفار ، فلما رأى سهيل ابنه قام وأخذ بتلبيه وقال : يا محمد لقد بلحت القضية بيدي وبينك — يعني انتهى الجدل فيها ووضحت — فقال محمد : « صدقت » فقال أبو جندل : يا عشرون المسلمين أرد إلى المشركين يفتونني في ديني ؟ فلم يغن عنه ذلك شيئاً ، ورده رسول الله وفقاً للشروط التي اتفق عليها ، وإن كان بعد لم يوقعها » .

وأخيراً فإن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يوفر العدالة المطلقة لجميع المواطنين بصرف النظر عن عقائدهم وأجناسهم وألوانهم ومواطنهم ، وبلغ في هذه السمة مالم يبلغه مجتمع آخر قديماً أو حديثاً ، وعلى هذا المبدأ تتضافر النصوص التشريعية ويفيدها الواقع التاريخي .

يتحدث القرآن عن العدل ، فيقرر أنه العدل بين الناس : « وإذا حكمتم بين الناس أن " تحكموا بالعدل " »^(١) ثم يتحدث عن الملابسات التي لا سبيل إلى تجاهلها في المجتمع ، ملابسات القرابة والصداقة ، وملابسات العداوة والشأن ، فيدعوا إلى تقييمها من ساحة العدالة كي لا تفسدها : « وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى »^(٢) ... « ولا يجر منكم شنآن » قوم على ألا تعدلوا . اعدلوا هُوَ أقرب

(١) النساء : ١٥٢

(٢) الأتام : ٥٦

للتقوى واتقُوا الله »^(١) . . . « فهُوَ الْعَدْلُ » المطلق الذي لا يميل ميزانه للحب والبغض ، ولا تغير قواعده المودة والشنان ، العدل الذي لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فتتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جمِيعاً لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ، كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شأن ، وتلك قمة في العدل لا يبلغها أي قانون دولي إلى هذه اللحظة ، ولا أي قانون داخلي كذلك ، والذين عارون في هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقواء للضعفاء بين الأمم ، وعدالة المتحاربين بعضهم إلى بعض ، ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمر والسود في الولايات المتحدة ، وعدالة البيض للملونين في جنوب أفريقيا . وفي الإشارة ما يغنى فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان ، والمهم أن عدالة الإسلام لم تكن مجرد نظريات ، بل أخذت طريقها في واقع الحياة »^(٢) .

افتقد الخليفة علي بن أبي طالب درعه فوجدها عند رجل نصراني ، فأقبل به يقاضيه إلى شريح القاضي وقال : إنها درعه ولم أبع ولم أهرب ، فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقوله أمير المؤمنين ، قال : ما الدرع إلا درعه ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى علي بسأله : يا أمير المؤمنين

(١) المائدة : ٩

(٢) عن كتاب الدولة الاجتماعية في الإسلام .

هل من بيته ؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح ، مالي بيته ؟ فقضى بالدرع للنصراني ، فأخذها ومشى « وأمير المؤمنين ينظر .. » إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنباء ، أمير المؤمنين يديني إلى قاضيه فيقضي عليه ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين ، اتبعت الجيშ وانت منطلق إلى صفين ، فخرجت من بعيرك الأورق ، فقال علي : أما إذا أسلمت فهي لك .

وسابق ابن عمرو بن العاص والي مصر رجل من أقباط مصر على فرس له فسبقه فعز على ابن الحاكم العربي المسلم أن يسبقه أحد الرعية ، فضربه بالسوط .. وهو يقول : « خلدها وأنا ابن الأكرمين ؟ فلما عرضت القضية على خليفة المسلمين عمر بن الخطاب في مؤتمر الحج العام ، أعطى المصري درته ، وقال له : « اضرب ابن الأكرمين » ثم قال قوله الحالدة يحبه بها عمرو بن العاص : « متى تبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاطهم أحراراً » .. ولقد شاء الخليفة للمصري إلا يضرب ابن عمر وحده ، بل أن يعلو بالدرة عمراً ، فما استطاع ابنه إلا بجهه لولا أن القبطي أباها ، واكتفى بالقصاص لنفسه من ضربه .

ولقد سبق أن اقتبستنا من كتاب : « الدعوة إلى الإسلام » للسير . ت و . أرنولد « وأن أهل حمص غلقوا أبوابهم دون

جيش هرقل ، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعلهم أحب إليهم من ظلم الإغريقي وتسفهم » .

فلم تكن نماذج العدل الإسلامي محصورة في حوادث فردية ، مما قد يقع نظيره بين الحين والحين ، ولكنها كانت منهاجاً عاماً ، وخطة ثابتة ، مع الأفراد والجماعات والشعوب على سواء ، مما يثبت للمجتمع الإسلامي سبقه في العدالة الإنسانية المجردة عن كل ملابسة وتحقيقه هذه العدالة بين الجميع في واقعه التاريخي .

فكرة الإسلام عن وحدة البشرية ، ونفيه لعصبية الجنس واللون والوطن ، واعتقاده في وحدة الدين في الرسالات كافة ، واستعداده للتعاون مع شتى الملل والتحل في غير عزلة ولا بغضاء ، وحصره لأسباب الخصومة وال الحرب في الدفاع عن حرية الدعوة وحرية العقيدة وحرية العبادة ، وفي دفع الظلم عن المظلومين وإزالة الفساد من الأرض ، ونفيه للأسباب الاقتصادية والمذهبية للحروب وضمان العدالة الاجتماعية المطلقة للجميع ، كل هذه الخصائص هي التي تهيء للنظام الإسلامي أن يكون نظاماً عالمياً، وللمجتمع الإسلامي أن يكون مجتمعاً غير عنصري ولا مذهبياً ، مع قيامه على أساس من عقيدة سماوية ، تعنى عنانية كبرى بالعنصر الأخلاقي ، وتحاول رفع روح البشر وسلوكهم وتندعو إلى الخير والرفة والكمال .. مما يفرد النظام الاجتماعي الإسلامي بسمة لا نظير لها في سائر أنواع النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية قديماً وحديثاً .

إن المجتمع الإسلامي مجتمع حر مفتوح ، يملئ كل فرد وكل جماعة وكل شعب أن يدخل إليه يندمج فيه ، من غير استثناء ودون قيد ولا شرط — إلا الكف عن اضطهاد الدعوة واضطهاد العقيدة وظلم الناس والفساد في الأرض .

ليس هنالك حاجز من الجنس ، ولا اللون ، ولا اللغة ، ولا الحدود الجغرافية ، ولا حتى من عصبية الدين ، كل إنسان يملئ — بدون استثناء كاهن ولا رجل دين — أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ؛ فإذا هو مسلم ، له في الوطن الإسلامي كل حقوق المسلمين الذين هم آباء في الإسلام وأجداد ، وكل مسلم على وجه الأرض يملئ — بدون استثناء حاكم ولا شرطي — أن يدخل الوطن الإسلامي وينخرج منه ، ويذهب في أرجائه ويروح ، دون جواز سفر ، ودون وقفه عند الحدود ، وكل إنسان — وإن لم يكن مسلماً — يملئ أن يعيش في ربوع الوطن الإسلامي مكفول الحرية في العقيدة والعبادة ، مكفول الدم والمال ، مكفول الرزق والمعيشة عاملًا أو عاجزًا عن العمل — مadam خاضعًا للقوانين التي تنظم حياة الجماعة ، شأنه شأن المسلمين من أهل البلاد وكل دولة غير مسلمة تملئ أن تتعاقب وتعاهد مع الدولة الإسلامية ، على الإصلاح في الأرض ، أو على السلم والهادئة فتشق أن عهدها محفوظ غير منقوص ما وافت هي بعهدها ، ولم تنقض منه شيئاً .

لتأخذ المجتمع اليهودي ، إنه مجتمع مغلق لا يدخله إلا الإسرائيلي ، فالدين والقومية شيء واحد ، ومن هنا هو مجتمع مغلق في وجه الآخرين غير قابل لأن يكون مجتمعًا عالميًّا في يوم من الأيام .

المجتمع الهندي كي بدوره يكون مجتمعًا مغلقاً كالمجتمع اليهودي ، لأن تقسيم البرهنية للطبقات في هذا المجتمع ، وعزمها كل طبقة عن الأخرى عزلاً كاملاً ، بحيث لا يمكن اجتياز الفوائل الحديدية بين هذه الطبقات . . . لا يسمح لغير الهندو أن يعتنقوا الديانة الهندوسية ، ولا يسمح بفكرة الأخوة العالمية ، التي هي لقيام مجتمع عالمي مفتوح للجميع ، ومهما شاركت الهند في سياسة العالم في المستقبل ، ومهما تكون ضيغامة تعدادها ومواردها ، فإنها ستبقى في عزلة اجتماعية عن البشرية ، لأن المجتمع الهندي حسب مقوماته الحالية مجتمع مغلق ، غير قابل للنمو والامتداد ، ولن يكون له دور يؤديه في حياة البشرية إلا إذا تخلى عن الديانة البرهنية ، التي تقيم فوائل متحجرة بين الطبقات الإنسانية .

أما المجتمع المسيحي — إذا صر هذا التعبير — فالمسيحية لا تحكمه ، والنظم فيه لا تعتمد على العقيدة ، إنما تعتمد أساساً على القوانين الوضعية ، حيث تقف العقيدة في عزلة عن المجتمع ، تحاول أن تعمل في ضمير الفرد وحده ، وبديهي أن قوة النظام الاجتماعي لا تمهل الفرد ليستمع إلى صوت

الضمير ما لم يكن هذا النظام ذاته قائماً على العقيدة التي
تعمر الضمير ..

وهذا الانزال بين العقيدة والنظام في العالم الذي يسمى
العالم المسيحي ، يحرم الفرد ذلك التناقض الذاتي بين ضميره
والنظام الذي يعيش في ظله ، كما يحرم المجتمع تلك الإيمانات
السامية المنبعثة من روح الدين .. وعلى أية حال فهذا موقف
اضطراري في العالم المسيحي ، لأن المسيحية لم تتضمن شريعة
تنظيم المجتمع عن طريق القانون ، ومن هنا ذهبت كل
دعوات المسيحية إلى السماحة الإنسانية هباء ، وغابت عنها روح
الاستعمار الخبيثة ، المنبعثة من النيرة القومية المنعزلة داخل
الحدود الجغرافية ، ومهما تقل الماركسية عن العلاقة بين
الرأسمالية والاستعمار ، فسيبقى واضحاً أن الرأسمالية وحدها
يلبون النيرة القومية لم تكن قادرة على خلق نظام الاستعمار
في شكله الذي ظهر به وعرفه الناس عليه .

يبقى المجتمع الشيوعي — وهو مثل المجتمع الإسلامي من
ناحية كونه يقوم على فكرة ، لا على حدود جغرافية ولا على
عصبية عنصرية — ولكن — على الأقل ، في وضعه الحاضر ،
يعد مجتمعاً مغلقاً ، تقوم حوله الأسوار الحديدية فضلاً على
تجزده من كل سماحة إنسانية ، لتعلغل روح الحقد الطبقية
في تعاليمه ، وتنكره لروح الدين وكل اشعاعاتها الخلقية
في الضمير .

ومنالك الفارق الرئيسي البارز بين المجتمع الإسلامي
والمجتمع الشيوعي من ناحية حرية العقيدة ..

إن المجتمع الإسلامي كما أسلفنا مجتمع حر مفتوح ، تملك
جميع العقائد والمذاهب والأراء أن تعيش في ظله ، وليس
الإكراه عنصراً من عناصر تكوينه ولا بقائه ، وهو لا يحتمي
نفسه بقوة البوليس والجحستابو ، ولا يخاف من لا يدينون
بدينه ولا يضيق عليهم ، ولا يطردهم من الأرض ، ولا يدفنهم
في ثلوج سيبيريا ، ولا يغاثهم بحر كات التقطير .. ذلك أنه يعتمد
على الإيمان بالعقيدة ، وعلى تطوع كل فرد فيه بصيانة النظام
القائم على هذه العقيدة .. ومن ثم فحدوده مفتوحة بلا حواجز
ولا قيود بحق جميع المسلمين من كل جنس ولون وصقع ، ولغير
المسلمين كذلك من المسلمين ، لا بل إن المشرك ليملك في الوطن
الإسلامي أن يستجير فيجاري ، ويتحمّم حينئذ على الدولة المسلمة
أن تخميء ، وأن تكفله ، وأن تبلغه مأمنه : « وإنْ أَحَدْ مِنْ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَاجْرِهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَلْبِغْهُ
مَأْمَنَهُ » ^(١)

ولا بد لنجاح أية دعوة عالمية من وجود مجتمع عالمي حر
مفتوح ، يسمع للمخالفين له في الرأي والعقيدة ، أن يعيشوا في
ظله آمنين ، لأن الناس لا يمكن أن يديروا جميعاً بمذهب
واحد ، ولو كان هذا المذهب من وحي إله لا من صنع

(١) التوبة : ٦

بشر ، وحرمان من يخالفون المذهب الشيوعي حق الحياة في المجتمع الشيوعي يحرمه صفة المجتمع العالمي الذي تتجاوز فيه جميع العقائد ، وجميع المذاهب وجميع الأجناس والألوان ..

وكل ذلك يبدو أن المجتمع الإسلامي وحده ، هو المجتمع العالمي ، البديرين بعالم حر ، وهو وحده السابقة الناجحة في سبيل عالم واحد ، تنعم فيه البشرية بالأمن والسلام والاستقرار.

نظام رباني

إن الخاصية الرئيسية التي تفرد بها النظام الاجتماعي الإسلامي من سائر النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية قبل الإسلام وبعده ، هي أنه نظام رباني ، وأنها نظم وضعيّة ، ومن هذه الخاصية تبع كل الخصائص التي تحدد طبيعة هذا النظام .

ولقد أشرنا إلى هذه الخاصية عند الكلام عن « طبيعة المجتمع الإسلامي » فالآن نفصل القول فيها :

إن النظم الاجتماعية الوضعية من صنع المجتمع ذاته ، سواء عن طريق فلسفة معينة يبتعد عنها أفراد ، ثم تعتنقها الجماعة وتتكيف بها ، وتضيقها موضع التطبيق العملي ، في الحياة كلمادية البخلية ، للتي بنيت عليها الماركسية ، ثم النظام الاجتماعي الذي تأخذ به روسيا الآن والدول التي تدور في فلكها .. أو عن طريق تطورات واقعية في حياة المجتمع ، تدفع به عملياً إلى أوضاع اجتماعية ونظم اقتصادية وسياسية ، وذلك كما وقع في أوروبا عند تحولها من نظام الإقطاع إلى

النظام الرأسمالي ، تحت ضغط التحولات الواقعية في حياة الجماعة ، وإن كان الغالب أن تتفاعل التحولات الواقعية مع الفلسفات النظرية ، وتأثير فيها وتتأثر بها ، حتى يتم التطور الاجتماعي إلى نظام بعد نظام ، وفي جميع الحالات نستطيع أن نقول : إن النظم الاجتماعية الوضعية كانت من صنع المجتمع ذاته ، على أي من الاعتبارات التي أسلفنا .

فاما المجتمع الإسلامي فلم يسلك هذا الطريق ؛ لأنه بربور إلى الوجود نتيجة نظام رباني ، قائم على العقيدة الإسلامية ، والشريعة القائمة على هذه العقيدة ، فكان المجتمع الإسلامي بكل مقوماته وخصائصه انباتاً من هذه العقيدة ومن تلك الشريعة ، التي ليس للبشر فيها من عمل إلا تلقينها ، والتكييف بها ، والتقييد بمقابلها ، والنمو في حدودها .. من ثم فهو نتاج العقيدة والشريعة الربانيتين ، وهو على هذا الاعتبار نظام رباني .

والله سبحانه وتعالى يقول في الكتاب الكريم : « كُنْتُمْ تُخَيِّرُ أَمَّةً أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » وهذا التعبير « أُخْرِجَتْ » يدل دلالة واضحة على حقيقة نشأة هذه الأمة وحقيقة النظام الذي يقوم عليه وجودها ، فهي أمة مخرجة إخراجاً ، وفق نموذج معين ، يتحققه نظام معين ، وهي لم تخرج نفسها وفق نموذج من تصوراتها للعقلية ، أو ضرورتها ، إنما وضع لها نظامها من المدُن خالقها ؛ وأُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ عَلَى وَفْقِهِ إخراجاً ربانياً .

و قبل أن ننتقل إلى تبع بعض الآثار التفصيلية لتلك الخاصية الأمامية ، في نظام المجتمع الإسلامي ، نحب أن نؤكد مبدأ هاماً يترتب على تلك الخاصية :

إن النظام الاجتماعي الإسلامي ، وقد انبثق من العقيدة الإسلامية ، و تكيف وجوده بالشريعة الإسلامية ، يجب أن يظل دائماً خاصعاً في نموه و تجدده للأصل الذي انبثق منه ، وللشريعة التي كيفت وجوده ، يجب أن تكون الشريعة الإسلامية هي المسيطرة على كل تطور في نظام المجتمع الإسلامي ، وألا يترخص هذا النظام في اتجاه من اتجاهاته الكلية أو الجزئية خصوصاً لأوضاع أجنبية عن طبيعته ، تضيق عليه من الخارج ، بينما هو يملك تلبية جميع الحاجات المتجددة في حدود قانونه هو ، وحسب اتجاهه الذاتي ، وقد تضمن في صلبه طريقة مواجهة كل حاجة وكل ضرورة ، وطريقة تقدير الضرورات الواقعية ، التي لم يدع تقديرها للبشر جزافاً ، إنما نص على بعضها صراحة ، وحدد طرق القياس على ما نص عليه ، ليظل تقدير الضرورات وال الحاجات محاكماً بقانونه الذاتي .

إن هذا النظام دقيق في تكوينه ومتكملاً في مجموعه ، وكل صغيرة وكبيرة فيه متنامقة بعضها مع بعض ، وفق القاعدة التي يقوم عليها ، وهو من الدقة بحيث تغير طبيعته بدخول أي عنصر غريب عن هذه الطبيعة في تركيبه ، هو نظام غير

قابل للترقيع ، غير قابل لأن تستعير له «قطع غيار» من أي نظام وضعى ، لأن الاعتقاد فيه والعبادة ، والسلوك والمعاملة ، كلها مترابطة ، وكلها متناسقة ، وكلها متفاولة وكلها نابعة من عقيدة واحدة ، ذات أهداف مرسومة ، وهي تنشىء آثارها الاجتماعية وفق تركيبها الذاتي ، فلا تصلح معها آثار اجتماعية أخرى ، ناشئة من فلسفات أو أوضاع أجنبية ، مهما تكن في ظاهرها بعيدة عن موضوع العقيدة ، كالمسائل الاقتصادية والمالية مثلاً ، وسترى بعد قليل أن كل جزئية من جزئيات هذا النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، ومتأثرة تأثراً عميقاً بتلك العقيدة ،

ومع هذا فإن الإسلام لا يحرم الانتفاع بالتجارب البشرية في كل ما لا يمس أصلاً من أصول الشريعة ، فلا حرج في الانتفاع بتجارب البشر في تحديد الحاجات الاجتماعية المتجددة وضبطها بوسائل البحث المتجددة ، ولا حرج في الانتفاع بتلك التجارب في وسائل تنفيذ المبادئ الإسلامية ، إن مبادئ الإسلام ثابتة لا تغير ، أما تحقيق هذه المبادئ فمتجددة . ومن ثم تملك الانتفاع بتجارب البشر في هذا المجال وذاك ، على ألا نصطدم سواء في تحديد الحاجات الاجتماعية وضبطها أو في وسائل تلبيتها وتحقيقها بمبدأ ثابت في الإسلام ، ولا باتجاه أساسي من اتجاهاته الحالية .

ونضرب هنا بعض الأمثلة متوجلين بها معارضها من هذا البحث ، لإيضاح ما نعنيه هنا :

إن الإسلام مثلا يجعل العدل المطلق ، بكل معانيه ، في جميع مجالاته ، أصلا من أصول الحياة في المجتمع الإسلامي ، العدل في تسوية البشر جمِيعاً من ناحية النشأة ، والجنس والحقوق والواجبات ، والعدل في إقامة فرص الحياة والنمو والعلم والعمل والتفوق لجميع من يضمهم الوطن الإسلامي ، دون حاجز من جنس أو لون أو طبقة أو نسب أو نفوذ مالي أو كائناً ما كان من الحواجز ، والعدل في الحكم والتقاضي دون تأثير من مودة أو شدَّان ، ودون تأثير بقيمة من القيم على اختلافها ، حتى الدينية منها (وسيأتي تفصيل هذا كله) ..

هذا من ناحية المبدأ في ذاته ، فاما وسائل تحقيقه فهي غير محدودة في الشريعة ، وقد حدد الفقه الإسلامي بعض الوسائل التي رأها مناسبة للعصر الذي نشأ فيه ؛ وما تزال هذه الوسائل قابلة للتجدد حسب ظروف كل بيئة ، وحسب التجارب البشرية النافعة في هذا المجال .. ولنأخذ عدالة التقاضي مثلا ، فهل تراها تتحقق بأن تكون هناك محكمة واحدة أو بدرجات من المحاكم ؟ تراها تتحقق بأن يكون القاضي عاماً أو أن يتخصل القاضي وتتخصل المحكمة في نوع من القضايا ؟ تراها تتحقق بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، أو بأن يكون القاضي أو بعض أنواع القضاة ، أو بعض أنواع المحاكم اختصاصاً تشريعياً أو اختصاصاً تنفيذياً . الخ .. هذا كله متترك للأصلح من تجارب البشرية ، وللآراء

المتجدد حسب الظروف المتجددة ، في كل مكان وفي كل زمان ..

وإن الإسلام مثلا يجعل الشورى أساساً من أسس الحكم في الدولة الإسلامية .. فاما كيف تتحقق الشورى على الوجه الأمثل فهذا ما لم ينص عليه ، ولقد وقعت في المجتمع الإسلامي على عهد الرسول ﷺ وبعده في مسألة الخلاف وغيرها ألوان من الشورى ، ولكن هذا الذي وقع لا يحدد جميع وسائل الشورى ، بل إن ذلك متزوك لما يجده من تطورات في جسم المجتمع الإسلامي ، وفي ظروفه ، ومتزوك كذلك لما يبتكر من وسائل الشورى الناجحة حسب التجارب المتجددة ، فهل تتم الشورى على الوجه الأمثل بالتصويت العام – في كل الشؤون أم في بعضها؟ – أم تتم بتصويت أهل الحل والعقد من مثلي الأمة الذين لا يختلف عليهم؟ أم تتم بواسطة ممثلين للنقابات والجامعات والطوائف المختلفة؟ وهل تتم بالتصويت الشفهي أم الكتابي؟ وهل تتم بمسؤولية الوزراء أمام المحاكم الأعلى المنتخب أم مسؤوليته امام الهيئة الممثلة للشعب؟ وهل تتم ب مجلس واحد أم ب مجلسين؟ .. الخ .. كل ذلك متزوك لظروف كل أمة وزمانها ومكانها ، وللتجارب البشرية التي تتحقق الشورى على الوجه الأمثل .

وهكذا قضايا كثيرة ، مما لم يرد فيه نص يحدد طريقة التنفيذ ووسيلة التطبيق ، مما يحقق المرونة الكاملة للنظام الإسلامي ، مع بقائه محكماً بالشريعة التي تكيف بها نشأته ووجوده .

ثم نعود إلى استعراض بعض الآثار التي تركتها تلك الخاصية الكبيرة في نظام المجتمع الإسلامي ..

قلنا إن هذا النظام بسبب انباته من العقيدة الإسلامية، وتكيفه وجوده بالشريعة المستمدة منها ، شديد الارتباط بتلك العقيدة ، والواقع أن العقيدة الإسلامية واضحة الأثر في كل جزئيات النظام الإسلامي ؛ ما قرب من هذه العقيدة في الظاهر كالعبادات والأخلاق ، وما يبعُد عنها في الظاهر كالمعاملات المالية ، والارتباطات الاقتصادية ، والعلاقات السياسية ، داخلية أو دولية ، بحيث يصعب إدراك طبيعة أي جانب من هذه الجوانب المتعددة ، وفيها فهماً حقيقياً ، بلون دراسة العقيدة الإسلامية ، وفكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان ؛ ثم للربط بين هذه الفكرة الكلية ، وبين أي جانب من جوانب الحياة في الإسلام ، فردية كانت أو عائلية أو جماعية أو دولية .

إن عقيدة التوحيد - بكل إشعاعاتها - تسيطر وتؤثر في مقومات النظام الاجتماعي الإسلامي ، توحيد الله المطلق بلا شبهة من شرك أو تعدد ، وتوحيد إرادة الله في الخلق والحفظ والضبط والحساب ، وتوحيد الوجود الحادث عن توجيه الإرادة الواحدة ، وتوحيد الحياة في مصادرها وطبيعتها ومقوماتها ، وتوحيد البشرية في مصادرها وأصلها ونشأتها ، وفي أجيالها وأهدافها ومصادرها ، وتوحيد الدين

على أيدي أمة الرسل – وهم أمة واحدة – وتوحيد الأمة المؤمنة وهي تشمل كل من آمنوا برسول من رسل الله قبل أن يرسل أخوه بعده من لدن آدم إلى خاتم المرسلين ، وتوحيد الطبيعة البشرية في اعتبارها وتوجيهها ، وتوحيد العقيدة ، والعمل والعبادة والسلوك ، وتوحيد الدنيا والآخرة في التوجيه إلى الله ^(١)

عقيدة التوحيد هذه – بكل إشعاعاتها – تسيطر سيطرة تامة على كل جوانب النظام الاجتماعي الإسلامي ؛ وتتحدد كل مقوماته وخصائصه الأخرى ؛ وتفسر كثيراً من المشاعر والأداب والأخلاق والمعاملات ، والحقوق والواجبات ، وال العلاقات والارتباطات في هذا النظام ، وفي كل صورها وأشكالها .

وسيكتشف لنا صدق هذه الحقيقة الواقعة ، كلما مضينا في دراسة خصائص المجتمع الإسلامي ومقوماته ، وفي استعراض القواعد الشعورية القانونية التي تتحقق بها هذه المقومات والخصائص ، فاما الآن فنكتفي بتتبع بعض آثار عقيدة التوحيد الإسلامية في تحقيق خصيصة الربانية في النظام الإسلامي .

(١) راجع فصل: طبيعة المذلة الاجتماعية في كتاب: « العدالة الاجتماعية في الإسلام » وفصل: طبيعة الإسلام في كتاب: « السلام العالمي والإسلام » وفصل: القصة في القرآن: في كتاب « التصوير الفني في القرآن » وتفسير قوله تعالى: « تلك الرسل » في الجزء الثالث من « ظلال القرآن ».

ومع أن عقيدة التوحيد هي القاعدة التي تقوم عليها كل الديانات السماوية ، فإن لها في الإسلام مدلولاً أوسع وأشمل من مدلولها في كل عقيدة ، كل عقائد التوحيد أصلاً تتفق في وحدانية الله سبحانه وتعالى ، ولكن الإسلام يضيف إلى توحيد الله آثاره الطبيعية في توحيد خلقه ، وتوحيد نشاط خلقه ككلث .

ويتضح هذا المعنى حين توازن بين الإسلام واليهودية مثلاً ، فترأهما يتفقان على توحيد الله ، ثم يمضي الإسلام إلى اعتبار بقية إشعاعات التوحيد التي أسلفناها ، بينما اليهودية تتفق عند حليود قومية محلية في بني إسرائيل ، لا تتعاداً بينها إلى توحيد البشرية في المخاطبة بالرسالة : «فأتأيه فقولا : أنا رسولاً ربكم ، فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم ، قد جئناك بآية من ربكم والسلام على من اتبع المهدى» (١) «وقال موسى يا فرعون لاني رسول من رب العالمين حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق قد جئتكم ببيتة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل» (٢)

ولا بد أن يترتب على كلتا النظريتين آثارها في النظام الذي يقوم عليها : مبادئه وتشريعاته وتطبيقاته ، ولندع اليهود بعد ذلك من أسطورة «الشعب المختار» ومن قولهم الذي حكاه القرآن عنهم : «وقالوا : ليس علينا في الأميين

(١) سورة طه ، آية : ٤٧

(٢) سورة الأعراف آية ١٠٤ - ١٠٥

سبيل» . . . وما ترتب على هذه الانحرافات من آثار أخرى في علاقاتهم بالبشر ، وفي طرائقهم في الحياة ..

ويتضح ذلك المعنى كذلك حين توازن بين الإسلام والمسيحية ، فثابها يتفقان على توحيد الله — مع غض النظر عن الانحرافات التي وقعت بعد ذلك نتيجة لدخول الرومان الوثنيين في المسيحية ، وخلط وحدانيتها بوثانيهم ، وما نشأ عن هذا الخلط من أوهام وأساطير — ثم نرى الإسلام يمضي إلى اعتبار سائر إشعاعات التوحيد ، بينما المسيحية تقف كذلك عند الحدود القومية لبني إسرائيل : « ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم . . . الخ »^(١) فإذا تجاوزنا عن هذه السمة واعتبرنا الواقع التاريخي للمسيحية ، من كونها تحولت إلى دعوة عامة ، مخالفة في ذلك طبيعتها ومهنتها ، من أنها جاءت لبني إسرائيل خاصة ، ولفترة من الزمان موقوتة بظهور الرسالة التالية ، وذلك بحكم تدخل عوامل سياسية خارجة عن طبيعة المسيحية ، عندما تنصرت الدولة الرومانية ففرضت المسيحية قرضاً ، وبحد السيف على رعايا الإمبراطورية الرومانية . . إذا تجاوزنا سمة القومية المحلية ، فإننا نطلع على فارق آخر بين مدلول التوحيد الشامل في الإسلام ومدلول التوحيد الضيق في المسيحية عند النظر إلى الطبيعة البشرية ، إذ تفصل المسيحية بين جسد الإنسان وروحه ، وتميل إلى كبت

(٢) آل عمران آية : ٤٩

الطاقة الحيوية إطلاقاً للطاقة الروحية ، مما انتهى بالمسحيين إلى نظام الرهبانية ، التي لم تكتب عليهم ، وإنما ابتدعواها ابتعاد رضوان الله ، بينما يوحد الإسلام الطاقات البشرية جميعاً ، فيجعل كل نشاط للإنسان عبادة ، سواء في ذلك العبادة المفروضة والعمل والمتاع ، متى توجه الإنسان بنشاطه في أي حقل من هذه الحقوق إلى الله .

ونعود بعد هذا الإيضاح إلى تبع بعض آثار عقيدة التوحيد الإسلامية في تحقيق خصيصة الربانية في النظام الإسلامي .. أول هذه الآثار هو توحيد المتوجه ، الذي يتوجه إليه الفرد والجماعة ، الحاكم والمحكوم ، العامل وصاحب العمل ، المتوجه والمستهلك ، المعطي والأخذ .. توحيد المتوجه الذي يتوجه إليه هؤلاء جميعاً بنشاطهم العملي ولانتاجهم المادي ، كما يتوجهون إليه بمشاعرهم ووجوههم سواء .. هذا المتوجه الواحد هو عبادة الله ابتعاد مرضاه الله : «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّةَ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا وَيَسْعِدُونَ»^(١) «قُلْ» : إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ مَنَّا لِللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَمْرَتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ»^(٢) .. وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذُّكْر ، والرجل يُرِى ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللهِ ؟ قال ﷺ : «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ»^(٣) .

(١) الدراريات : ٥٦

(٢) متفق عليه .

ونقف لحظة عند النص الأول من هذه النصوص ، لأن ايا صاحبه ذو أثر عميق في ايضاح جانب من فكرة الإسلام الكلية من الحياة ، فما معنى العبادة المقصودة في الآية : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا
وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ » ؟ ييسو لي جلياً أن المراد هو رسم غاية
عليها للحياة ، هو التوجه بكل نشاط فيها إلى الله ، سواء كان
هذا النشاط شعيرة تعبدية ، أم نية ، أم عملاً من أي نوع ،
أي التوجه بها إلى هدف أعلى من الأرض وأوسع مدى ، أعلى
من الحاجات البشرية القرية ، ومن شأن هذا التوجه بكل
نشاط إلى الله ، تطهير الحياة ، ورفعها ، ومنحها معنى أسمى من معنى
اللحم والدم ومقتضياتها القرية أو البعيدة ، وليس الغرض
أن تقضي الحياة كلها في شعائر تعبدية ، فالإسلام يجعل كل
نشاط يتوجه به الإنسان إلى الله عبادة — كما أسلفنا — ولو كان
هذا النشاط هو الاستمتاع بطيبات الحياة التي أحلها الله ، بنية
أن هذا المتع تتحقق لإرادة الله في حل الاستمتاع بالطيبات ،
ومن هنا يجيء توحيد الطاقة البشرية ، وتوجيهها كلها
إلى الله .

توحيد الاتجاه ، وتوحيد المتوجه إليه من الأفراد والجماعات
في المجتمع الإسلامي ، في كل شأن ، ومقابلة الله في كل قول
أو فعل ، يترك آثاره في طبيعة هذا المجتمع ، ونوع الروابط
التي تقوم بين وحداته ، لأنها كلها تتوجه إلى أفق أعلى من
مصالح الناس كما يرونها لو خلي بينهم وبين تصوراتهم الذاتية

للمصلحة ، ولكن العقبة في الله تجعل تصورهم للمصالح مستمدًا مما ترسمه لهم شريعته ، فتتكيف طبيعة العلاقات بينهم بحسب هذا التصور ، ولا تتفرد العوامل الاقتصادية وحدها بتتكيف هذه العلاقات ، بل إن هذه العوامل الاقتصادية ذاتها لتتكيف وفق ما أرادته شريعة الله لها في المجتمع الإسلامي ، وفق إيمانات العقبة في الله ، وإشعاعاتها في العلاقات الإنسانية كافة .

والإسلام يربط بين العقبة والنظم والتشريعات التي يطلب إلى كل فرد في المجتمع الإسلامي صيانتها ورعايتها ورد الحاكم والمحكوم إليها ، وننصرف على هذا بعض الأمثلة .

فالزكوة وهي ضريبة مالية ، تتحقق جانبياً من جوانب التكافل الاجتماعي في الإسلام — وهو أوسع مدى من الزكوة وأكبر مدلولاً من الحقوق المالية عامة كما سيأتي — هذه الزكوة فريضة دينية ، تمثل الركن الثالث من أركان الإسلام ، تطلب لمستحقها باسم الله ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقبة في الله وفي أنه هو الذي استخلف أصحاب المال في ماله ، فحق عليهم أن ينفقوا بأمره وبإذنه من هذا المال : « وَأَنفِقُوا مِمَّا جعلكُم مُسْتَحْلِقِينَ فِيهِ »^(١) .. « وَآتُوهُم مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا كُمْ »^(٢) .
الربا — وهو داخل في النظم الاقتصادية والمالية — يحرم

(١) سورة الحديد ، آية ، ٧

(٢) سورة النور ، آية : ٢٣

ويربط تحريره بالعقيدة وإشعاعاتها في النظرية المالية في الإسلام : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرروا ما بقى من الرِّبَّ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ، فَلَمَّا تَفَعَّلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تَبْتَمِّ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ ، لَا تُظْلِمُونَ وَلَا تُظْلِمُونَ »^(١)

واللحد في السرقة عقوبة تتعلق من ناحية بالنظام الأخلاقي ومن ناحية بالخائب الاقتصادي ، وهي مربوطة بالعقيدة في الله ، تنفذ عقوبة من الله ، لا من المسرورين ولا من المجتمع كله : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيهِمَا جِزَاءٌ بِمَا كَسَبَا ، نِكَالًا مِّنَ اللَّهِ »^(٢)

واللحد في الزنا عقوبة ذات علاقة بالأخلاق ذات علاقة بنظام الأسرة وبالنظام الاقتصادي — في تدليس الأنساب وتوريث الغباء — ، وهي ترتبط بالعقيدة في الله ، ولا يذكر بجانبها لا حتى الأسرة ولا حتى المجتمع ، ولكن حتى الله : « الْأَنِيَّةُ وَالْأَنِيَّةُ فَاجْلِيْلُو كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةُ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »^(٣).

وهكذا كلما مضينا مع القواعد التي يقوم عليها النظام الاجتماعي الإسلامي ، تجدوها مرتبطة بالعقيدة ، قائمة عليها ،

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٨ - ٢٧٩

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣٨

مستخدمة منها قوتها وأحقيتها محققة سنة الربانية في النظام الإسلامي .

معنى آخر من معانٍ الربانية يشتمل عليه النظام الإسلامي ، نشير اليه هنا إشارة بجملة ، لأنه يتعلق بنظام الحكم في الإسلام (وستعرض له قريباً إن شاء الله) .

إن الحاكمة في هذا النظام الرباني الفريد لله وحده ، فلا حاكمة فيه لأمير ولا رعية ، فالله وحده ، هو المشرع ابتداء وعمل البشر هو تطبيق التشريع الإلهي وتنفيذه – وهم حتى فيما يجمعون عليه ما لم يرد فيه نص ، يظلون مطبقين للمبادئ الإسلامية ، لا مبتدعين ولا مضيقين مبدأً جديداً لا أصل له في الشريعة ، بله أن يكون مخالفًا لأصل من أصوّلها – وهم في الأحكام التطبيقية والتنفيذية محكومون بالمبادئ الأساسية التي جاءت بها الشريعة ، غير خيرين في المدح عنها ، أي اختيار بعضها دون بعض ، أو في تعديلها وتحويرها : « وأن أ الحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك »^(١) .. « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون »^(٢) .. وما كان لمؤمنٍ ولا مُؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً ، أن يكون لهم الخيرة من « أمرِهم »^(٣) .

(١) سورة المائدة آية : ٩

(٢) المائدة آية : ٤٤

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٦

والإشارة إلى الرسول ﷺ في صدد الحكم والتشريع ، لا تبني أن الحاكمة لله وحده دون البشر ؛ فالرسول ﷺ لا ينطق في هذا عن الموى : «إِنَّهُ إِلَّا وَحْنِي يُوحِي»^(١) أما ما كان يستشير فيه الرسول ﷺ ، ويعطيه حسب المشورة لا حسب رأيه ، فقد كان في الأمور التي لا تتعلق بالتشريع في آية صورة من صوره ، ومنه كل ما ينظم أحوال الجماعة ، إنما كان يجيء في الأمور العملية المتعلقة بالخبرة كتأثير التخل و اختيار مواضع القتال وخطط مما يتعلق بعلم تجربسي ، لا بتشريع ولا بتنظيم اجتماعي يتعلق بالأصول ، وفي هذه الدائرة قوله ﷺ : «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دِنِّيَاكُمْ» لا في المبادئ والأصول المتعلقة بالإنسان في عقيدته أو في نظامه الاجتماعي فليكن هذا المعنى واضحاً تمام الوضوح لأن بعض الممارسين يلبسه على الناس ويقتل لهم بالشبهات .

نعم يملك فقهاء الشريعة الإسلامية – وهم ليسوا طائفة معينة كرجال الإكليروس في الكنيسة المسيحية مثلاً – إنما هم من تفقه في الدين أيّاً كانت وظيفته وعماته – يملك الفقهاء أن يختلفوا في فهم النصوص وفي استنباط الأحكام منها ، كما يختلف شرائح القانون الوضعي – ولكن اختلاف فقهاء الإسلام يظل داخل حدود مرسومة ، فهو لا يمكن أن يخرج على المبادئ الأساسية في الشريعة : «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى

(١) سورة النجم آية :

الله والرسول »^(١) .. وبذلك تظل الحاكمية لله وحده ، ويظل المجتمع الإسلامي مكتوماً وفق شريعته ، فإذا انحرف عن هذه القاعدة لم يعد مجتمعاً إسلامياً ، يحمل هذا العنوان الخاصل .

وهكذا تجد سمة الربانية تتحقق من توحيد الحاكمية لله . وهذه بدورها راجعة إلى عقيدة التوحيد الإسلامية .

بهذه الربانية انفرد النظام الإسلامي من بينسائر النظم التي عرفتها البشرية ، بما فيها النظام « الشيوقراطي » الذي كان الحاكم يتلقى فيه سلطته إما من رجال الدين وإما من الحق الإلهي ، بوصفه ظل الله في الأرض ! فمعنى الربانية في الإسلام متعلق بالنظام ذاته ، لا بالحاكم وسلطة الحكم ، فالحاكم في النظام الإسلامي لا يتلقى سلطته من رجال الدين ، ولا يدعوه بحق إلهي له ، إنما يستمد حقه في تولي الحكم من البيعة الحرة ، كما يستمد طاعته من تنفيذ شريعة الله دون سواها : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد جشعي ما أقام فيكم كتاب الله تعالى »^(١)

وفرق كبير بين هذه القاعدة وقاعدة النظام الشيوقراطي كما عرفه أوروبا .

إن الربانية في النظام الإسلامي ربانية شريعة ونظام ، لا ربانية أمراء وحكام ! وحين يشرع الله تعالى للبشر يشرع بعلم كامل ، وبعدل شامل ، وهو أعلم بمن خلق ، وهو اللطيف الخبير . . .

(١) سورة النساء آية : ١٥٩

الفهرس

٥	مقدمة
١٧	المستقبل للإسلام
٤٦	كيف نستوحي الإسلام
٦٢	طبيعة المجتمع الإسلامي
٩٢	مجتمع عالمي
١٣٦	نظام رباني

بصري عن دار الشروق

في شرعية قانونية كاملة

مكتبة الاستاذ سيد قطب

- دراسات إسلامية
- نحو مجتمع إسلامي
- في التاريخ فكرة ومنهج
- تفسير آيات الربا
- تفسير سورة الشورى
- كتب وشخصيات
- المستقبل لهذا الدين
- معركتنا مع اليهود
- معركة الإسلام والرأسمالية
- العدالة الاجتماعية في الإسلام
- في ظلال القرآن
- مشاهد القيامة في القرآن
- التصوير الفني في القرآن
- الإسلام ومشكلات الحضارة
- خصائص التصور الإسلامي ومقوماته
- النقد الأدبي أصوله ومناهجه
- مهمة الشاعر في الحياة
- هذا الدين
- السلام العالمي والإسلام
- معالم في الطريق

مكتبة الاستاذ محمد قطب

- قبسات من الرسول
- شهادات حول الإسلام
- جاهلية القرن العشرين
- دراسات قرآنية
- مفاهيم ينبغي أن تصحح
- كيف يكتب التاريخ الإسلامي
- الإنسان بين المادة والإسلام
- منهج الفن الإسلامي
- منهج التربية الإسلامية (الجزء الأول)
- منهج التربية الإسلامية (الجزء الثاني)
- معرفة التقاليد
- في النفس والمجتمع
- التطور والثبات في حياة البشرية
- دراسات في النفس الإنسانية
- هل نحن مسلمون

تحت الطبع

المستشرقون والإسلام

من كتب دار الشروق الإسلامية

الفكر الإسلامي بين المقل والوحي
الدكتور عبد العال سالم مكرم
على مشارف القرن الخامس عشر الهـ
الأستاذ إبراهيم بن علي الوزير

الرسالة الخالدة
الأستاذ عبد الرحمن عزام

محمد رسولًا نبأ
الأستاذ عبد الرزاق نوبل

مسلمون بلا مشاكل
الأستاد عبد الرزاق نوبل

الإسلام في مفترق الطرق
الدكتور أحمد عروة

العقوبة في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بنسى

موقف الشريعة من نظرية الدفاع الأـ
الدكتور أحمد فتحي بنسى

الجرائم في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بنسى

مدخل الفقه الجنائي الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بنسى

الصاصون في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بنسى

الدبة في الشريعة الإسلامية
الدكتور أحمد فتحي بنسى

الإسراء والمعراج
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

مصحف الشروق المسر الميسر
مختصر تفسير الإمام الطبرى
تحفة المصاحف وقمة التفاسير
في أحجام مختلفة وطبعات مفصلة لبعض الأجزاء

تفسير القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الإسلام عقيدة وشريعة
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الفتاوى
الإمام الأكبر محمود شلتوت

من توجيهات الإسلام
الإمام الأكبر محمود شلتوت

إلى القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الوصايا العشر
الإمام الأكبر محمود شلتوت

السلم في عالم الاقتصاد
الأستاذ مالك بن نبي

أنباء الله
الأستاد أحمد بهجت

نبي الإنسانية
الأستاذ أحمد حسين

ربالية لا رهابية
أبو الحسن علي الحسني التدويني

الحجـة في القراءات السبع
تحقيق وتقديم الدكتور عبد العال سالم مكرم

مناسك الحج والعمرة في ضوء المذاهب الأربعة
الدكتور عبد المظيم المطعني
أيها الولد المحب
الإمام العزالي
الأدب في الدين
الإمام الغزالى
شرح الوصايا العشر
للإمام حسن البنا
القرآن والسلطان
الأستاذ فهمي هويدي
خطبایا الإسراء والمعراج
الأستاذ مصطفى الكيك
الخطابة وإعداد الخطيب
الدكتور عبد الجليل شلبي
تاريخ القرآن
الأستاذ إبراهيم الأبياري
الإسلام والمأدي المسرورة
الدكتور عبد المعمم التمر
سلسلة أعلام الإسلام ١٦/١
سلسلة أهل البيت ٦/١
إسهام علماء المسلمين في الرياضيات
تأليف الدكتور علي عبد الله الدفأع
تعریف وتعليق الدكتور جلال شوقي
مراجعة الدكتور عبد العزير السيد
الغیر الواحد في السنة والتراجم وأثره في الفقه
الإسلامي
الدكتورة سهير رشاد مهنا
الأديان القديمة في الشرق
دكتور رؤوف شلبي

الفضاء والقدر
لضييلة الشيخ متولى الشعراوي
لضيایا إسلامية
لضييلة الشيخ متولى الشعراوي
التعبير الفنى في القرآن
الدكتور بكرى الشيخ أمين
أدب الحديث النبوي
الدكتور بكرى الشيخ أمين
الإسلام في مواجهة الماديين والملحدين
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
اليهود في القرآن
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
أيام الله
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
مسلمون وكفى
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
الدعوة الوهابية
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
قال الأولون - أدب ودين
الأستاذ السيد أبو ضيف المدنى
قل يا رب
الأستاذ السيد أبو ضيف المدنى
الإيمان الحق
المستشار علي جريشة
الجديد حول أسماء الله الحسنى
الأستاذ عبد المظيم سعيد
الجالز والمنع في الصيام
الدكتور عبد المظيم المطعني

مطابع الشروق

الساهرة ١٦ شارع حرباد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
مطابع الشروق - ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٧٦٣

رقم الإيداع : ٨٧/٨٧٦٨
الت رقم المولى ٦ - ١٦٠ - ١٤٨ - ٩٧٧

مكتبة
سيف قطب

في ظلال القرآن
العدالة الاجتماعية في الإسلام
خصائص التصور الإسلامي ومقوماته
النقد الأدبي أصوله ومتناهجه
كتب وشخصيات

الإسلام ومشكلات الحضارة
التصوير الفني في القرآن
مشاهد القيامة في القرآن

معركتنا مع اليهود
تفسير سورة الشورى
تفسير آيات الربا
دراسات إسلامية

السلام العالمي والإسلام
معركة الإسلام

في ١١-٦٩٦
الأخضر
AL-AHRAM
هذا
المستقبل الدين
نحو مجتمع إسلامي

Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com